الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

بناء استراتيجية استثمارية لتحقيق التوازن القطاعي في مرحلة إعادة البناء والتنمية في سورية – دراسة تحليلية قياسية 2000-2020

Designing an Investment Strategy to Fulfill Sectoral Balance in The Re-Building and Development Phase: Analytical and Econometric Study 2000-2020

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالبة:

جيداء محمد عيسى

المشرف الرئيس أ.د. هيثم أحمد عيسى

المشرف المشارك أ.د. عدنان غانم

2024

الإهداء

إلى من دعمني وشجعني لتحقيق طموحي

إلى وطني الآمن وقدري الجميل

زوجي الحبيب

هيثم

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قرار لجنة الحكم وتوقيعات لجنة المناقشة

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /3306/تاريخ 2024/5/13 القاضي بتشكيل لجنة الحكم لمناقشة رسالة دكتوراه في قسم الاقتصاد

للباحثة جيداء كامل محمد عيسى

بعنوان ((**بناء استراتيجية استثمارية لتحقيق التوازن القطاعي في مرحلة إعادة البناء والتنمية في سورية – دراسة تحليلية قياسية 2000-2020**))

فقد نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2024/6/9 وفيما يلي موافقة السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم على الأطروحة بعد المناقشة العلنية وإجراء التعديلات المطلوبة

الاسم	المرتبة العلمية	الصفة التحكيمية	التوقيع
د. رانيا الدروبي جامعة دمشق	الأستاذ في قسم الاقتصاد الاختصاص : اقتصاد زراعي	عضواً	
د. رسلان خضور جامعة دمشق	الأستاذ في قسم الاقتصاد الاختصاص : حسابات اقتصادية قومية	عضواً	
د. محمود زنبوعة جامعة دمشق	الأستاذ في قسم الاقتصاد الاختصاص : اقتصاد البلدان النامية	عضواً	
د. هيثم عيسى جامعة دمشق	الأستاذ في قسم الاقتصاد الاخصاص : فلسفة في الاقتصاد	عضواً مشرفاً	
د. شادي زهره	الأستاذ المساعد في معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الاختصاص : اقتصاد	عضواً	

الشكر والتقدير

بعد شكر الله عز وجل على فضله وتوفيقه في إنجاز هذا البحث

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل **الدكتور هيثم عيسى** لتفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، وتوجيهاته السديدة التي كان لها الأثر الأكبر في إنجاز هذه الأطروحة وإخراجها على أكمل وجه، فله مني جزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير.

والشكر موصول للأساتذة الكرام أعضاء لجنة التحكيم:

الأستاذة الدكتورة رانيا الدروبي.

الأستاذ الدكتور رسلان خضور.

الأستاذ الدكتور محمود زنبوعة.

والدكتور شادي زهرة.

على تفضلهم قبول مناقشة هذه الاطروحة ، وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في قراءتها وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة. ولهم مني جزيل العرفان وخالص الامتنان.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ المشرف المشارك: **الدكتور عدنان غانم** وإدارة كلية الإقتصاد في جامعة دمشق ممثلة بالسيد العميد **الدكتور حسين دحدوح** ونوابه الأفاضل، **والدكتور عبد القادر عزوز** رئيس قسم الاقتصاد ولكل السادة أعضاء الهيئة التدريسية في القسم.

وأخيراً أتوجه بالشكر **للأستاذ الدكتور مصطفى الكفري** والذي كان لي أباً ومرشداً ومعلماً وله مني كل الحب والاحترام.

الفهرس

المحتويات

الفصل التمهيدي 1
الإطار العام للدراسة.....1
المقدمة.....1
مشكلة البحث.....3
أسئلة البحث.....4
فرضيات البحث.....4
أهمية البحث.....5
أهداف البحث.....6
منهجية البحث.....6
الدراسات السابقة.....7
الفصل الأول: النمو الاقتصادي والاستثمار في سورية 17
مقدمة 17
المبحث الأول: التحليل الكلي للنمو الاقتصادي في سورية 19
1-1-1 تمهيد.....19
1-1-2 مفهوم النمو الاقتصادي 19
1-1-3 النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية.....20
1-1-4 الناتج المحلي الإجمالي كأساس لحساب معدل النمو الاقتصادي: 27
1-1-5 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2000-2020:.....28
1-1-6 نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 2000-2020:.....31

1-1-7 التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي.....33
المبحث الثاني: تحليل البنية القطاعية للنمو الاقتصادي في سورية (2000-2020) 37
1-2-1 تمهيد.....37
1-2-2 قطاع الزراعة.....37
1-2-3 قطاع الصناعة والتعدين.....38
1-2-4 قطاع البناء والتشييد.....40
1-2-5 قطاع التجارة.....42
1-2-6 قطاع النقل 45
1-2-7 قطاع المال والتأمين والعقارات.....46
المبحث الثالث.....47
الاستثمار في سورية كأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق.....47
1-3-1 تمهيد.....47
1-3-2 مفهوم الاستثمار وأهميته 47
1-3-3 الاستثمار في النظريات الاقتصادية.....50
1-3-4 مفهوم السياسة المالية لتفعيل الاستثمار 53
1-3-5 تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق.....54
1-3-6 خلاصة الفصل.....66
الفصل الثاني : القطاع الزراعي كقطاع اقتصادي أساسي في استراتيجيات التنمية الاستثمارية67
المبحث الأول.....69
الدور التاريخي للنشاط الزراعي في النمو الاقتصادي العالمي.....69
2-1-1 مقدمة.....69
2-1-2 دور الزراعة كأداة تنمية للاقتصاد العالمي.....70

2-1-3 تغيرات الناتج الزراعي العالمي مع النمو الاقتصادي..... 71
2-1-4 دور الزراعة في تغيير النظام الاقتصادي العالمي..... 75
2-1-5 انتقال الاقتصادي العالمي من الزراعة إلى الصناعة 77
2-1-6 تصنيف الدول العالمية من حيث الإنتاج والعمل الزراعي..... 81
2-1-7 تحديات القطاع الزراعي في العالم..... 84
المبحث الثاني..... 88
العلاقات التشابكية لقطاع الزراعة مع القطاعات الأخرى..... 88
2-2-1 مقدمة..... 88
2-2-2 دور الزراعة في الناتج الاجمالي المحلي..... 89
2-2-3 دور قطاع الزراعة في قطاع التشغيل والعمل 91
2-2-4 مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي لقطاع التجارة..... 94
2-2-4-1 الصادرات الزراعية السورية 94
2-2-4-2 المستوردات الزراعية السورية 99
2-2-5 مدخلات القطاع الزراعي من القطاع الصناعي..... 102
2-2-6 دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي في سورية 105
2-2-7 خاتمة..... 108
المبحث الثالث 109
الانتاج الزراعي في سورية واستراتيجيات إدارته..... 109
2-3-1 مقدمة..... 109
2-3-2 تطور مساحات الاراضي المزروعة في سورية : 110
2-3-3 الموارد المائية في سورية :..... 113
2-3-4 تطور الانتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسة في سورية : 115

2-3-5 الموارد المالية الزراعية..... 127
2-3-6 أهمية تطوير السياسات الزراعية 129
2-3-7 خاتمة..... 130
الفصل الثالث..... 132
تحليل منهجية استراتيجية التنمية ومسارها في سورية 132
المبحث الاول..... 133
3-1-1 مقدمة..... 133
3-1-2 تطور الفكر الاقتصادي لاستراتيجيات التنمية 134
3-1-2-1 نظريات التنمية في مرحلة الخمسينيات..... 135
3-1-2-1 نظريات التنمية في الستينيات..... 137
3-1-2-3 نظريات التنمية في السبعينيات 140
3-1-2-4 نظريات التنمية في الثمانينيات..... 143
3-1-2-5 نظريات التنمية في التسعينيات 145
3-1-2-6 التنمية الاقتصادية في بداية الالفية الجديدة..... 148
المبحث الثاني:..... 150
تحديد طبيعة النمو الاقتصادي السوري وفق الاقتصاد القياسي..... 150
3-2-1 هيكلية الاقتصاد السوري..... 150
3-2-2 استقرارية النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية في سورية 153
الفصل الرابع:..... 155
تحليل الاستراتيجية الاستثمارية للنمو الاقتصادي السوري (2000-2020) 155
المبحث الاول: استراتيجية الاستثمار المبني على التكامل القطاعي 156
4-1-1 مقدمة..... 156

4-1-2 استراتيجية التكامل الزراعي – الصناعي – التجاري..... 157

4-1-3 نماذج لاستراتيجيات عالمية مبنية على التكامل الزراعي –الصناعي–التجاري . 160

4-1-4 عوامل التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي 162

المبحث الثاني:..... 165

بناء الاستراتيجية الاستثمارية للنمو الاقتصادي السوري وفق منهجية الاقتصاد القياسي (2000-2020)..... 165

4-2-1 مقدمة..... 165

4-2-2 اختبار علاقات التكامل المشترك بين القطاعات الرئيسة:..... 166

4-2-2-1 تحديد متغيرات علاقات التكامل وتحليل تغيراتها..... 167

4-2-2-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات..... 169

4-2-2-3 اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل–جرانجر:..... 173

4-2-2-4 تحديد مدة الإبطاء المثلى: 175

4-2-2-5 تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين:..... 176

4-2-2-6 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model: ECM): . 177

4-2-3 اختبار فرضيات كالدور..... 178

4-2-3-1 تحديد متغيرات فرضيات كالدور وتحليل تغيراتها..... 183

4-2-3-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات..... 186

4-2-3-3 اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن..... 187

4-2-3-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model :ECM): . 188

4-2-4-1 اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار في القطاع الزراعي والاستثمار في القطاع الصناعي 190

4-2-3-3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ECM): .. 192

4-2-5 تحديد تخطيط الأولويات الاستثمارية..... 193

4-2-6 بناء الاستراتيجية المقترحة وفقاً لنتائج التحليل القياسي..... 194

النتائج والتوصيات..... 201

فهرس الأشكال التوضيحية

اسم الشكل التوضيحي	الصفحة
الشكل(1-1-1): العلاقة بين معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالاسعار الثابتة) والاسمي (بالأسعار الجارية).	34
الشكل(1-1-2): مساهمة القطاعات بالناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2000 .	37
الشكل(1-1-3): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.	38
الشكل(1-2-1): تغيرات معدل النمو في قطاع الزراعة.	39
الشكل (1-2-2): تغير معدل النمو لقطاع الصناعة والتعدين وفق الأسعار الثابتة لعام 2000.	40
الشكل (1-2-3): معدلات نمو قطاع البناء والتشييد وفق الأسعار الثابتة لعام 2000.	43
الشكل (1-2-4): نمو قطاع التجارة وفق الأسعار الثابتة لعام 2000.	45
الشكل (1-2-5): نمو قطاع النقل وفق الأسعار الثابتة لعام 2000.	46
الشكل (1-2-6): نمو قطاع المال والتامين والعقارات وفق الأسعار الثابتة لعام 2000.	47
الشكل(1-3-1): تغيرات معدل نمو الاستثمار العام والخاص في سورية خلال الأعوام [2000-2020].	59
الشكل(1-3-2): تغيرات معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في سورية خلال الأعوام [2000-2020].	63
الشكل(1-3-3): تغيرات معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام في سورية خلال الأعوام [2000،2020].	65
الشكل(1-3-4): متوسط مكونات الناتج المحلي الحقيقي حسب بنود الانفاق.	66
الشكل (2-1-1) : مساهمة الناتج الزراعي في النمو الاقتصادي في دول العالم.	72
الشكل(2-1-2) : مساهمة الزراعة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	73
الشكل(2-2-1): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في سورية (2000-2020).	83
الشكل (2-2-2) : تغيرات العمالة في القطاع الزراعي في سورية خلال مراحل الدراية (2000-2020):	92
الشكل (2-2-3) تطور الصادرات الزراعية ونسبتها من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة (2000-2020).	94
الشكل (2-2-4) تطور المستوردات الزراعية ونسبتها من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة (2000-2012)	99
الشكل(2-3-1) تطور قيمة المساحات المزروعة في سورية وطبيعة الري فيها خلال مدة الدراسة 2000-2020.	111
الشكل(2-3-2): تطور قيمة المساحات المزروعة في سورية ونسبة مساحات الاراضي المروية	112
الشكل(2-3-3) توزع مساحات الاراضي المروية في سورية وفق أساليب الري خلال مدة الدراسة 2000-2020	115
الشكل(2-3-4): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول القمح في سورية (2000-2020).	116
الشكل(2-3-5): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول الشعير في سورية (2000-2020).	119
الشكل(2-3-6): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول القطن في سورية (2000-2020).	124
الشكل(2-3-7): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول الشوندر في سورية (2000-2020).	126
الشكل(2-3-8) تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني العينية والنقدية.	129
الشكل(3-1-1): نهج التنمية-العلاقات الترابطية.	134
الشكل(3-1-2): نهج التنمية في الخمسينيات.	135
الشكل(3-1-3): نهج التنمية الستينيات.	137

الشكل(3-1-4): نهج التنمية في السبعينيات.	142
الشكل(3-1-5): نهج التنمية في الثمانينيات.	144
الشكل(3-1-6): نهج التنمية في التسعينيات.	146
الشكل(3-1-7): نهج التنمية في الألفية الجديدة	148
الشكل(3-2-1):الانحراف المعياري لنسبة مساهمة القطاعات في الناتج الاجمالي المحلي الكلي	154
الشكل(4-2-1):المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) & SUSUMSQ)).	178

فهرس الجداول التوضيحية

اسم الجدول التوضيحي	الصفحة
الجدول (1-1-1): قيم الناتج الإجمالي المحلي الأسعار الثابتة (سنة أساس 2000) ومعدل النمو في الناتج الجمالي المحلي- الأعوام [2000،2020]	30
الجدول (1-2): الناتج الإجمالي المحلي الإسمي 2000-2020 (مليون ليرة سورية)	32
الجدول(1-3-1): حسابات تكوين راس المالي الثابت في سورية خلال الأعوام [2000،2020].	59
الجدول(1-3-2):حسابات الانفاق الاستهلاكي الخاص في سورية خلال الأعوام [2000-2020].	61
الجدول(1-3-3):حسابات الانفاق الاستهلاكي العام في سورية خلال الأعوام [2000،2020]-الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.	63
جدول(1-3-1): ترتيب البلدان في العالم وفق الانتاج الزراعي الأعلى	80
الجدول (2-1-2): البلدان التي تتصدر العالم بعدد العاملين في القطاع الزراعي في عام 2019	82
الجدول(2-2-1): الآلات الزراعية المستخدمة في الزراعة وتطورها	102
الجدول(2-2-2):استهلاك العناصر السمادية في الجمهورية العربية السورية وتطورها.	103
الجدول(3-2-1): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الاجمالي المحلي الكلي للاقتصاد السوري (2000-2020).	149
الجدول (3-2-2): تصنيف طبيعة الاقتصاد السوري وفقاً لمساهمة القطاعات الخدمية والانتاجية.	151
الجدول(3—2-3): ترتيب القطاعات الاقتصادية الرائدة في الاقتصاد السوري وفقاً لنسبة مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي الكلي.	152
الجدول (3-2-4): قيم الانحراف المعياري للسلاسل الزمنية المعبرة عن مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الاجمالي المحلي	
الجدول(4-1-1): معدل النمو لقطاعات الزراعة- الصناعة- التجارة في سورية (2000-2020)	
الجدول (4-2-2): جدول القيم الحرجة لكل النماذج الثلاثة:	171
الجدول (4-2-1): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (الناتج المحلي لقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة)	172
الجدول (4-2-2): نتائج اختبار إنجل-جرانجر للسلاسل الزمنية (الناتج المحلي للقطاع الزراعي والصناعي).	173
الجدول (4-2-3): نتائج تطبيق اختبار ديكي-فوللر الموسع على سلسلة البواقي الناتجة من اختبار انجل-جرانجر.	174
الجدول (4-2-4) معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني:	175
الجدول(4-2-5): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي بين الزراعة والصناعة.	176
الجدول (4-2-6): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة في سورية :	182
الجدول(4-2-7): متغيرات معادلات فرضيات كالدور خلال مدة الدراسة.	183

الجدول (4-2-8): نتائج تطبيق اختبار جذ الواحدة على متغيرات معادلات فرضيات كالدور بعد أخذ الصيغة اللوغاريتمية للمتغيرات- المصدر: حسابات الباحثة وفقاً للبرنامج Eview9.5	185
الجدول(4-2-9): نتائج اختبار جوهانسن على متغيرات معادلات فرضيات كالدور الثلاث	186
الجدول(4-2-10) نتائج نموذج تقدير الخطأ باستخدام ديكي فولر الموسع وفق فرضيات كالدور الثلاث.	187
الجدول (4-2-11): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (الناتج المحلي للقطاع الزراعي والصناعي):	189
الجدول (4-2-12):نتائج اختبار أنجل -جرانجر للسلاسل الزمنية (الناتج المحلي للقطاع الزراعي والصناعي)	190
الجدول (4-2-13): نتائج تطبيق اختبار ديكي-فوللر الموسّع على سلسلة البواقي الناتجة من اختبار انجل-جرانجر.	191
الجدول(4-2-14): نتائج تطبيق نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي بين الزراعة والصناعة .	191
الجدول(4-2-15): الاستراتيجية المقترحة.	194

الملخص

شهدت الجمهورية العربية السورية مع بداية الألفية الجديدة مجموعةً من التغيرات في مختلف جوانب البيئة الاقتصادية انعكست إيجابياً نوعاً ما في أداء الاقتصاد السوري لكن عقب ذلك حصل العديد من التغيرات والصدمات على عدة مستويات خاصةً الحرب على سورية منذ عام 2011 التي أثرت سلبياً في الاقتصاد السوري. تسعى هذه الأطروحة إلى تحليل مسار النمو الاقتصادي خلال المرحلة 2000–2020 وتحديد مكوناته المختلفة مع التركيز على البنية القطاعية لهذا النمو تمهيداً لدراسة إمكانية وضع ملامح استراتيجية وطنية سورية للنمو الاقتصادي الموجّه بالتكامل القطاعي الزراعي–الصناعي التحويلي.

تضمّن الفصل الأول مقاربة نظرية مفهوم النمو الاقتصادي ونظرياته المختلفة، قبل الانتقال إلى حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي، ثم تحليل البنية القطاعية لهذا النمو مع تحديد أسباب المتغيرات الطارئة لمسار النمو لكل قطاع. في الفصل الثاني تمّ البحث في دور الزراعة كأداة للتنمية الاقتصادية وعلاقاتها التشابكية مع القطاعات الأخرى. أما الفصل الثالث فقد استعرض منهجيات التنمية الاستثمارية في العالم ومسار تطورها. وتم فيه تحديد طبيعة الاقتصاد السوري خلال مرحلة ما قبل الحرب وما بعدها. اشتمل الفصل الرابع على التحليل العملي بأساليب الاقتصاد القياسي وبالتحديد تحليل السلاسل الزمنية وفق منهجيات التكامل المشترك، بالإضافة إلى اختبار فرضيات كالدور الثلاث لتحديد دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية.

بيّنت النتائج وجود تكامل مشترك بين القطاع الزراعي والصناعي، أما نتائج اختبار فرضيات كالدور فأظهرت أنّ (1) انحراف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه التوازني (2) انحراف معدل إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية عن مستواه التوازني (3) انحراف معدل إنتاجية العامل في القطاعات غير الصناعية عن مستواه التوازني.

بيّنت الدراسة أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية مسؤول عن 73% عن التغيرات في نمو الناتج الإجمالي المحلي، وأنّ نمو الناتج الإجمالي المحلي للصناعات التحويلية مسؤول عن 78% من إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية، وأنّ نمو الناتج المحلي في الصناعات التحويلية مسؤول أيضا عن 71% من إنتاجية العامل في القطاعات الأخرى .

الكلمات المفتاحية

الاستراتيجية الاستثمارية، التوازن القطاعي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، التكامل القطاعي، الزراعة، الصناعة، فرضيات كالدور.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المقدمة

في ظل التطور والتغيير المتسارع في البنى الاقتصادية العالمية والمحلية، يبرز دور وأهمية التخطيط الاستراتيجي الذي يسهم في تحديد اتجاه النمو الاقتصادي وهيكلة القطاعات المكونة له ومساراتها ونقاط التلاقي والتقاطع بين مكوناتها.

تهدف الاستراتيجيات الاستثمارية في أي بلد إلى اتخاذ القرارات السليمة للتعامل مع قلة الموارد المتاحة بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. يتم صياغة هذه الاستراتيجيات من قبل الحكومات والمنظمات مستندةً إلى الدراسات التخصصية الاقتصادية التي تعنى بتحليل الأرقام الإحصائية المسجلة وفق الأدوات والمناهج الاقتصادية المعتمدة في العالم. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على مجموعة من العوامل المختلفة أهمها الدقة والشمولية في تحليل الواقع والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتأكد من إمكانية تطبيق الخطط المقررة وسرعة تأقلمها مع المتغيرات والظروف الطارئة لاسيما مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات.

يعد مؤشر النمو الاقتصادي المقياس العام المستخدم لتقييم نجاح الاستراتيجيات الاقتصادية في تخصيص وتوزيع واستثمار الموارد المحدودة. تزامن العمل على تحديد هذا المصطلح مع تطور التحليل الاقتصادي ابتداءً من النظرية الكلاسيكية وصولاً إلى نظريات النمو الحديثة. لذلك كان لابد من دارسة نمو الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات الاقتصادية الضرورية لتحليل الواقع الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

على الرغم من أهمية دراسة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تبقى غير كافيةٍ لتقديم استنتاجاتٍ دقيقة ما لم يتم دراسة مصادر هذا النمو والقوى المحركة له، أي تبيان النمو الاقتصادي القطاعي وحجم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

لقد كان للحرب في سورية أثرها في تغيير البنية القطاعية للاقتصاد في سورية مع تراجع القطاعات الإنتاجية لصالح القطاعات الخدمية بشكل أصبح من الصعب معه تحديد نمط محدد يوصف هذا الاقتصاد، وكان من الضروري البحث عن استراتيجية جديدة تساهم في الوصول إلى الاستقرار في النمو الاقتصادي تستند على دعم القطاعات الاقتصادية الرائدة التي ساهمت في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي. تتمثل نقطة الانطلاق في وضع تلك الاستراتيجية في تحليل النمو الاقتصادي القطاعي والعلاقات التشابكية بين عناصره.

أكدت الأبحاث الاقتصادية العالمية على دور الزراعة في تعزيز الاقتصادي العالمي، إذ أن تطور اقتصاد البلدان في العالم اعتمد بشكل واضح على الزراعة في مرحلة التأسيس لتتجه لاحقاً بعد تطور اقتصادها إلى تحولاتٍ اقتصادية ذات منحىً مختلف. كما أنها مع الصناعة تُمَثل الأداة الرئيسة للتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تشغل الزراعة في سورية موقعاً استراتيجياً لأنها توفر الغذاء للشعب وتُجَنّب البلاد الضغوط السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول المستوردة للمواد الغذائية، وتتيح فرص عملٍ كثيرة لقطاعٍ واسع من المواطنين، وتؤمّن المواد الأولية ذات المنشأ النباتي والحيواني للصناعات التحويلية. لذلك كان لابدً من تحليل دقيق لأداء القطاع الزراعي خلال سنوات الدراسة لتحديد مدى تأثره بالمتغيرات الطارئة واستقراء الدور الذي يمكن أن يؤديه في الخطط المستقبلية.

بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يؤديه القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي، يعد المفكرون الاقتصاديون أنّ الصناعة هي المحرك للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أن العلاقة المتبادلة بين قطاعي الصناعة والزراعة تمثل شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لأي بلد، حيث يعتمد النمو في القطاع الصناعي بدرجة كبيرة على زيادة مشتريات القطاع الزراعي من السلع الصناعية توفر المواد

الخام الزراعية اللازمة للتصنيع، كما أن النمو في القطاع الزراعي يعتمد بدرجة كبيرة على طلب القطاع الصناعي على السلع الزراعية، وهو الأمر الذي يعني أن تقدم القطاع الصناعي ضروري لتقدم الزراعة كما أن التقدم الزراعي لازم لتحقيق تقدم الصناعة. لذا يجب أن تسعى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التكامل بين تنمية القطاع الزراعي وتنمية القطاع الصناعي. فكان لابد من تحليل العلاقة بين القطاعات الرئيسية الثلاث (الزراعة، الصناعة والتجارة) باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي وأساليبه الحديثة.

وفي النهاية تشكل أبواب هذا البحث أساساً معلوماتياً متيناً قائماً على التحليل الاقتصادي وفق منهجٍ علمي أكاديمي بهدف استقراء استراتيجية استثمارية متوازنة وبناءة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أنّ نمو الاقتصاد السوري، وإن كان بمعدلاتٍ جيدة في بعض السنوات خلال فترة ما قبل الأزمة\الحرب على سورية ، لم يعكس انسجاماً في نمو القطاعات المكوّنة لهذا الاقتصاد وبالتالي لم يؤسس لتكامل هذه القطاعات مما جعل عملية النمو غير مستقرة وغير مستدامة.

بدقةٍ أكبر، يجب أن يخدم نمو كلٍّ من القطاعات الاقتصادية الرئيسة القطاع نفسه وكذلك القطاعات الرئيسة الأخرى المترابطة معه أمامياً وخلفياً. يحقق هذا النمو المتوازن الاستقرار لجميع القطاعات وكذلك يتيح إمكانية النمو المتواصل لها جميعاً. هذا بالضبط ما لم يتحقق في سورية إما لأنّ الخطط الاقتصادية لم تلحظ هذا المتطلّب المهم (النمو الاقتصادي الموجّه بالتكامل القطاعي) أو لأنها فشلت في تحقيقه إذا كانت لحظته كهدفٍ لها. تقودنا كلتا الحالتين إلى المشكلة نفسها وهي عد استقرار الاقتصاد السوري وعدم استدامة نموّه وتنميته.

يركز هذا البحث، ضمن هذا السياق، على دراسة تطور وتنمية قطاع الزراعة في سورية مقارنةً مع نمو القطاعات الأخرى ذات الصلة الوثيقة معه لا سيما قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة، وذلك بهدف تحديد أهم العوامل المؤثرة سلبياً وإيجابياً في نمو هذه القطاعات، ومن ثمّ توظيف تلك العوامل في بناء إستراتيجية تبين فرص تنمية الاقتصاد السوري بعد انتهاء الأزمة\الحرب على سورية بحيث ترتكز هذه الاستراتيجية على التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية من جهة وقطاعي الزراعة والتجارة من جهةٍ ثانية.

أسئلة البحث

1. هل حققت عملية النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة ما قبل الأزمةالحرب معايير مستدامة والانسجام فيما يتعلق بنمو القطاعات الاقتصادية الأساسية؟
2. هل حققت عملية النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة ما قبل الأزمةالحرب استثماراً كاملاً لطاقات وإمكانات قطاع الزراعة وخلقت الظروف الموضوعية لتنتقل محركات النمو الاقتصادي من قطاع الزراعة إلى قطاعات الصناعة وكذلك التجارة؟
3. هل أسهم النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة ما قبل الأزمةالحرب في تعميق التكامل القطاعي أو ما يسمى التكامل المشترك بين الزراعة والصناعة وبين الزراعة والتجارة؟
4. كيف يمكن تعميق أبعاد الاستدامة والاستقرار في تنمية الاقتصاد الكلي في سورية في مرحلة البناء والتنمية من خلال تعزيز التوازن القطاعي بين القطاعات الاقتصادية الرئيسة؟

فرضيات البحث

1- وجود خلل في التكامل القطاعي في الاقتصاد السوري أثر في معدلات النمو الاقتصادي.

2-الاقتصاد السوري يعتمد على قطاع الزراعة كأساس للتنمية.

3-يستند النمو الاقتصادي في مرحلة الدراسة على منهج التوازن القطاعي المستند إلى علاقات التكامل المشترك بين القطاعات:

- يوجد علاقة تكامل مشترك بين قطاعي الزراعة والصناعة.
- يوجد علاقة تكامل مشترك بين بين قطاعي الزراعة والتجارة.
- يوجد علاقة تكامل مشترك بين قطاعي الصناعة والتجارة.

4-يمثل التكامل المشترك للاستثمار في القطاعات (زراعة-صناعة) و(زراعة-تجارة) أساس الاستراتيجية الاستثمارية المستدامة للاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة البناء والتنمية.

أهمية البحث

على الرغم من وجود وفرةٍ في عدد الأبحاث والتقارير الاقتصادية التي تُعنى بتحليل النمو الاقتصادي في سورية خلال عقود زمنية مختلفة، إلا أنه لا يوجد دراساتٌ كافية تستهدف تحليل بنية أو هيكل هذا النمو. مما يدل على وجود فجوةٍ في دارسات النمو الاقتصادي في سورية تستدعي إجراء المزيد من الأبحاث التي تركز على تقديم تحليلٍ شامل للأداء الاقتصادي القطاعي خلال مدةٍ زمنية طويلة تشمل مرحلة ما قبل الحرب وما بعدها تقدم نتائج ومخرجاتٍ تكون أساساً علمياً دقيقاً لبناء وتصميم الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الرامية إلى تفعيل واستدامة عملية النمو الاقتصادي في سورية في مرحلة إعادة البناء والتنمية ومن ثم في المستقبل البعيد وهذا ما تقوم به هذه الدراسة.

على الرغم من أهمية دراسة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم المؤشرات الاقتصادية، إلا أنها تبقى غير كافيةٍ لتقديم استنتاجاتٍ دقيقة إذا لم يتم دراسة مصادر هذا النمو والقوى المحركة له، أي تبيان النمو الاقتصادي القطاعي وحجم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. لتحقيق ذلك، يتعمّق هذا البحث في دراسة النمو القطاعي وتحليله في حالة الجمهورية العربية السورية .

كما تأتي أهمية هذا البحث من ضرورة توفير نماذج عملية مبنية على نتائج التحليل الاقتصادي القياسي لفهم العلاقات المعقدة الموجودة داخل النظم الاقتصادية وذلك من خلال تقسيم هذه الأنظمة إلى أجزاء المكونات المشكلة لها مما يمكن الباحثين وأصحاب القرار من تحديد المحركات الرئيسة للنشاط الاقتصادي وفهم أفضل لكيفية تفاعل هذه المحركات مع بعضها البعض بشكل يساهم في وضع الأسس الصحيحة لبناء استراتيجية استثمارية سليمة تعتمد على تحليل منهجي أكاديمي.

أهداف البحث

يتثمل الهدف الرئيس لهذا البحث في تقديم مدخلات دقيقة ومحددة يمكن لصاحب القرار الاقتصادي البناء عليها في صياغة ورسم الخطط الاقتصادية الهادفة إلى تطوير الاقتصاد السورية وتنميته على أسسٍ ومرتكزاتٍ ثابتة. ولتحقيق ذلك، يسعى البحث إلى رسم ملامح استراتيجية للتكامل القطاعي في سورية من خلال دراسة البنية القطاعية للنمو الاقتصادي للمراحل السابقة واستخلاص الدروس المستفادة منها.

كما يهدف إلى محاولة وضع أسس ومبادئ لرسم السياسة الزراعية في سورية بما يتناسب مع العوامل المؤثرة والمتأثرة فيها استناداً إلى تحليل الإحصاءات التي تمّ جمعها وتحليلها من مصادر رسمية متعددة ومتفرقة خلال أعوام الدراسة المستهدفة.

منهجية البحث

استخدم البحث المنهج الاستقرائي الذي يقوم على جميع البيانات والإحصائيات المتعلقة بجوانب مشكلة البحث وإخضاعها للتحليل والدراسة باستخدام أدوات التحليل المختلفة، وقد وظّف في عملية التحليل مجموعتين من الأدوات الأولى إحصائية لدراسة التغيّرات المطلوبة في السلاسل الزمنية وانحرافاتها، والثانية اقتصادية قياسية تتمثل بأساليب دراسة انحدار السلاسل الزمنية وتكاملها المشترك حيث تمّ استخدام عدة أساليب (إنجل غرانجر، وجوهانسن) وهي من الأساليب الموثوقة والمعتمدة بشكلٍ واسع في التحليل الاقتصادي الكمي خاصة للبيانات الاقتصادية الكلية

الدراسات السابقة

1- الدراسة الأولى:

Yoko Kijima.(2022). *" Agricultural Development in Asia and* ،Jonna P. Estudillo *Africa "*. book. **Emerging-Economy State and International Policy Studies.** ISBN 978-Japan،981-19-5542-6 (eBook). Tokyo

درست جوانا ويوكو (2022) التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي في العالم من خلال كتاب تطور الزراعة في آسيا وافريقيا، وبينت فيه المفهوم الأدبي لاستراتيجيات التنمية القائمة على التكامل بين الزراعة والصناعة، وكنموذج تطبيقي أدرجت في بحثها دراسة محددة توضح العلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية من خلال زراعة و صناعة "الكسافا/التابيوكا" في تايلاند حيث تايلاند هي أكبر مصدر لمنتجات الكسافا (وتحديداً النشاء) وثالث أكبر منتج لجذور الكسافا بعد نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينت الاحصائيات وجود علاقة اتجاهيه طويلة المدى بين للمساحة المحصودة وكمية إنتاج الكسافا منذ عام 1960. وقد شهد إنتاج الكسافا في تايلاند زيادة ملحوظة في الإنتاج والمساحة المحصودة بحوالي 16 مرة بين عامي 1960 وعام 2020 . و كانت اتجاهات كلا المؤشرين متوازية تقريبا: فقد زادت المساحة المحصودة والإنتاج حتى حوالي عام 1990 ثم انخفضت في السنوات العشر التالية .ولكن بعد ذلك، تجاوزت الزيادة في كمية الإنتاج زيادة المساحة المحصودة، مما يشير إلى اتجاه متزايد واضح في الغلة، خاصة بعد عام 2000. لكن تلك الدراسة أكدت أن التطور في نوعية الكسافا المزروعة وهي انتاج نوعية عالية النشاء هو ما ساهم في تطور صناعة النشاء، بمعنى أن الارتباط الوثيق بين تطور الزراعة والصناعة مرتبط بما يمكن أن تقدمه الزراعة من مواد أولية ضرورية للصناعات المرتبطة. تشكل هذه الدراسة نقطة ارتكاز هامة لبناء منهجية بحثية في دراسة العلاقات التكاملية بين القطاعات.

2- الدراسة الثانية:

Jin Ren.(2023). "Rural Industrial ، Jing Liu، Huanhuan Huang،YafeiWang Integration's Impact on Agriculture GTFP Growth: Influence Mechanism and Empirical Test Using China as an Example". MDPI. Int. J. Environ. Res. Public Health 3860. https://doi.org/10.3390/ijerph20053860 .، 20،**2023**

درس وانغ ورفاقه تأثير التكامل الصناعي الريفي على نمو GTFP الزراعي: آلية التأثير والاختبار التجريبي باستخدام الصين كمثال. حيث اكدت هذه الدراسة أن تعزيز التكامل الصناعي الريفي وسيلة عملية لتحقيق النمو الزراعي المستدام وتنمية التكامل بين المناطق الحضرية والريفية . تم توسيع إطار تحليل GTFP(green total factor productivity) الزراعي بشكل خلاق في هذه الدراسة ليشمل تكامل ونمو الصناعات الريفية واستثمار رأس المال البشري الريفي ونقل الأراضي الريفية .وفقًا لبيانات عينة من 30 مقاطعة في الصين من عام 2011 إلى عام 2020 وطريقة تقدير GMM المنهجية، ومن خلال الجمع بين التحليل النظري والاختبار التجريبي، تناقش هذه الورقة آلية تأثير تنمية التكامل الصناعي الريفي على نمو GTFP الزراعي، وكذلك باعتباره الدور التنظيمي لاستثمار رأس المال البشري في المناطق الريفية ونقل الأراضي في المناطق الريفية .وتظهر النتائج أن التكامل الصناعي الريفي قد عزز بشكل كبير نمو الزراعة .GTFP بالإضافة إلى ذلك، بعد تحليل GTFP الزراعي إلى مؤشر تقدم التكنولوجيا الزراعية الخضراء ومؤشر كفاءة التكنولوجيا الزراعية الخضراء، وجد أن التكامل الصناعي الريفي له دور أكثر وضوحًا في تعزيز تقدم التكنولوجيا الزراعية الخضراء .علاوة على ذلك، وجد الانحدار الكمي أنه مع زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي العالمي، أظهر التأثير المعزز للتكامل الصناعي الريفي ميزة "على شكل حرف U معكوسة ."من خلال اختبار عدم التجانس، وجد أن تأثير نمو GTFP الزراعي للتكامل الصناعي الريفي يكون أكثر وضوحًا في المناطق ذات المستوى العالي من التكامل الصناعي الريفي .بالإضافة إلى ذلك، مع تركيز الدولة بشكل متزايد على التكامل الصناعي الريفي، أصبح الدور التعزيزي للتكامل الصناعي الريفي أكثر وضوحا .أظهر اختبار التأثير المعتدل أن الصحة والتعليم والتدريب وهجرة استثمار رأس المال البشري الريفي ونقل الأراضي الريفية كلها عززت التأثير المعزز للتكامل

الصناعي الريفي على نمو GTFP الزراعي بدرجات متفاوتة .توفر هذه الدراسة رؤى سياسية غنية للصين والدول النامية الأخرى في جميع أنحاء العالم لمعالجة تغير المناخ العالمي والعديد من القضايا البيئية وقضايا المراقبة ذات الصلة من خلال تطوير التكامل الصناعي الريفي وتعزيز استثمار رأس المال البشري الريفي وتشجيع نقل الأراضي الزراعية لتحقيق النمو الزراعي المستدام وتقليل مخرجات الإنتاج غير المرغوب فيها مثل انبعاثات الكربون الزراعية.

3- الدراسة الثالثة:

راضي السيد عبد الجواد ، أحمد أبو اليزيد الرسول.(2021)." **فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية**". **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**". المعهد العربي للتخطيط– المجلد 23– العدد الأول.

استهدفت الدراسة اختبار فرضيات كالدور الثلاث للنمو وتقدير تأثير ناتج قطاعات الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي وانتاجية العمل بالتطبيق على الملكة العربية السعودية. باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للأعوام ما بين (1990–2018) استند خلالها على عدة أساليب قياسية، تمثلت في اختبار جذر الواحدة للتعرف على استقرار السلاسل الزمنية لكل من ناتج الصناعات التحويلية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي ومتوسط إنتاجية العمل في هذا القطاع والقطاعات غير الصناعية، وإجراء اختبار "جوهانسن " للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار" جرانجر "للسببية، وأوضحت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة الثلاثة لفرضيات" كالدور "ونمو الناتج في الصناعات التحويلية، واتجاه العلاقة السببية من قطاع الصناعات التحويلية إلى النمو الاقتصادي، وكذلك من قطاع الصناعات التحويلية إلى إنتاجية العمل في هذا القطاع والقطاعات غير الصناعية. وقد تميزت معلمة معامل تصحيح الخطأ للمتغيرات التابعة الثلاثة في المدى القصير بأنها سالبة وذات دلالة إحصائية، بما يعكس وجود اتجاه نحو تصحيح أخطاء الأجل القصير وصولاً إلى توازن الأجل الطويل .وبينت تقديرات معامل مرونة المتغير التابع في الفرضيات الثلاث للأجلين

القصير والطويل ارتفاع التأثير النسبي لنمو ناتج الصناعات التحويلية على المتغيرات التابعة في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، بما يؤيد تحقق فرضيات" كالدور "الثلاث للنمو بالمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

4- الدراسة الرابعة:

Dudnyk Olena.(2020). " ***Development of Agro- Industrial*** ،Sofiia Minenko ***Integration as a Vector of Formation Competitiveness of Smal Enterprises*".** Kharkiv Ukraine. PH.D ،Petro Vasylenko National Technical University of Agriculture Kharkiv research.

توضح المقالة المبادئ والمزايا المفاهيمية لإنشاء مجموعات لتطوير المجمع الصناعي الزراعي بالمنطقة، وتحدد المجالات الواعدة لدراسة هذه المشكلة. تم إجراء تحليل للمؤسسات الزراعية ف منطقة دونيتسك، وتم تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على أنشطتها .وبناء على الدراسة، خلص إلى أن تطبيق النهج العنقودي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لزيادة القدرة التنافسية والابتكار وجاذبية الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية. أكدت الدراسة أن إنشاء مجموعات في مختلف قطاعات الاقتصاد هو إحدى الطرق لتحفيز الإنتاج، وتكييف المؤسسات الزراعية مع العولمة، وزيادة المنافسة في السوق المحلية، وتكثيف النشاط الاقتصادي الأجنبي من قبل الشركات الأعضاء في المجموعة .في الاقتصاد، يتم إعادة إنتاج التنظيم العنقودي للمؤسسات الزراعية من خلال سياسة الدولة الاجتماعية الزراعية .ويتطلب تخصيص الأموال لبرامج تطوير المجالات الصناعية الزراعية والاجتماعية والاقتصادية، وأولويات المجموعة، ويحتاج إلى تجميع جهود الهيئات على مختلف مستويات الحكومة (المحلية والإقليمية والدولة) وتشكيلات الإنتاج .إن تحليل الإنتاج والنشاط الاقتصادي لمؤسسات الحبوب والاتفاقيات السابقة مع رؤساء بعض المؤسسات والهياكل المصرفية يشهد على مدى ملاءمة إنشاء مجموعة على أساس منطقة أوليكساندريفكا . كما أن استخدام النموذج العنقودي للتنمية الصناعية يجعل من الممكن جذب رؤوس الأموال غير المستخدمة من المؤسسات وتسريع تداولها، وتسريع إدخال العمليات التكنولوجية الجديدة، وتوفير التكاليف وتحقيق الاستخدام الأمثل للأرباح، وتوفير الموارد والاستخدام الفعال للإنتاج الحالي أو تقليل الإنتاج غير المستخدم .القدرة، والحصول على حصة كبيرة في

السوق .توحيد المؤسسات داخل المجموعة ذات التخصص الأضيق (جمعيات منتجي الحبوب والدقيق والأعلاف، وما إلى ذلك)، والتي من شأنها أن تزيد من التنسيق ودعم بعضها البعض، لتحقيق الاستخدام الأمثل للاستثمارات التي تم جذبها.

5- الدراسة الخامسة:

A S Dulesov1 and D J Karandeev . (2020)." ***Agro-***، T N Plotnikova،G Krasnova ***industrial integration in modern conditions***". IOP Conference Series: Earth and Environmental Science. doi:10.1088/1755-1315/548/2/022014>

استعرضت كرازنوفا ورفاقها التكامل الزراعي والصناعي في ظل الظروف الحديثة والمستجدة وذلك ضمن مؤتمر علوم الأرض والبيئة، حيث بينت أنه يتم إيلاء الكثير من الاهتمام للزراعة والتكامل الزراعي الصناعي في استراتيجيات التنمية الإقليمية الحديثة . وبينت أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمعظم المناطق مستحيلة دون التجديد النشط من خلال الطرق والأساليب الحديثة للصناعة الزراعية. ناقش المقال عمليات التكامل للمجمع الصناعي الزراعي وفق إحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق منطقة سيبيريا الفيدرالية . واستخدمت الأساليب الاقتصادية لتحليل التنمية الزراعية كأدوات بحثية، وكذلك طريقة حساب مؤشرات تكامل جروبل لويد . حيث تناول الجزء الأول من المقال العمليات الصناعية الزراعية، التي تشكل الأساس لتحسين كفاءة المناطق من خلال تطوير الصناعة الزراعية، والتي يتم تسهيلها من خلال عمليات التكامل . يقوم الجزء الثاني من المقالة بإجراء حسابات عمليات التكامل ويقترح نهجًا اقتصاديًا قياسيًا لقياس تكامل المؤسسات الزراعية على أساس بناء الرتب على مؤشرات الكثافة والتمايز والترابط بين العمليات البينية .كما تم حساب معايير التكامل لمناطق SFO وتم استيفاء مبررات "الضرورة" و"إمكانية" تنفيذ التكامل الصناعي الزراعي . اكدت النتائج أنه من الممكن إجراء إصلاح نوعي لبرامج تطوير المجمعات الصناعية الزراعية بسبب عمليات التكامل.

6- الدراسة السادسة:

Rachmad Kresna Sakti.(2021)." ***The Effect of Industrial*** ،Arief Tri Hardjoko ***Indonesia***". Journal of Asian ،***Agglomeration on Economic Growth in East Java*** Finance Economics and Business 8(10):0249-0257.

بين الباحثون في هذه الدراسة أن سياسة التكتل الصناعي هي استراتيجية من المتوقع أن تعمل على تسريع النمو الاقتصادي لتحويل المنطقة الفقيرة إلى منطقة مزدهرة . ومع ذلك، فإن التجمعات الصناعية لديها أيضًا القدرة على تفاقم عدم المساواة في التنمية بسبب تركيز أنشطة التنمية الاقتصادية في مناطق معينة .ولذلك، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الاستراتيجيات الأفضل لتقليل الآثار الضارة للتجمعات الصناعية .تستخدم هذه الدراسة التحليل الاقتصادي القياسي مع بيانات اللوحة التي تغطي 38 منطقة/مدينة في جاوة الشرقية خلال الفترة 2011–2019 .وأظهرت النتائج أن الجمع بين سياسات التجمعات الصناعية إلى جانب النمو القطاعي المتسارع، وتطوير البنية التحتية الصلبة، والبنية التحتية الناعمة قد وفر أفضل نتيجة سياسية، مما أدى إلى تحسين عدم المساواة الإقليمية وتسريع النمو الاقتصادي في جاوة الشرقية .وبناء على التحليل نجد أن خصائص النمو الاقتصادي في جاوة الشرقية متقاربة ولكنها طويلة نسبياً .ولذلك، ينبغي إعادة النظر في سياسة التنمية الاقتصادية في جاوة الشرقية خلال الفترة 2010–2019 نظرا لفترة التقارب الطويلة نسبيا .علاوة على ذلك، وجدت هذه الدراسة أيضًا أن التجمعات الصناعية تبطئ التقارب والنمو الاقتصادي في جاوة الشرقية .في المستقبل، هناك حاجة إلى نشر مراكز التنمية الصناعية (PPI) خارج المقاطعات/المدن الثماني الحالية لتسريع انتشار النشاط الاقتصادي في جاوة الشرقية.

7- الدراسة السابعة:

Ilgizar Gainutdinov and Liliya ، Fayaz Avkhadiev،Nail Asadullin* Mikhailova.(2020). **Development of the agricultural sector in the Republic of Tatarstan". nternational Scientific-Practical Conference "Agriculture and Food Human Resources" (FIES 2020)، Markets، Innovation،Security: Technology**

قدم جالييف ورفاقه (2020) في المؤتمر العلمي الدولي للزراعة والامن الغذائي دراسة نموذجية للتطور الزراعي الصناعي في جمهورية تتارستان الروسية ، استعرض فيها النتائج الإيجابية لأنشطة المؤسسات الصناعية الزراعية في تتارستان وهي إشراك الأراضي المهجورة والمباني الزراعية في التداول وتحديث الإنتاج على أساس المعدات والتقنيات الجديدة؛ زيادة جاذبية العمالة الزراعية ومعدل العمالة والدخل لسكان الريف؛ تخفيض تكاليف المعاملات في سلسلة الصناعات الزراعية بسبب الإدارة المركزية للكيانات المتكاملة التي توحد المنتجين الزراعيين والمصنعين وتجار المنتجات. تبين هذه الدراسة أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يدعم بدوره بقية القطاعات في نموها ويساهم في تطوير النمو الاقتصادي بشكل عام.

8- الدراسة الثامنة:

ملك أطوز، محمود دريباتي.(2021). **أطروحة دكتوراه حول دراسة العلاقة بين الإنتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية في سورية** . جامعة تشرين. كلية الاقتصاد. اللاذقية.

قدمت الباحثة أطوز(2021) دراسة حول العلاقة بين الإنتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية في سورية ، قدمت الدراسة تحليلاً لطبيعة العلاقة بين متغيرات الإنتاج الزراعي (قيمة الإنتاج، رأس المال، العمالة) والقيمة الاقتصادية لها مبينة أن العلاقة فيما بينهم هي علاقة طويلة الأجل، وحددت العلاقة بين مؤشر التنمية الاقتصادية ومؤشر عملية الإنتاج الزراعي. كما بينت وجود أثر سالب لمتغيرات الإنتاج الزراعي في مؤشر التنمية الاقتصادية. اهتمت الدراسة بتحليل متغيرات القطاع الزراعي خلال الأعوام 1987 وحتى عام 2018 على الرغم من اختلاف السياسات الزراعية التي اتبعت خلال مدة البحث.

9- الدراسة التاسعة:

فريق جياد مطر، محمد صالح سلمان الكبيسي.(2021). "**تحديد القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي من خلال العلاقات التشابكية بين القطاعات**"– بحث تطبيقي– مجلة الاقتصاد والعلوم الادراية – جامعة بغداد –مقال اكاديمي محكم ضمن بحث دكتوراه.

قدم كل من مطر والكبيسي (2021) دراسة حول تحديد القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي من خلال بحث تطبيقي حول العلاقات التشابكية بين القطاعات. مستنداً إلى الاقتصاد القياسي لاحصائيات القطاع الاقتصادي العراقي بين 2008–2014. بينت النتائج أن قطاع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) هو القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي. كما بين أن الروابط بين القطاعات الاقتصادية الأخرى هي علاقات ضعيفة ويعزى هذا الضعف إلى نقص الموارد وضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والاعتماد الرئيسي على الموارد النفطية.

10- الدراسة العاشرة:

ملك أطوز، محمد محمود، يسيرة دريباتي.(2021). **مقال اكاديمي ضمن أطروحة دكتوراه حول دراسة العلاقة بين الإنتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية في سورية** . جامعة تشرين. كلية الاقتصاد. اللاذقية.

قدمت أطوز ودريباتي ومحمود تحليلاً حول العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية باستخدام التحليل القانوني خلال الفترة (2000–2016). توصلت فيها إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشرات القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى يعبر عنها بزوجين من المركبات القانونية، بحيث تتكون مجموعة المتغيرات المستقلة من(الإنتاج النباتي، رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي، مستلزمات الإنتاج الزراعي، قروض المصرف الزراعي، العمالة الزراعية، الصادرات الزراعية)، ومجموعة المتغيرات التابعة من قيمة الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية (الصناعة والتعدين، تجارة الجملة والتجزئة والاصلاح، البناء والتشييد، خدمات النقل والتخزين والاتصالات، خدمات المال والتأمين والعقارات، خدمات المجتمع والخدمات الشخصية، الخدمات الحكومية). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات القطاع الزراعي والقطاعات

الاقتصادية الأخرى الممثلة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع، يعبر عنها من خلال زوجين من المركبات القانونية، وأثبتت أن هذه العلاقات متينة جداً. لكن إن الاسلوب الشامل الذي تم فيه دراسة علاقات الزراعة ببقية القطاعات مجتمعة لا يعطي أهمية خاصة للقطاعات الريادية (الصناعة والتجارة) . في حين أنه في هذا البحث تم التركيز على القطاعات الريادية بهدف تحليلها بدقة والسعي إلى انقاذ الاقتصاد السوري من تبعات الأزمة بما تتضمنه من صعوبات خارجية وقرارات إدارية.

11- الدراسة الحادية عشرة:

محمد ببيلي.(2019). **الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم، القطاع الزراعي نموذجاً.** المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق.

عمل ببيلي(2019) في دراسته المنجزة في مركز الدراسات والبحوث الزراعية السورية على رسم معالم طريق الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم في المجال الزراعي بشكل خاص .وتتبنى الدراسة الاعتماد على الناتج الإجمالي المحلي الزراعي ومدى تحسنه عبر الزمن كمؤشر من أجل تقييم كفاءة سياسات إعادة البناء والإعمار زراعياً، وتقدم الدراسة نموذجاً رياضيا يتضمن كافة العوامل المؤثرة على الناتج الإجمالي المحلي الزراعي بما فيها الاستثمارات التي هي المتغير الذي يعكس عملياً نجاح سياسات إعادة الإعمار، وتطرح الدراسة 3 سيناريوهات للاستثمار خلال المرحلة القادمة وهي سيناريو متفائل وسيناريو متشائم وسيناريو حيادي، وتقّدر نسبة قيمة الناتج الإجمالي المحلي الزراعي المتنبئ بها حسب كل سيناريو إلى قيمته المحسوبة افتراضياً في حال لو لم تقع الأزمة أساساً. إن اعتماد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي فقط لرسم طريق التعافي للقطاع الزراعي لا يعد كافياً لاسيما مع تفاوت قيمة الإنتاج الزراعي والغلة الإنتاجية عامة، لذلك كان لابد من دراسة تأثر القطاع الزراعي بالسياسات المختلفة، كما أنه من الضروري تقييم الوضع الزراعي قبل الحرب وبعها وليس فقط خلال الحرب من اجل فهم طبيعة هذا القطاع والعوامل المؤثرة فيه في مراحل الحرب والسلم معاً وليس فقط الحرب.

على الرغم من أن معظم لدراسات المرجعية كانت لدراسة النمو الاقتصادي وعلاقاته التشابكية في دول ومناطق مختلف من العالم وبعضها جاء مخصصاً لنوع واحد من الصناعات الاقتصادية، إلا أنها ساهمت في تكوين تصور أكاديمي للمنهجية التي اعتمدها هذا البحث وتوجيهه في الاعتماد على تحليل البيانات الإحصائية للناتج الاجمالي المحلي وفق القطاعات بحيث تتناول نمو الناتج الاجمالي المحلي بشكل مجرد دون البحث في ارتباط أداءه مع السياسات الاقتصادية المختلفة.

كما أن معظم الدراسات المرجعية التي تناولت النمو الاقتصادي والاستثمار في سورية اعتمدت على تحليل البيانات الاقتصادية خلال مرحلة جزئية من مراحل التطور الاقتصادي في سورية ، وتتناول قطاعاً محدداً بشكل مجرد دون البحث في ارتباط أداءه مع السياسات الاقتصادية المختلفة، في حين تضمن هذا البحث دراسة تحليلية شاملة لأداء القطاعات الاقتصادية الاساسية وعلاقاته التشابكية مع القطاعات الاخرى على مدى عشرين عاماً تتضمن مرحلة ما قبل الحرب ومرحلة الحرب، مشكلاً مرجعاً دقيقاً للإحصائيات الرسمية خلال أعوام الدراسة والتي تم جمعها من مصادر رسمية متعددة ومختلفة ولكن متكاملة كما أنه يضيئ على النقاط التي يجب أخذها بعين الاهتمام عند رسم السياسة الاستثمارية للجمهورية العربية السورية في ظل التغيرات المناخية العالمية من جهة والتأثير المتبادل للعلاقات التجارية و السياسية من جهة أخرى وأثرها على النمو الاقتصادي ودوره في الاقتصاد الكلي.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والاستثمار في سورية

مقدمة

يشكل الاستثمار عمليةً اقتصادية متكاملة ورافعة قوية للنمو الاقتصادي؛ لذا تسعى كل الدول إلى وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أعلى معدلات استثمارٍ ممكنة، وذلك من خلال خلق البيئة الجاذبة للاستثمارات ووضع القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار. تختلف القطاعات الاقتصادية التي تشكل الركيزة الأساسية للاستثمار من دولةٍ إلى أخرى، وحتى ضمن الدولة الواحدة عبر المراحل الزمنية المختلفة التي تمرّ بها، وذلك تبعاً لعوامل ومحددات مختلفة.

حققت سورية خلال المرحلة 2000–2010 معدلات نمو مقبولة ومستقرة نسبياً، نتيجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والبدء بعملية الإصلاح الاقتصادي من خلال متابعة الخطط الخمسية الاقتصادية المتتالية، التي هدفت لاستغلال كافة الإمكانات المتاحة في كافة القطاعات. إلا أنّ تلك الخطط لم تحقق الأهداف الكبيرة التي كانت تعمل لتحقيقها، ولم تصل للاستغلال الكامل للقطاعات المستهدفة، وظهرت حالة تخلخل قطاعي دلّ عليها تراجع معدلات نمو قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، مقابل ارتفاع نمو قطاع التجارة والخدمات وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أي أنّ النمو خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم يتحقق نتيجة تطور الإنتاج الحقيقي وإنما كان نتيجة لتطور القطاعات غير الإنتاجية، مما يدل على عدم إنجاز عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري.

تعد دراسة المؤشرات الاقتصادية من أهم الإجراءات المتبعة في دول العالم لتحليل وتقييم الوضع الاقتصادي للدولة ومحاولة التنبؤ بالوضع الاقتصادي المستقبلي مع وضع خططٍ وأهداف واستراتيجيات مستقبلية تعمل على تحسين الحالة الاقتصادية للبلد.

في ظلّ الظروف السياسية والعسكرية والأمنية التي تعاني منها الجمهورية العربية السورية منذ بداية الحرب على سورية في عام 2011؛ كان من الصعب تحديد ملامح الاقتصاد السوري والتنبؤ بمستقبله بسبب العوامل الطارئة العديدة التي أرخت بثقلها على أرقام المؤشرات الاقتصادية. لاسيما أنّ ملامح الوضع الاقتصادي حتى قبل الأزمة كانت ما تزال ضبابية خصوصاً أنّ العديد من السياسات والإجراءات المتخذة سابقاً لم يتثنى لها أن تطبق ضمن الظروف التي افترض تطبيقها فيها. كما أنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت أحد جوانب الاقتصاد السوري إلا أنّ لم يتم تحديد الملامح العامة له، مما جعل الحلول المقترحة لا تراعي بقية الجوانب والقطاعات غير المدروسة.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تساهم برسم نظرة شاملة للاقتصاد السوري وتحديد ميزاته وعثراته ونقاط قوته ونقاط ضعفه خلال المرحلة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2020 لتوضيح المسار الذي كان يسير به الاقتصاد السوري قبل الأزمة وكيف تأثر ذلك المسار مع المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما يشير الفصل إلى أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني، ودوره في التقلبات الاقتصادية، وأثره الفعّال في الدورة الاقتصادية، إذ أنّ زيادة حجم الاستثمار سيزيد التشغيل والإنتاج وانخفاضه سيخفض حجم الطلب الكلي نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع معدلات البطالة، كل ذلك يستوجب منا معرفة أسباب وعوامل تغيّره وتحليلها، من أجل النهوض بالاستثمار للوصول لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

المبحث الأول: التحليل الكلي للنمو الاقتصادي في سورية

1-1-1 تمهيد

تهدف الاستراتيجيات الاقتصادية في أي بلد إلى اتخاذ القرارات السليمة للتعامل مع قلة الموارد المتاحة، ويعد مؤشر النمو الاقتصادي المقياس الأساسي المستخدم لتقييم نجاح تلك الاستراتيجيات في تخصيص وتوزيع واستثمار الموارد المحدودة. لذا يقدم هذا المبحث أهم الأدبيات المرتبطة بالنمو الاقتصادي من حيث المفهوم والتعريف والنظريات، من وجهة نظر المدراس الاقتصادية المختلفة.

1-1-2 مفهوم النمو الاقتصادي

بقي مفهوم النمو الاقتصاد غير محدد لفترة طويلة من الزمن نتيجة اختلاف علماء الاقتصاد على وضع تعريف محدد له. تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي ابتداءً من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. عرفه هيلر (Haller) بأنه زيادة في حجم الاقتصاد الوطني ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصةً الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وهذا الاتجاه الصاعد ليس بالضرورة أن يكون خطياً، كما أنّ هذه الزيادة تحقق آثاراً إيجابية على الاقتصاد والمجتمع (Haller،2012،66).

أما الاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو (François Perroux)[1] فقد عرّف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستمرة للقيمة الحقيقية للدخل الإجمالي أو الصافي" (Pierre Robert ،2015،2).

كما عرف بالسيرويز (Balcerowicz)[2] النمو الاقتصادي بأنّه عبارة عن تغيراتٍ كمية ونوعية وهيكلية تحدث بالشكل الذي يحقق تأثيراً إيجابياً في الاقتصاد ومستوى الحياة، والذي يتبع مساراً صاعد وبشكل

[1] فرسوا بيرو(**François Perroux**): 1903-1987- عالم اقتصادي فرنسي - أسس معهد العلوم الاقتصادية التطبيقية في عام 1944.

[2] ليزك هنريك بالسيروفيتش, من مواليد 19 يناير 1947) هو اقتصادي بولندي، ورجل دولة، وأستاذ في كلية وارسو للاقتصاد

مستمر (Belzil،2001،37). من جهة أخرى يعرف النمو الاقتصادي أيضاً بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(ايدجمان،20،1999).

يعد سيمون كوزانت (Simon Kuzent)[3] مؤسس المفهوم الحديث للنمو الاقتصادي وحاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لمساهمته التجريبية في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي (Aleksey،2015،62).

يعرف النمو الاقتصادي بأنه " ارتفاعٌ طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدّم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي تحتاجها تلك العملية" (Pierre Robert،2010،2). وبالرغم من تعدد وجهات النظر عند العلماء، اتفقت معظم الآراء على أنّ "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (عجمية،2،2000).

يهتم البحث في هذا السياق بالإشارة إلى نوعين من النمو الاقتصادي، الأول هو النمو الاقتصادي المخطط الذي يحدث نتيجةً لسياساتٍ وخطط وبرامج وتغيراتٍ هيكلية مدروسة، والثاني هو النمو الاقتصادي التلقائي الذي يحدث بفعل ظروفٍ مختلفة مواتية تحفّز أنشطةً وفروع اقتصادية مختلفة. إذاً يمكن القول أنّ مفهوم النمو الاقتصادي يتجلى بنقطتين أساسيتين هما زيادة الناتج الوطني الحقيقي وارتفاع معدل الدخل الفردي الحقيقي خلال مدةٍ محددة من الزمن.

1-1-3 النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية

شكّل موضوع النمو الاقتصادي محور اهتمام النظريات الاقتصادية، وهدفاً أساسياً للسياسات الاقتصادية، لما له من أهميةٍ اقتصادية وغير اقتصادية كبيرة، إذ يسهم هذا النمو في تحسين المستوى المعيشي

[3] سيمون كوزانت (**Simon-Kuzant**) :1901-1985- مؤرخ اقتصادي واخصائي احصاء- يحمل الجنسيتين الروسية والاميركية.

للأفراد، ورفع مستوى استغلال الموارد المتاحة من خلال الاستثمار المادي، وتوظيف منجزات التطور التكنولوجي، وتحسين كفاءة رأس المال البشري.

إلا أنّ معظم هذه النظريات اختلفت في وجهة النظر حول طريقة تحقيق هذا النمو، فكان لكلّ نظريةٍ نهجاً مختلفاً في تحديد طريق النمو الاقتصادي، وطال الاختلاف علماء الاقتصاد ضمن النظرية الواحدة، لتستفيد كلّ نظريةٍ من سابقتها وتعمل على تطوير أفكارها. إذ تحاول نظريات النموّ الاقتصادي والتنمية على مدار التاريخ الاقتصادي أن توضّح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقّق النمو، والكشف عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي من خلال إيجاد المحدِّدات العامة للنمو وتتبّع أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة. يستعرض البحث في هذا المبحث وجهات نظر أهم هذه النظريات.

1-1-3-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تؤكد نظرية النمو الكلاسيكية أنّ الزيادة في النمو السكاني تؤدي إلى انخفاضٍ في النمو الاقتصادي. وفقًا لهذه النظرية يتوقف النمو الاقتصادي عندما تحدث زيادةٌ في عدد السكان، حيث عندما يزداد عدد السكان بدون زيادة الإنتاج أو بزيادة طفيفة فقط، تصبح الموارد محدودة مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي.

اختلف علماء الاقتصاد الكلاسيك من حيث وجهة نظرهم في تحديد طريق الوصول إلى النمو الاقتصادي. إذ طرح آدم سميث النموذج الكلاسيكي للنموّ في كتابه الشهير ثروة الأمم (١٧٧٦) مُشيرًا إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي أهمها إنتاجية العامل حيث يحدد دخل الفرد درجة المهارة والحرفية والحكم الصائب التي يتم بها تنفيذ العمل في أي دولة، كما أشار إلى دور التجارة في تعميق عملية "تخصيص العمل" وهي العملية التي ركز عليها سميث لتحقيق عوائد متزايدة، واعتبر أنّ الأرباح المحققة تسهم في زيادة الادخار الذي بدوره يؤدي لزيادة الاستثمار مما يحقق زيادةً مباشرة في النمو الاقتصادي.(Thirwall،1999،89).

بينما يرى ريكاردو أنّ النمو الاقتصادي يحكمه عامل النمو السكاني وقانون تناقص الغلة وتراكم رأس المال، فأعطى أهميةً كبيرة للنمو السكاني وأكد على تخفيض عدد السكان ومن هذا المنطلق بنى نظريته في السكان، ووافق آدم سميث من حيث الأهمية التي أعطاها للتجارة فاعتبرها القطاع القادر على تمويل النمو الاقتصادي حسب رأيه، كما تساعد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين العاملين. تميز دافيد ريكاردو عن آدم سميث بإعطاء أهميةٍ الى الأمور غير الاقتصادية في النمو الاقتصادي كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية والتنظيمية في المجتمع ووجود حكومةٍ فعالة تعمل على إرساء الأمن والاستقرار السياسي داخل البلد(الخزعلي،260،2017).

بعد ريكاردو جاء جون ستيوارت ميل ليجدد النظريات الكلاسيكية لسميث وريكاردو من خلال صياغتها في كتاب "مبادئ في السياسة الاقتصادية " الذي أصدره عام 1848. بينما أكد مالتوس (Malthus) من خلال النظرية السكانية على فكرةٍ ثابتة وهي أنّ النمو الاقتصادي يتأثر سلباً بالنمو السكاني المرتفع، فعندما يزداد معدل نمو السكان بشكلٍ متسارع أكثر من معدل نمو الإنتاج تنتشر الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض التي تُخفض بدورها معدل النمو السكاني (Peter ،2005،4).

أما جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) [4] الذي اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرده على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، فخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، وابتعد عن التحليل السكوني (الستاتيكي) محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافةً إلى التاريخ وعلم الاجتماع في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد عارض مرةً ثانية المدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك المدارس اللاحقة[5]، بل أنه ركّز على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني، وبدأ في تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصادٍ في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات

[4] جوزيف شومبتير Joseph Schumpeter (1883 – 1950) – اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي.

[5] مطانيوس حبيب، جوزيف شومبيتر ، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر http://www.arab-ency.com

نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، فتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعمّ الرواج، وتسهم زيادة السلع في خفض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرةٍ على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا مدةً وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا. ارتكز الباحثون الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي على أنّ التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الربح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيكيون بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهايةٍ لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإنّ النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حاله من السكون(بخاري،36،2020).

1-1-3-2 النظرية الكلاسيكية الجديدة

سمُيت بنظرية النمو الخارجي لافتراضها أنّ معدل النمو يتحدد بشكلٍ رئيس بعوامل خارجية مختلفة عن العوامل التي طرحتها النظرية الكلاسيكية وهي نمو السكان والتقدم التقني، لتعارض بذلك النظرية الكلاسيكية التي تفترض أنّ رأس المال والعمل هما عوامل الإنتاج الرئيسة. تفسّر هذه النظرية وجهة نظرها الجديدة بأنّ العائد على رأس المال يتناقص مع زيادة نسبة المخزون الرأسمالي إلى الناتج، حتى يصل إلى مستوىً توازني لا يمكن عنده زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج، ويرافق ذلك من جهةٍ ثانيةٍ عدم إمكانية زيادة إنتاجية العامل التي تعتمد على زيادة حصة العامل من رأس المال. بالمحصلة، تستنتج النظرية أنّ الاستثمار في رأس المال المادي والعمالة ليسا العاملين المؤثرين في النمو الطويل الأجل(Gylafson،2004،16).

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز الاقتصاديين الداعين لها: ألفريد مارشال وفيسكل وكلارك. يقوم هذا الفكر على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركودٍ اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عمليةً مترابطة ومتكاملة ومتوافقة، ذات تأثيرٍ إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى تحفيز نمو القطاعات الأخرى، كما أنّ نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل والأرض والموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم والتقانة (زروخي،76،2018).

1-1-3-3 النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينادر كينز(1883-1946) الذي تمكّن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للمرحلة (1929-1932). تركز النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، وتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في بعض المجالات لتعويض أي نقصٍ يحصل في الطلب الفعال الذي هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي (نزاري،77،2008).

و بموجب هذه النظرية فإنّ قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدارٍ مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك. أشار هارود دومار ضمن هذه النظرية إلى وجود ثلاثة معدلات للنمو، هي:

1. معدل النمو الفعلي (Actual rate of growth): وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
2. معدل النمو المرغوب (Warranted rate of growth): وهو يمثل معدل النمو الذي يتم عنده تحويل كل الادخار إلى استثمار.
3. معدل النمو الطبيعي (Natural rate of growth): و هو معدل النمو المطلوب للمحافظة على القوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

ركز كينز في معالجة المشاكل التي تصيب الاقتصاد (الدورات الاقتصادية) على متغيرٍ مهم من متغيرات الطلب الفعال وهو متغير الاستهلاك، فمن خلال سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة التي يكون عندها الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً سيؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع وهو جزء مهم من الطلب الكلي الفعال، وبالتالي زيادة التشغيل ثم الاستثمار ثم النمو الاقتصادي.

1-1-3-4 النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية

فنّد كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، واستندت نظريته في هذا الصدد إلى مجموعةٍ من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذلك على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضياتٍ تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

تعد نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويُعرّف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصصٌ للاستثمار، كذلك يرى ماركس أنّ التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكلّ مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي أنّ هناك تنظيماً معيناً للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.
- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرائق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجهٍ عام.

ما يُعاب على النظرية الماركسية ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أنّ الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض،

بل على العكس نجد الأجور في ارتفاعٍ لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك في فائض القيمة المحقق، كما أنّ التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسياً (بنابي،16،2016).

1-1-3-5 النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة (نظريات النمو الداخلي)

ركّزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، من أهم أمثلتها نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986. تتمحور هذه حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحولٍ نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، وتركّز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، حيث ترى هذه النظرية أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاج يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري، وذلك بإكسابهم المزيد من المهارات والخبرات من خلال عمليات التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضاً، كما تؤكد أنه يمكن التغلب على مشكلة قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية من خلال الاستثمار في كلٍّ من القوى العاملة ورأس المال بشكلٍ متوازي.

بدأت تتشكل هذه النظريات في منتصف الثمانينات من خلال إسهامات روادها الذين ركزوا على دور رأس المال البشري كمصدرٍ رئيس في النمو الاقتصادي مثله مثل رأس المال المادي، لترتكز هذه النظريات على ركيزتين أساسيتين هما: رأس المال البشري والمعرفة التي يتم من خلالها النمو الاقتصادي طويل الأجل (الكواز،40،2004).

تتميز نظريات النمو الداخلي بالبحث عن تفسير الزيادة في عوائد الحجم وتحليل دور التقانة في النمو الاقتصادي واعتباره متغيراً داخلياً، والاستثمار في كل من رأس المال البشري والمعرفة والمؤسسات البحثية ودوره في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج. كما تركز هذه النظريات على الاستثمار في رأس المال البشري بشكلٍ عام والاستثمار في البحث والتطوير بشكلٍ خاص للحصول على نمو مستدام في المدى الطويل6. وفي الوقت نفسه، تتفرّد هذه النظريات عن سابقاتها بأنها قسّمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال

[6] هوشيار معروف , تحليل الاقتصادي الكلي , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان , الاردن, 2005 ,ص398 .

البشري، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية (المسعودي وعون،2010،34).

توضح دراسة النظريات الاقتصادية مجتمعةً باختلافاتها الجزئية والجوهرية أنّ النمو الاقتصادي لا يمكن حصره في حدودٍ ضيقة، فهو مفهوم موسع يستوعب أبعاداً اجتماعية وسياسية وبيئية وتقانية ، إلى جانب البعد الاقتصادي الذي هو الركيزة الأساسية.

1-1-4 الناتج المحلي الإجمالي كأساس لحساب معدل النمو الاقتصادي:

يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات الأساسية اللازمة لتقييم الوضع الاقتصادي، يهتم هذا الفصل بدراسة أهم هذه المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي وهو: الناتج الإجمالي المحلي الإجمالية بشقيه الحقيقي والإسمي، فضلاً عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد في فترة زمنية محددة .كمقياس واسع للإنتاج المحلي الإجمالي ، فإنه يعمل كبطاقة أداء شاملة للصحة الاقتصادية لبلد معين .على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يتم حسابه عادةً على أساس سنوي ، إلا أنه يتم حسابه أحيانًا على أساس ربع سنوي أيضًا .في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تصدر الحكومة تقديرًا سنويًا للناتج المحلي الإجمالي لكل ربع مالي وأيضًا للسنة التقويمية .يتم تقديم مجموعات البيانات الفردية المدرجة في هذا التقرير بالقيمة الحقيقية ، لذلك يتم تعديل البيانات لتغيرات الأسعار ، وبالتالي فهي صافية من التضخم.[7]

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس المستخدمة في مقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول أو ضمن الدولة نفسها، حيث يعكس حجم الناتج المحلي الإجمالي مدى القيمة التي أضيفت إلى الاقتصاد في جميع

[7] U.S. Bureau of Economic Analysis. "Gross Domestic Product" https://www.bea.gov/resources/learning-center/what-to-know-gdp

قطاعاته الإنتاجية أو الخدمية، ومن خلاله يتم قياس مدى سرعة نمو أو انكماش الاقتصاد، ويمكن من خلاله أيضاً التنبؤ بمعدلات التضخم أو التنبيه في حالة حدوث ركودٍ اقتصادي قادم.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أفضل المعايير المستخدمة لقياس الأداء الاقتصادي، كونه يمثل القيمة الإجمالية لكل ما ينتجه الاقتصاد خلال مدةٍ ما، ويقاس الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخل أو الإنتاج أو الإنفاق وتستخدم الطرائق الثلاث كطرقٍ متكاملة وليست بديلة.

أما معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي فهو يعكس مقدار التغير السنوي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشرٌ مهم لقياس التغيرات السنوية التي تحدث في القيمة المضافة. يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) domestic product Gross.

1-1-5 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2000-2020:

تمّ تقسيم مدة الدراسة التي حسبت خلالها مؤشرات النمو الاقتصادي إلى مرحلتين هما مرحلة ما قبل الأزمة/الحرب على سورية (2000-2010) ومرحلة الأزمة/الحرب التي بدأت منذ عام 2011 واستمرت لغاية الآن. تعد هذه المدة بشقيها ضروريةً لتحديد ملامح النمو الاقتصادي في سورية ، إذ أنّ الأعوام العشر الأخيرة من سنوات الدراسة شهدت تغيراتٍ كبيرة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري لذلك لا يمكن الاعتماد على نمط التغيرات الطارئة فيها لرسم ملامح النمو الاقتصادي للدولة. لذلك كان من الضروري ربطها مع الأعوام العشر السابقة من أجل الوصول إلى استراتيجيةٍ سليمة قدر الإمكان وقابلة للتطبيق في المرحلة القادمة سواء كانت مرحلة إعادة الإعمار أو حتى مراحل الاستقرار اللاحقة. ، و تجدر الإشارة أنه على الرغم من الاستقرار النسي خلال الأعوام [2000-2010]، إلا أنها تضمنت العديد من الأحداث التي ألقت بآثارها على الوضع الاقتصادي في سورية أهمها الحرب الأمريكية على العراق في شهر آذار من عام 2003 والإجراءات القسرية أحادية الجانب الأمريكية والأوروبية على سورية التي أقرت في أواخر عام 2003 وبدأت حيز التطبيق في عام 2004.

الجدول (1-1-1): قيم الناتج المحلي الاجمالي الأسعار الثابتة (سنة أساس 2000) ومعدل النمو في الناتج الجمالي المحلي- الأعوام 2000]،[2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(مليون ليرة سورية)	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي
2000	904623	Base
2001	938939	3.79
2002	1012726	7.86
2003	1018709	0.59
2004	1089025	6.90
2005	1156714	6.22
2006	1215083	5.05
2007	1284034	5.67
2008	1341517	4.48
2009	1420831	5.91
2010	1494594	5.19
2011	1537191	2.85
2012	1132310	-26.34
2013	834512	-26.30
2014	748470	-10.31
2015	724615	-3.19
2016	683818	-5.63
2017	678841	-0.73
2018	688859	1.48
2019	714676	3.75
2020	654673	-8.40

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء النشرة العامة للأعوام (2000-2020) ومعدلات النمو تم حسابها من قبل الباحثة.

يظهر الجدول (1-1) معدلات نمو الناتج المحلي خلال المرحلتين الرئيستين سابقتي الذكر، المرحلة الأولى خلال الأعوام من 2000 و حتى 2010 والتي نلاحظ خلالها استقرار عام لمعدل نمو الناتج المحلي بمتوسط يقارب 5%، بالرغم من حدوث انخفاضٍ واضح وطارئ في عام 2003 يعزى إلى الاجراءات القسرية أحادية الجانب التي فرضت على سورية إثر اجتياح العراق من خلال "قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان" المعروف بقانون SALAS (العيطة،3،2020).

تظهر مؤشرات المرحلة الثانية خلال الأعوام من 2011 و حتى 2020 حالة عدم استقرار وتغيراتٍ كبيرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ عانى الاقتصاد السوري من تداعياتٍ كبيرة منذ عام 2011 نتيجة التدمير الذي طال قطاعات الاقتصاد كافة، فضلاً عن التدابير أحادية الجانب المفروضة على سورية في عام 2011 التي أدت إلى حصول انخفاضٍ حاد في صادرات القطاعين العام والخاص، بما فيها الصادرات النفطية كما أدت إلى انخفاض الواردات وكذلك انخفاض الاستهلاك، ونقلت تلك التدابير قسماً كبيراً من الواردات السورية إلى القطاع غير الرسمي، إذ اعتمدت معظم المصارف والشركات الأجنبية ممارسات الإفراط في الإمتثال وتجنب المخاطر[8] ، وارتفعت الواردات السورية "غير محددة بلد المنشأ" من 1% خلال عام 2010 إلى 40% في عام 2018. (العيطة،6،2020). وعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد السوري بعض التعافي في هذه المرحلة بين عامي 2017 و2019، فقد حصل انخفاض جديد في معدل نمو الناتج المحلي في عام 2020 بسبب تدابير قانون قيصر وتداعيات الأزمة الاقتصادية في لبنان في أواخر عام 2019 و التي أرخت بثقلها على الاقتصاد السوري في قطاعاته المختلفة (العيطة،9،2020).

[8] ممارسات المؤسسات المالية التي تختار وضع حد لعلاقاتها مع العملاء أو تغلق الحسابات المصرفية التي تعتبرها" ذات مخاطر عالية"، انطلاقاً من تصور إمكانية ارتباطها بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو كونها كياناً أو فرداً مدرجاً في قائمة العقوبات الدولية.

1-1-6 نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 2000-2020:

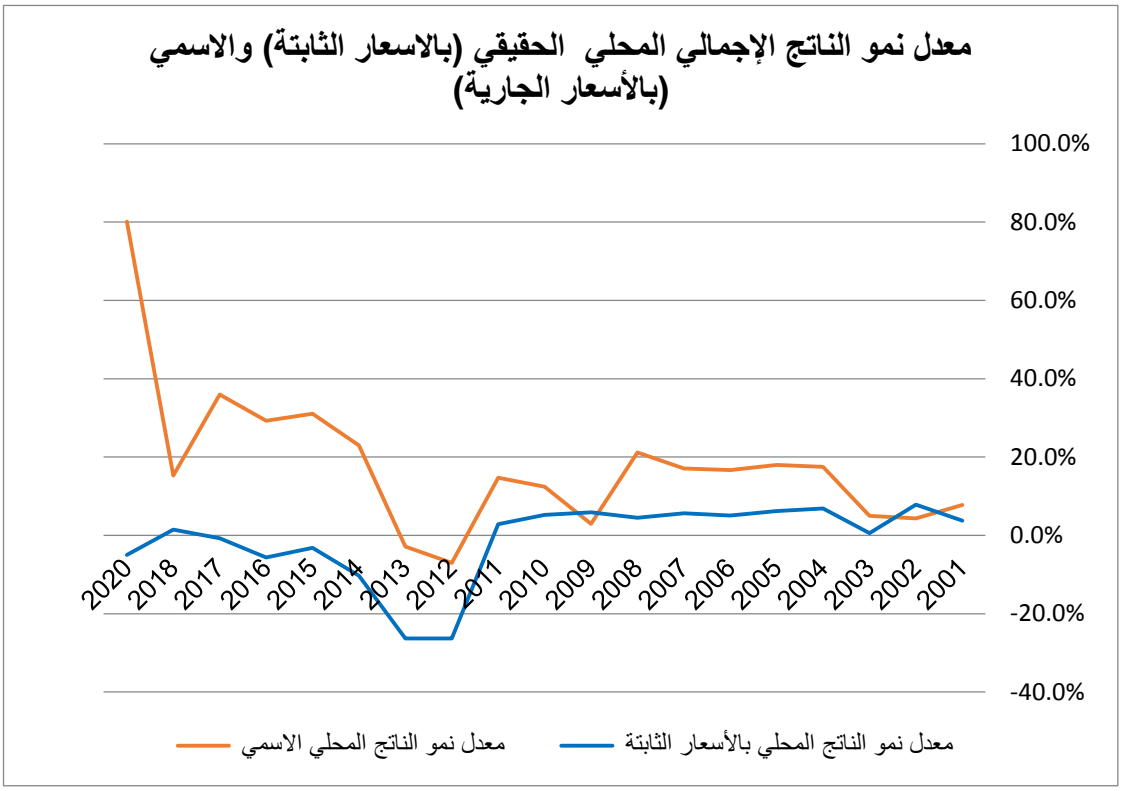
بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإسمي بالتراجع بعد عام 2011 مع بداية الحرب على سورية وماحملته من تدمير وتخريب طال قطاعات الاقتصاد الوطني كافة، ليبلغ الانكماش في معدلات النمو ذروته في عامي 2012-2013 وهما العامين اللذين شهدا ذروة الاعتداءات على سورية ، ومع بداية عام 2014 ومع الجهود المبذولة لإعادة التوازن بدأ معدل النمو بالتحسّن البطيء، ليصل إلى ذروة موجبة مقبولة، ليتابع تحسنه بشكل ملحوظ عام 2017 لتشهد هذه المرحلة معدلات نمو موجبة؛ مع عودة بعض الصناعات للإنتاج، وعودة الأمان لبعض الأراضي الزراعية ليتمكن أهلها من استثمارها، وليتابع معدل النمو هذا المنحى الإيجابي في الارتفاع حتى عام 2020.

الجدول (1-1-2): الناتج الإجمالي المحلي الإسمي 2000-2020 (مليون ليرة سورية)

السنوات	الناتج الإجمالي المحلي حسب الأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الاسمي
2000	903944	Base
2001	974008	7.75%
2002	1016519	4.36%
2003	1067285	4.99%
2004	1253943	17.49%
2005	1479667	18.00%
2006	1726404	16.68%
2007	2020838	17.05%
2008	2448060	21.14%
2009	2520705	2.97%
2010	2834517	12.45%
2011	3252720	14.75%
2012	3024842	-7.01%

-2.89%	2937560.7	**2013**
22.96%	3612014.9	**2014**
31.03%	4732655.7	**2015**
29.25%	6117032.9	**2016**
35.97%	8317173.3	**2017**
15.28%	9588166.6	**2018**
24،15%	11904318	**2019**
80.12%	17270344	**2020**

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء ومعدلات النمو تم حسابها من قبل الباحثة.



الشكل(1-1-1): العلاقة بين معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالاسعار الثابتة) والاسمي (بالأسعار الجارية)- إعداد الباحثة.

تظهر جلياً زيادة معدلات التضخم خلال الفترة الثانية من الدراسة من خلال الشكل (1-1) نتيجة تراجع سعر الصرف وغياب الإنتاج بشكل كامل تقريباً. فضلاً عن أن الأسعار الثابتة مقارنة بسنة أساس 2000 كان لها أثراً كبيراً في إحداث تضخم سعري يعود سببه للبعد الزمني لسنة الأساس وبعدها عن معظم التغيرات الاقتصادية ما انعكس على تضخم الأرقام القياسية للأسعار فحدثت هذه الفجوة في الأسعار.

1-1-7 التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي

تتكامل دراسة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلا نموّه، التي تمت في الفقرة السابقة في هذه الدراسة، مع تحليل بنية أو هيكل هذا الناتج حيث يُظهر هذا التحليل حقائق ومعلوماتٍ تفيد في عملية التخطيط الاقتصادي وإعداد السياسات الحكومية الهادفة إلى تحفيز النمو الاقتصادي و/أو تصحيح الاختلالات غير المرغوبة في بنية الناتج المحلي الإجمالي.

وفق النظرة الشاملة لأداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة في سورية خلال سنوات الدراسة ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج الإجمالي المحلي حسب القطاعات والممكن حسابها وفق المعادلة [2-1]:

$$\text{مساهمة القطاع} = \frac{\text{الناتج الإجمالي للقطاع في العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الكلي في نفس العام}} \times 100 \quad (2-1)$$

خلال المرحلة الأولى (2000-2011) نافس قطاع الصناعة والتعدين قطاع الزراعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط بلغ نحو 7،24% خلال تلك المرحلة، حيث بلغ ذروة عليا في عام 2000 بنسبة مساهمة تجاوزت 30% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بدأت تلك النسبة بالانخفاض التدريجي كما هو مبين بالشكل(1-2) حيث تناقصت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة للسنوات (2000-2003) من 30% إلى 27% من تركيب الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض وتذبذب قطاع الصناعة الاستخراجية خلال تلك الفترة.[9] بالإضافة لأسبابٍ أخرى منها:

[9] موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية : https://syrecon.gov.sy/print_details.php?page=category&id=2.

1- ضعف الطاقات الإنتاجية المتاحة لأسبابٍ مالية وفنية وإدارية، وانتقاء تقانات غير مناسبة، وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات، وتعزيز سياسة إحلال الواردات وتوسع مجالاتها، مما أدى إلى تنوّعٍ كبير في قاعدة استخدام الموارد الأولية اللازمة للصناعة، وتنوّعٍ ملحوظ في تخصص الصناعة الإنتاجي، وزيادة الارتباط بالسوق الخارجي، مما شكل ضغوطاً حقيقية على الميزان التجاري (الحمش،28،1992).

2- تدني الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية بصورةٍ عامة، وضعف القدرة التنافسية وانخفاض القيمة المضافة في الصناعات التحويلية من 27% في عام 2001 إلى 15.8% في عام 2008.[10] وانخفاض مستوى التقانة المستخدمة وضعف مستوى الجودة، والمشاكل المتعلقة بالصيانة والتنمية والإدارة والتدريب والتأهيل، وما إلى ذلك من أسباب تحول دون العمل بكفاءة كانخفاض أجور العاملين في القطاع العام الذي شكل عاملاً مهماً في الحد من رغبة العطاء والإبداع (حنوش،34،1999).

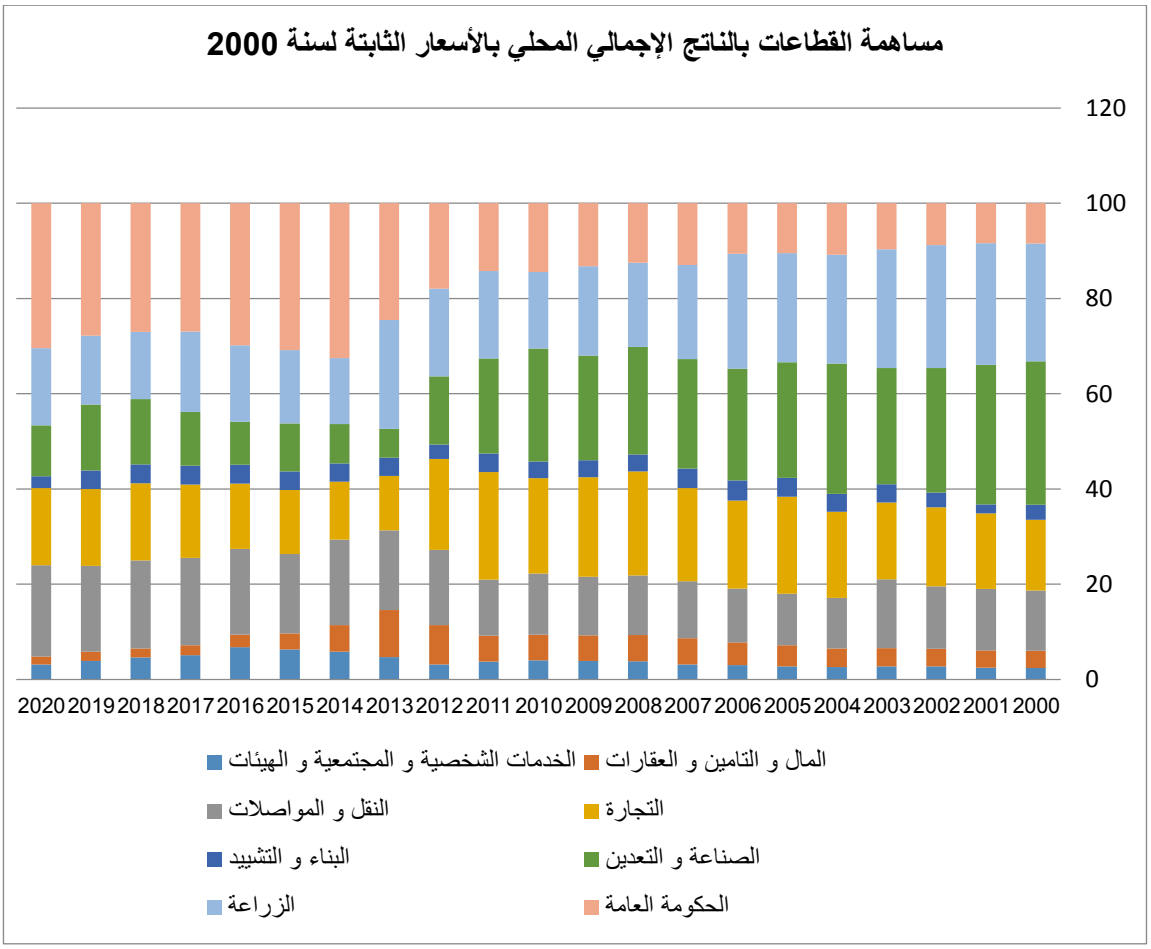
3- عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة، والافتقار إلى نظام التعليم التطبيقي الداعم للصناعة؛ حيث تشير الأرقام أنّ نسبة الطلاب الجامعيين في مجال التعليم الفني والمهني والهندسي بلغت في سورية 25% من إجمالي الطلاب الجامعيين وهي نسبةٌ منخفضة مقارنةً بالدول المتقدمة (ماليزيا 40% وكوريا الجنوبية 41%).[11]

كما يتضح من خلال المخطط، كان قطاع الصناعة والتعدين الأكثر تأثراً بالتغيرات والتقلبات التي رافقت الأزمة/الحرب على سورية بعد عام 2011، يليه قطاع التجارة. أما قطاع الزراعة فيبدو الأفضل مساهمةً إجمالاً خلال سنوات الدراسة ويظهر جلياً تقدم قطاعات الخدمات الحكومية والنقل على بقية القطاعات في مرحلة الأزمة/الحرب ، في حين كانا في المرتبة الخامسة والرابعة مسبقاً وذلك لا يعكس إنتاجية مثالية إنما يعبر عن انتقال حركة الناتج المحلي من القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) قبل الأزمة إلى القطاعات الخدمية.

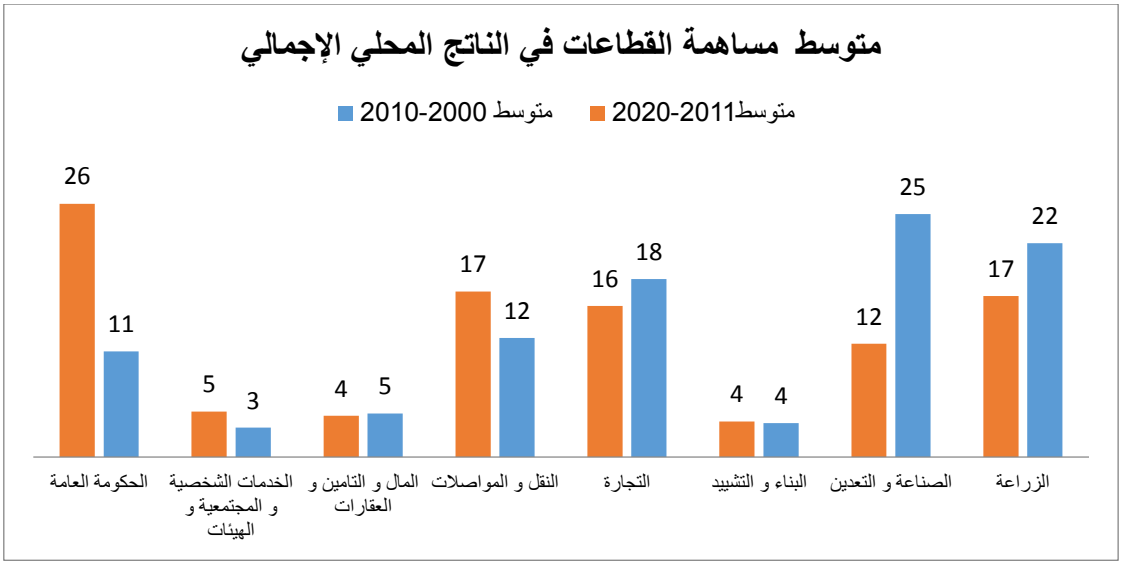
[10] الجمهورية العربية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، الفصل الخامس، الجدول /5.

[11] تقرير شبكة فيميس بلانك، تأليف فريديريك ماريز، " تحدي التوظيف في دول البحر الأبيض المتوسط"، منظمة الأمم 2 فينا، الصناعية، للتنمية المتحدة .

بحساب وسطي مساهمة كل قطاع خلال مرحلتي الدراسة يظهر تفوّق قطاع الصناعة والتعدين على مختلف القطاعات، يليه الزراعة ومن ثم التجارة. تؤكد هذه النتائج على ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية لاسيما الزراعة للمحافظة على استقرار النظام الاقتصادي في سورية .



الشكل(1-1-2): مساهمة القطاعات بالناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2000 – إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.



الشكل(1-1-3): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي- إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للاحصاء.

إن تتبع آفاق النمو الاقتصادي خلال فترة معينة تستلزم بالضرورة تتبع العناصر المختلفة أو مصادر هذا النمو إما من جانب العرض\الإنتاج بمعنى نمو حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإما من خلال تحليل جانب الطلب بمعنى التغيرات التي تطرأ على معدلات إنفاق القطاع العائلي والحكومي وتدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في ظل تبنّي كثيرٍ من الاقتصاديين للفكرة الكلاسيكية بأن الطلب هو المحرك الحقيقي لأي تغيرات تطرأ في الإنتاج كما أنه يظهر بشكل أكثر وضوحاً تأثير الصدمات أو الظروف المحلية أو الخارجية في اقتصادات الدول المختلفة. أما جانب الإنتاج فيتم التركيز عليه عند تحليل التطورات الإنتاجية أو التغيرات الهيكلية لاقتصادات الدول وهو الأمر الذي يتم التركيز عليه عادة عند الحديث عن التنمية الاقتصادية التي يستلزم حدوثها تحقيق نمو اقتصادي يتضمن تغيراً في الهياكل الاقتصادية للدول النامية في اتجاه قطاعات التصنيع (الباجوري،2022،2).

باختصار، يعد الناتج المحلي الإجمالي المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة. لكن الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) للفرد لا يعكس الاختلافات في تكاليف المعيشة ومستويات التضخم في البلدان، ومن ثم فإن استعمال الناتج الإجمالي المحلي للفرد على تعادل القوة الشرائية قد يكون أفضل عند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان. يمكن تقسيم الناتج الإجمالي المحلي إلى إسهامات كل صناعة أو قطاع في الاقتصاد.

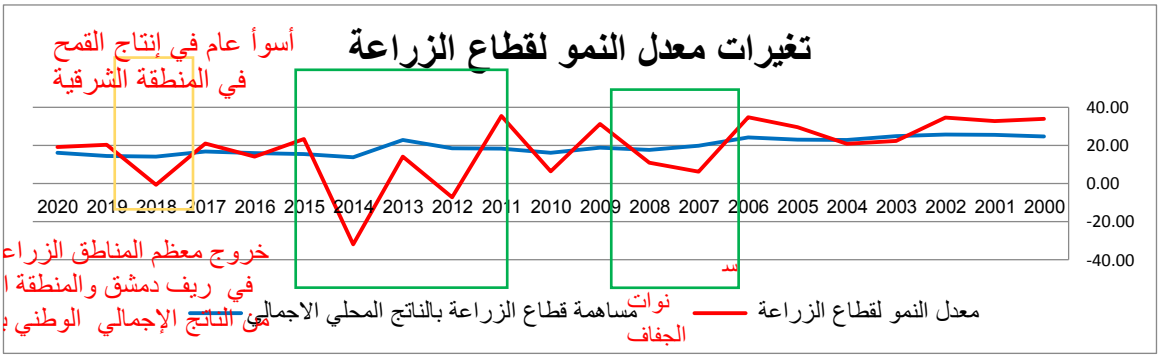
المبحث الثاني: تحليل البنية القطاعية للنمو الاقتصادي في سورية (2000-2020)

1-2-1 تمهيد

تبقى دراسة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أهميتها كأحد المؤشرات الاقتصادية، غير كافيةٍ لتقديم استنتاجاتٍ دقيقة إذا لم يتم دراسة مصادر هذا النمو الاقتصادي والقوى المحركة له، أي تبيان النمو الاقتصادي القطاعي وحجم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. لتحقيق ذلك يتعمّق البحث في دراسة النمو القطاعي.

2-2-1 قطاع الزراعة

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية لاسيما أنّ سورية تمتلك كثيراً من مقومات نجاح الزراعة ناهيك عن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من جهة والمساهمة في تأمين فرص العمل من جهةٍ أخرى. يحلل البحث فيما يلي التغيّر في معدل نمو قطاع الزراعة بالاعتماد على الشكل (1-2-1).



الشكل(1-2-1): تغيرات معدل النمو في قطاع الزراعة- إعداد الباحثة. وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء والمعادلة [1-1].

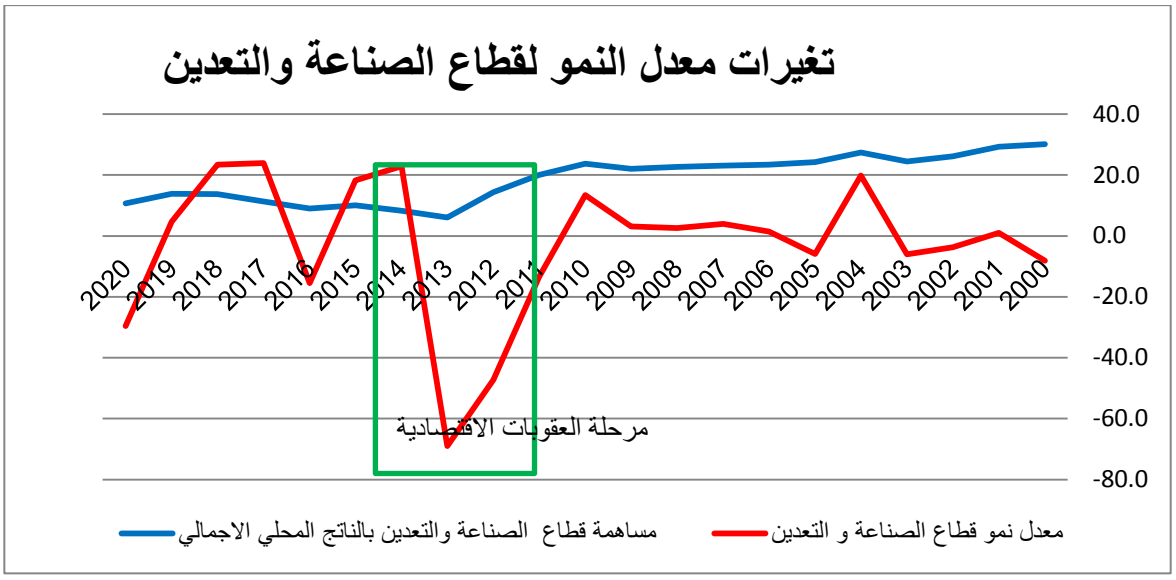
خلال كامل مدة الدراسة كانت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الكلي في سورية شبه مستقرةٍ بمتوسط يبلغ 19.5% وكانت هذه المساهمة أعلى قليلاً في النصف الأول من مدة الدراسة مقارنةً بالنصف الثاني. على العكس من ذلك، حصل تذبذبٌ كبير في قطاع الزراعة خلال تلك المدة نفسها ويمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل تدهور فيها هذا المعدل كثيراً: المرحلة الأولى في عامي 2006 و 2007 وفيهما عانت المنطقة من جفافٍ شديد انخفض معه إنتاج المحاصيل الأساسية بنسبٍ كبيرة، المرحلة الثانية خلال الأعوام (2012–2014) وفيها خرجت فيها مساحاتٌ زراعية كبيرة في محافظات حلب وريف دمشق والمنطقة الشرقية من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بفعل الحرب وسيطرة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون على تلك الأراضي وإنتاجها. ورغم التعافي الذي شهده هذا القطاع خلال الأعوام 2016 –2017 بفعل عودة بعض الأراضي إلى سيادة الدولة، إلا أنّ سرقة المحاصيل الأساسية لاسيما القمح والشوندر من قبل الجماعات الخارجة عن القانون في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية أدى إلى انتكاسةٍ جديدة في معدل النمو الاقتصادي لقطاع الزراعة لعام 2018.

إذاً يمكن القول أنّ معدل نمو القطاع الزراعي في سورية بالتغيرات المناخية في إحدى المراحل وبالأوضاع المرتبطة بالأزمة/الحرب فضلاً عن ارتباطه أساساً بالسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي من الممكن أن تتبع لمحاولة التعويض عن الخسارات الناجمة عن عمليات السرقة المحتملة أو حتى التغيرات المناخية المتوقعة.

1-2-3 قطاع الصناعة والتعدين

كان نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية متذبذباً نتيجة الاعتماد على بعض الصناعات الخفيفة غير القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. ويُعزى النمو في هذا القطاع خلال الفترة (2000-2010) إلى إيلاء هذا القطاع أهميةً خاصة وتركيز الاستثمار الخاص والعام فيه حيث كانت

السياسات الاقتصادية ترمي إلى تغيير هيكل الاقتصاد السوري من اقتصادٍ يعتمد على الزراعة والنفط (وخاصة صادراته) إلى اقتصادٍ يعتمد على الصناعة التحويلية. كما يتضح تحسن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2010، بدأ الإنتاج النفطي بالانخفاض بعد عام 2000 مما أثر سلباً في مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لكن تمّ تعويض قسماً من الخسارة من خلال ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. وفقاً لقيم مؤشر معدل النمو لقطاع الصناعة والتعدين المبيّنة في الشكل (1-2-2) يمكن التمييز بين مرحلتين رئيستين مع وجود نقاط ذروة عليا ودنيا خلال أعوام محددة.



الشكل (1-2-2): تغير معدل النمو لقطاع الصناعة والتعدين وفق الأسعار الثابتة لعام 2000- إعداد الباحثة- وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء والمعادلة [1-1].

أما عن الذروة العليا المسجلة خلال عام 2004 فيمكن تفسيرها بدعم عنصر رأس المال.[12] الذي يؤدي دوراً حاسماً في تفسير التغيرات في الناتج الصناعي في سورية . إذ تشير الإحصائيات إلى أنّ تسليف مصارف القطاع العام في قطاع الصناعة بلغ ذروته في عام 2004 بمبلغ تجاوز 26 مليون ليرة سورية مقارنة بمبلغ وصل حد 2 مليون ليرة سورية في عام2007(الصايغ،6،2014).

[12] وفقاً للدراسة التي أعدها الباحث محمد مرعي حول تقدير تابع الانتاج في الصناعة في سورية مستخدما دالة كوب دوغلاس ودالة تنبرجن والتي أكد من خلالها أهمية عنصر رأس المال في تفسير التغيرات في الناتج الصناعي السوري.

أما المرحلة الثانية فيمكن وصفها بمرحلة التقلبات الشديدة في نمو القطاع الصناعي وتمتد من عام 2011 حتى عام 2020 وفيها عانى القطاع الصناعي كمجمل القطاعات الاقتصادية في سورية خلال الأعوام 2011 وحتى 2013 مع ذروة دنيا نتيجة الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المطبقة على سورية خلال الأزمة السورية إضافة إلى خروج المناطق الصناعية الأساسية وخاصةً في حلب من الحسابات الوطنية نتيجة الاستيلاء عليها من قبل الاحتلال التركي. في المقابل يوجد ذروة دنيا أخرى في نهاية العام 2019 وخلال 2020 وذلك نتيجة الإجراءات الاقتصادية المستجدة المتمثلة بقانون قيصر والأزمة الاقتصادية اللبنانية ، كل ذلك ساهم في ارتفاع تكاليف المواد الأولية اللازمة للصناعات.

بشكل وسطي، بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة خلال فترة مرحلة الدراسة (2000–2020) حوالي 7،18% أما معدل النمو في القطاع الصناعي فقد بلغ متوسطه قيمة سالبة (–2.86)%.

1–2–4 قطاع البناء والتشييد

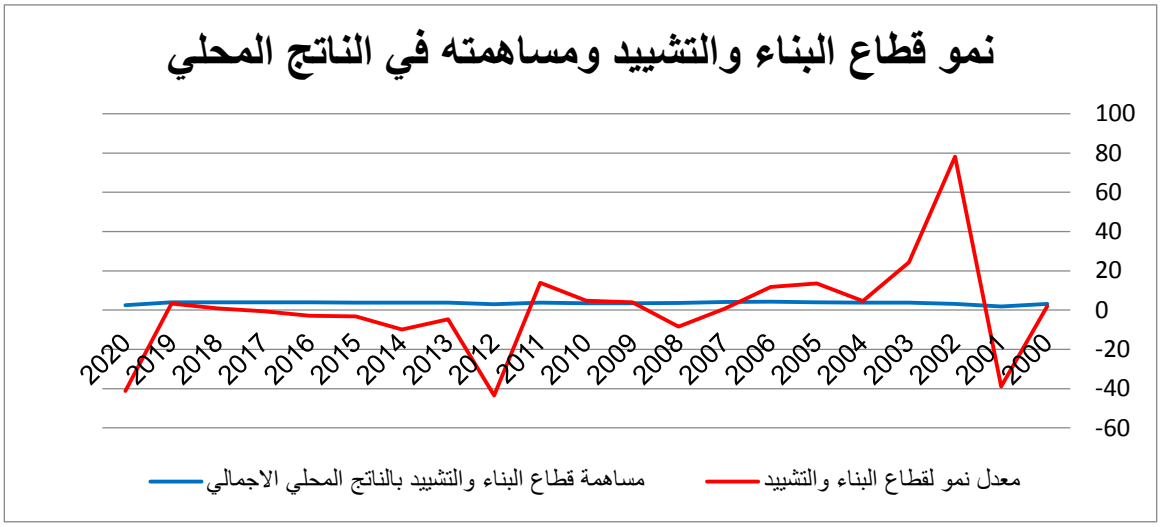
يعاني قطاع البناء والتشييد في سورية من عدم الكفاءة وضعف الأداء مقارنةً بدول المنطقة والدول المتقدمة، يعود السبب في ذلك إلى عددٍ كبير من العوامل والتحديات الموجودة في بيئة التشييد السورية ومنها: تبني طريقة تعاقد تقليدية، وعدم إدراك أهمية تبني تقنيات جديدة تواكب التطور التقاني في العمل الهندسي، وعدم تبني المؤسسات التعليمية لهذه التقنيات بشكلٍ واسع (عامودي،2،2016).

من تحديات هذا القطاع التي صنّفها تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار تحت خانة نقاط الضعف، عدم وجود نظامٍ حديث لتنظيم أعمال صيانة المشروعات "الصيانة الطارئة، الصيانة الدورية، الصيانة الأساسية"، والدمار الهائل في الأبنية والبنية التحتية من جراء الأزمة التي تتعرّض لها

سورية ، إضافةً إلى تدهور وضع العديد من الشركات الإنشائية ومعامل إنتاج مواد البناء ومواد الإنشاء.13

خلال المدة بين عام 2005 و2008 ازداد الإنفاق الاستثماري لقطاع البناء والتشييد بمعدل نمو وسطي قدره 4% رافقته زيادةٌ في الإنفاق الاستثماري للقطاع العام بمعدل 20.6% وزيادةٌ في الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص بمعدل نمو وسطي 3%، حيث يعكس هذا الأمر اتجاه القطاع العام نحو البدء بتجديد آلياته وفق المتاح فقد تركّز إنفاقه على الآليات بنسبة 89% من الإنفاق أما الباقي 11% فقد تركز على مشاريع المدارس ومراكز التدريب المهني ومعاهد المراقبين الفنيين.14

يبين الشكل (1-2-3) معدلات نمو قطاع البناء والتشييد ونسبة مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي خلال مدة الدراسة.



الشكل (1-2-3): معدلات نمو قطاع البناء والتشييد وفق الأسعار الثابتة لعام 2000- إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء والمعادلة [1-1].

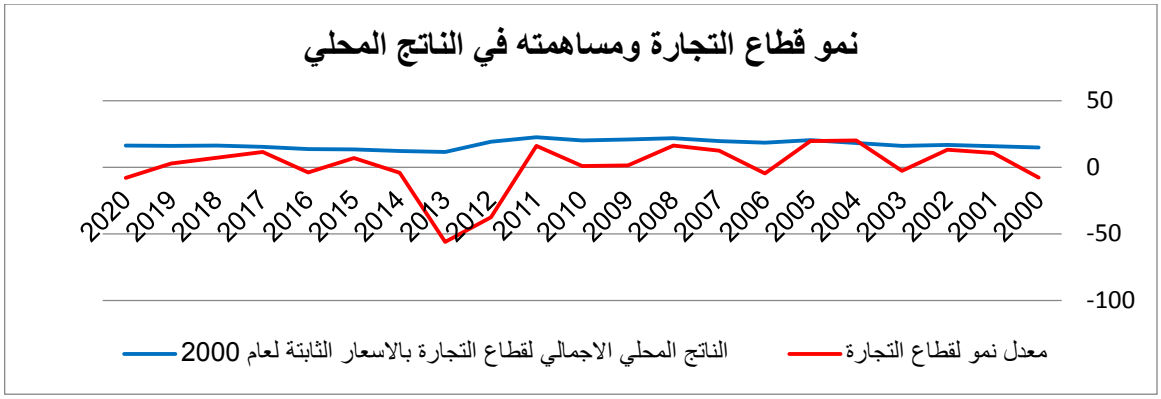
[13] تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية لعام 2017 – الهيئة العليا للبحث العلمي- ص123.

[14] **تقرير لجنة قطاع البناء والتشييد**, الملحق رقم (17)تقرير السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية – الهيئة العليا للبحث العلمي- 2017

وفقاً للشكل (1-2-3) خلال الأعوام 2000-2010 كان معدل نمو قطع البناء والتشييد إيجابياً وبمتوسط بلغ (7%) وهي قيمةٌ منخفضة نسبياً لكن تبقى إيجابية وتعكس محاولةً للارتقاء بهذا اقطاع القطاع. أما خلال المدة بين عامي 2010 و2020 فقد كان معدل نمو قطاع البناء والتشييد سالباً وبمتوسط بلغ (-7.5%) مع ذرى دنيا في الأعوام 2012 و 2020 بسبب الإجراءات أحادية الجانب على سورية التي أدت إلى ارتفاعٍ كبير في أسعار المواد وانخفاض الواردات وانخفاض نسبة مساهمة القطاع العام بالنسبة إلى بقية القطاعات.

1-2-5 قطاع التجارة

توجد علاقةٌ وثيقة جداً بين قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة الخارجية، وتظهر هذه العلاقة بما يقدمه قطاع الصناعة من سلع التكوين الرأسمالي (مكائن، وآلات، وتجهيزات، ومعدات، وأدوات) ومن المواد الأولية والأساسية المساعدة عن طريق الاستيراد، وبما يقدمه إلى الأسواق الخارجية عن طريق التصدير، لذلك فإنّ أي خلل أو قصور ينتاب قطاع التجارة الخارجية ينعكس بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الصناعة، سواء بشكلٍ آني أو على المدى البعيد والعكس صحيح. يعود انخفاض قيم الصادرات السورية بشكلٍ عام والنفطية بشكلٍ خاص في عام 2009 إلى التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره في السوق العالمية بنسبة (32%) بدءاً من النصف الثاني من عام 2002 وامتداده إلى عام 2009 ، إلى انخفاضٍ حاد في الصادرات النفطية السورية ، فانخفضت نسبتها إلى الناتج من 2.9% عام 2002 إلى 2.3% عام 2009، كما أثر انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين لسورية إلى انخفاض صادراتها من السلع الأخرى (شعبان،93،2016).



الشكل (1-2-4): نمو قطاع التجارة وفق الأسعار الثابتة لعام 2000- إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء والمعادلة [1-1].

وفقاً للشكل (1-2-4) كان معدل نمو قطاع التجارة في حالة تقلب مستمر سواء في المرحلة الأولى خلال الأعوام (2000-2010) أو المرحلة الثانية خلال الأعوام (2011-2020) . تعزى تلك الذرى لمجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية وغيرها من الأحداث ذات الأثر الاقتصادي، ومن أهم تلك الأحداث:

أ. ارتفاع معدل النمو خلال العامين 2001-2002 نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث تمّ إعفاء الصادرات السورية من الرسوم والضرائب المفروضة خلال المراحل السابقة، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001.[15]

ب. ذروة دنيا (انخفاض) عام 2003 نتيجة الإجراءات الاقتصادية على سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تحت ما يسمى قانون سيادة لبنان[16].

ج. تحسنٌ جيد في عام (2005) على أثر تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[17].

[15] وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001 وتعديلاته: تعفى الصادرات السورية المنشأ من المنتجات الزراعية والصناعية والزراعية –الاستخراجية وكذلك عمليات الإدخال المؤقت من أجل التصنيع وإعادة التصدير من ضريبة الإنتاج الزراعي المنصوص عليها في القانون رقم /384/ لعام 1957 وتعديلاته، ومن ضريبة دخل الأرباح المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /85/لعام 1949 وتعديلاته .تستثنى من ذلك الاعفاء صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية والفوسفات.

[16] **العقوبات الأميركية والأوروبية على سورية** , مركز كارتر للدراسات, -2020, ص 10.

[17] ذكره، سبق مرجع **التحويلية، الصناعة تطور وآفاق وضع على سورية وانعكاساته في الاقتصادي الإصلاح** هدى، رجب، 4 .ص:.55

د. انتكاسة في عام (2006) نتيجة الأثر العكسي لقوانين الانفتاح التجاري على بعض دول الجوار ولاسيما تركيا والذي أدى إلى زيادة المبادلات التجارية مع تلك الدول غير أنّ هذه الزيادة كانت باتجاه الإستيراد أكثر من التصدير.

ه. تحسنٌ ملحوظ في عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

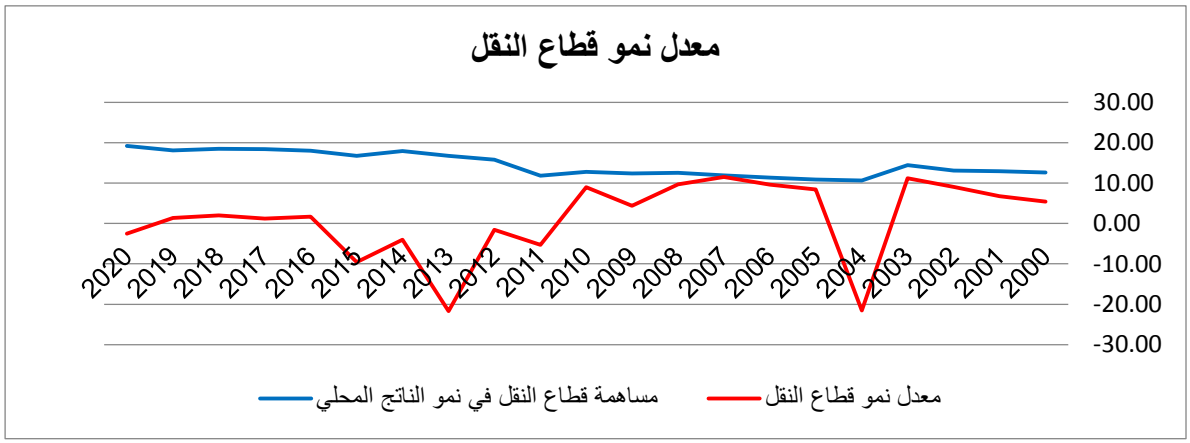
و. الوضع غير الجيد في عامي 2009 و 2010 يمكن أن يُعزى إلى نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في مجمل القطاعات الاقتصادية في العالم وأثرت بشكلٍ كبير في صادرات وواردات النفط الخام إذ أدت تلك الأزمة إلى انخفاض الصادرات السورية ولاسيما النفطية منها، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية من (217778) مليون ليرة عام 2008 إلى (123526) مليون ليرة عام 2009 وفي العام 2010 عاودت وارتفعت إلى (200067) مليون ليرة[18]. وعلى الصعيد المحلي، يمكن أن يعزى إلى ازدياد المنافسة من البضائع الأجنبية التي بدأت تدخل السوق المحلية في إطار الاتفاقية مع تركيا، أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و- التي أغرقت السوق ببضائع رخيصة الثمن كما في عامي 2009-2010 حيث أغرقت السوق ببضائع صينية أو إماراتية، الأمر الذي دفع كثيراً من الصناعيين السوريين إلى التخلي عن الاستثمار المادي والتحول إلى تجار لبيع السلع المستوردة، فانخفضت على أثرها نسب الصادرات (شعبان،91،2016).

ز. الانتكاسة خلال المدة 2011-2013-نتيجة الأزمة/الحرب على سورية ووقعها على كل مفاصل الحياة الاقتصادية وخسارة سورية لمنافذها الحدودية ومواقع مواردها الطبيعية التي تستند إليها في عمليات الاستيراد والتصدير وتوقف معظم المعامل المرتبطة بشكلٍ أو بآخر بالتجارة الداخلية. وكان لوقع استعادة مدينتي حلب وريف دمشق في عام 2016 الأثر الجيد في العام اللاحق 2017 الذي حفّز عمل المرافق التجارية بمختلف أنواعها، لتأتي لاحقاً الأزمة الاقتصادية اللبنانية وقانون قيصر والإجراءات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية الجديدة وتسبب انتكاسةً جديدة لنمو قطاع التجارة منذ أواخر عام 2019.

[18] مصرف سورية المركزي, النشرة الاحصائية الربعية, المجلد 48 , عدد (1-2-3-4-5) الجدول 43 , 2010, ص:68.

1-2-6 قطاع النقل

يعد قطاع النقل أحد أهم القطاعات في الاقتصاد نظراً لوجود ترابطٍ وثيق بينه وبين بقية قطاعات الاقتصاد الوطني حيث يمثل حلقة الوصل بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك ومنافذ الاستيراد والتصدير. لذلك، يوجد تأثيرٌ متبادل بين التغيرات الحاصلة في توزع تلك المراكز وتطور قطاع النقل.

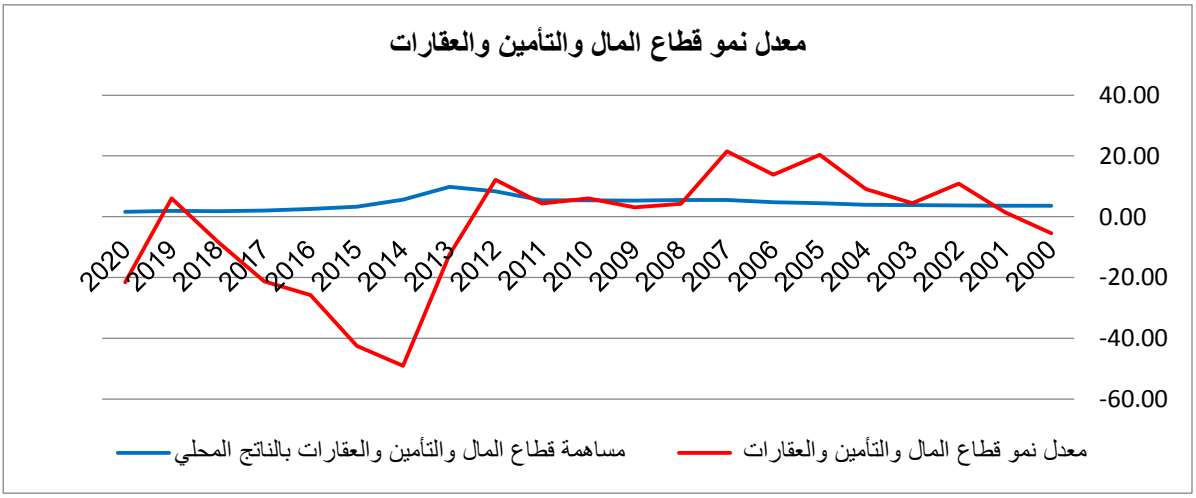


الشكل (1-2-5): نمو قطاع النقل وفق الأسعار الثابتة لعام 2000- إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء والمعادلة [1-1].

بلغ متوسط مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي نحو 14.6% خلال مدة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط 12.3% خلال المرحلة الأولى، و 17.11% خلال المرحلة الثانية. أما فيما يخص معدل نمو قطاع النقل خلال مدة الدراسة فيلاحظ استقراره النسبي خلى المرحلة الأولى باستثناء التراجع الحاد بين عام 2003-2004، وتراجعه خلال المرحلة الثانية حتى عام 2016 ويستقر بعدها بمعدل نمو بسيط قريب من الصفر.

1-2-7 قطاع المال والتأمين والعقارات

لم يتجاوز المعدل الوسطي لمساهمة هذا القطاع 4% خلال مدة الدراسة وبذروة عليا نحو 10% في عام 2009، أما معدل النمو فقد عانى من التقلّب بشكلٍ عام مع تسجيله قيماً منخفضة جداً خلال مدةٍ زمنية طويلة حتى قبل الأزمة/الحرب في سورية ، وسجّل أفضل أداء بين عامي 2005 و2007.



الشكل (1-2-6): نمو قطاع المال والتامين والعقارات وفق الأسعار الثابتة لعام 2000- إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء والمعادلة [1-1].

يمكن أن يسهم قطاع التأمين في تخفيف حالات التضخم الناتج عن زيادة الأموال في أيدي المستهلكين لا سيما عندما يترافق ذلك مع نقص السلع والخدمات لمواجهة هذا الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار، وذلك عن طريق امتصاص جزءٍ من هذه الأموال على شكل أقساط تأمين. كما يمكن أن تسهم شركات التأمين، عبر توجيه الاحتياطيات المتراكمة نتيجة طلبات التأمينات لديها نحو المشروعات الصناعية والاستثمارية اللازمة والضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، في زيادة إنتاج هذه المشاريع من السلع والخدمات ومقابلتها للنقود المتداولة في السوق مما يؤدي الى توازن العرض والطلب (يوسف،7،2018).

المبحث الثالث

الاستثمار في سورية كأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق

1-3-1 تمهيد

يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر وعالٍ في الاقتصاد الوطني وذلك في حال توافر الموارد المالية إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة.

يتوزع الاستثمار في سورية بين قطاعات الاقتصاد الوطني كافة، إلا أن تخصيص الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني بالاعتماد على التقديرات الشخصية والتصورات التي لا تستند إلى أساس علمي سيقود بالضرورة إلى فقدان قيم مضافة في الأجل القصير وفقدان دخل كانت ستولده هذه القيم المفقودة في الأجل الطويل في حال تم توزيع الاستثمارات بشكل أمثل بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

1-3-2 مفهوم الاستثمار وأهميته

يعرف الاستثمار بأنه " استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها (قويدري،4،2011). كما يمثل الاستثمار الطلب على أموال الإنتاج، أو" الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك " (النقد الدولي،138،1990). كما أن" الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عائدات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية على أن تقيم القيم الحقيقية للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها مع التأكد من البقاء ضمن هامش المخاطر المتوقع." (معروف،3،2003).

كما يعرف الاستثمار بأنه" فعل اقتصادي يستهدف إما زيادة الطاقة الإنتاجية للفرد أو المؤسسة أو الدولة، أو تطوير طرائق عملها أو منتجاتها من خلال تحديث تجهيزاتها وتنمية البحث والتكوين والتنظيم، وهو

فعل يقتضي بطبيعة الحال توظيف رؤوس أموال في شكل تمويل فردي إما من المؤسسة أو من الدولة اعتماداً على ما جمع من مدخرات." (بهلول،2،2002) أي أنه يمثل عملية بناء الأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي.

يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلد ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتسهم الاستثمارات الموجهة بصورة صحيحة في الوصول إلى التناسبيات الصحيحة بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية للأمام بصورة متواصلة ومتناسبة." (خوري،30،1997).

وتبرز أهمية الاستثمار في أثره المضاعف على الدخل. إذ أنه عند حدوث زيادة في الاستثمار بمقدار معين، سينعكس على زيادة دخول العاملين في هذا الاستثمار، وهذا بدوره سنعكس على الاستهلاك، لأن الفرد سينفق جزء من دخله على الاستهلاك وجزء سيذهب للادخار وذلك حسب ميل الأفراد للاستهلاك. وهو ما يعرف بمبدأ (المضاعف). في المقابل، ستؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك إلى إنعاش بعض الصناعات لتلبية الطلب المتزايد عليها ، وتولّد تزايداً في التشغيل هو أضعاف التشغيل الأول الذي سببه الاستثمار نفسه، وهو ما يسمى بمبدأ (المعجل). وهكذا، فإنّ الاستثمار يزيد الطلب الكلي ليؤدي بدوره إلى زيادة الدخل، وبذلك يرتبط عمل المضاعف بعمل المعجل، وأي زيادة للإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستثماري، "دورة واحدة مبدئية للإنفاق تخلق دخلاً أكبر بكثير من القدر الأصلي، فإذا كان الميل الحدي للاستثمار مستقراً فإنّ سلسلة الإنفاقات تصبح متوالية هندسية" (بكري،394،1995).

ونظراً لأهمية الاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي فقد ركزت العديد من الابحاث والدراسات على دراسة تلك العلاقة بين الاستثمار في المجالات المختلفة وأثره على النمو الاقتصادي، قام مطر (2022) بتقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال المرحلة من 2000 – 2020، توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية إيجابية قصيرة وطويلة المدى بين الاستثمار في البنية التحتية في مصر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع. إذ أكدت الارقام المحصلة في البحث على وجود علاقة مستقرة

بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل إذ بلغت سرعة التصحيح (51%) أي أنه خلال مرحلة زمنية واحدة –أي عام واحد –يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير، وتتم العودة إلى وضع توازن جديد. اما نتائج الانحدار في الاجل القصير أشارت إلى أن زيادة قدرها 1% في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (gfcf) تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساوي (0.10)، بينما تؤدي زيادة قدرها 1% في الطرق (road) والسكك الحديدية (rail) إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساوي (0.03)، (0.02) على التوالي، كما يؤدي زيادة قدرها 1% في الاتصالات (inte) إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساوي (0.02). وهو ما يتفق مع ما توصلت النتائج الخاصة بالتحليل الوصفي للبيانات التي أوردها في البحث.

حددت الصايغ (2022) دور السّياسات الاقتصادية في التأثير على الحجم الكلي للاستثمار مع وضع رؤية مستقبلية للسياسة الاقتصادية المُقترحة لتحفيز الاستثمار الكلي في سورية بما يحقق متطلبات إعادة الإعمار خلال الأعوام [1990-2018]. مؤكدة على ضرورة العمل على زيادة دور الإنفاق الحكومي الاستثماري وتوجهه نحو المشاريع التي من شأنها تعزيز البنية التحتية وتوسيع تجربة المناطق الصناعية. وتطوير وتعفيل القوانين الضريبية والسياسات المالية. أما اسماعيل (2018) اعتبر أن الاستثمار هو السبيل الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي مع التمييز بين دوره في كل من القطاع العام والخاص، لكنه من خلال البحث أكد على وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين الاستثمار العام والخاص وذلك من خلال اختار نموذج جوهانسون ونموذج VAR حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل المحسوبة خلال مدة الدراسة (86.7%) حيث أن كل زيادة في الاستثمار العام بمقدار (0.1776) وحدة ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص بمقدار وحدة واحدة وذلك بفرض عدم تأثر بقية العوامل. أما على المدى القصير فالعلاقة هي علاقة مزاحمة ومنافسة مستنداً إلى البيانات الاحصائية خلال الأعوام [1980-2010].

1-3-3 الاستثمار في النظريات الاقتصادية

أعطت النظريات الاقتصادية كافة أهمية كبيرة للاستثمار، وكان موضع اهتمام معظم علماء الاقتصاد للاستفادة من السياسات الاقتصادية في رفع كفاءة الاستثمار نظراً لإدراكهم أهميته.

1-3-3-1 النظرية الكلاسيكية

رأى أنصار النظرية الكلاسيكية أن حرية السوق تسهم في التشجيع على الاستثمار و تحقيق النمو الاقتصادي، فحرية تصرف الأفراد في أموالهم الشخصية وتركهم يحققون مصالحهم سيحقق بدوره مصلحة الأمة، إلا أنهم أعطوا الأولوية للادخار لما يحققه من تراكم لرأس المال، فهو المرحلة التي يجب أن تسبق الاستثمار ، فالادخار عند الكلاسيك هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص للاستهلاك بل يتجه فيما بعد للاستثمار، فهو أساس الاستثمار. ونظراً لأهمية الادخار عند الكلاسيكيين فإنّ زيادة حجم الادخار تمثل هدفاً أساسياً عند أنصار المدرسة الكلاسيكية ، وهكذا رأى الكلاسيك في الادخار محدداً هاماً من محددات الاستثمار ليصلوا إلى نظرية تكوين رأس المال (القريشي،188،2007).

وبما أن العلاقة وطيدة بين التراكم الرأسمالي وتقسيم العمل عند آدم سميث[19] ، فتقسيم العمل هو محرك أساسي بدوره للاستثمار، فتقسيم العمل يهدف إلى زيادة الكفاءة وبالتالي زيادة الإنتاجية وهذا يشجع على مبادلة السلع والبضائع والتي بدورها تشجع على الإنتاج وزيادة حجم الاستثمارات. بينما ركز ريكاردو[20] على مفهوم القيمة التي يحددها وقت العمل ووقت الحصول على رأس المال، فقد ميز بين نوعين من العمل هما العمل الحالي الذي يبذله المنتجون، والعمل القديم الذي نتج عنه التراكم الرأسمالي المتمثل في وسائل الإنتاج، فقد عد ريكاردو العمل عنصر من عناصر رأس المال، وأن التراكم الرأسمالي يمكن له أن يتجسد بتشغيل عدد إضافي

[19] آدم سميث, (1723-1790) , اقتصادي انكليزي ومؤسس علم الاقتصاد , من أشهر كتبه في مجال الاستثمار "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام 1776.

[20] دافيد ريكاردو,(1772-1823), عالم اقتصادي هولندي ولد في انكلترا, مؤسس نظرية قانون الميزة النسبية, من أشهر مؤلفاته مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

من العمال. أما جان ساي[21] فقد اعتبر أن مصدر التراكم يتمثل في الفائض عن الاستهلاك، فالتراكم الرأسمالي الذي بإمكانه تكوين رأسمال جديد لا يبدأ إلا بعد تعويض رأس المال القديم، والذي يتمثل بالجزء الذي يحتفظ به أصحاب رأس المال (شريط،13،2012).

وضعت النظرية الكلاسيكية أسس الاستثمار والتكوين الرأسمالي ودورهما الأساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أنها اعتبرت أن زيادة عدد العمال المنتجين أو رفع قدرتهم الإنتاجية وحده كاف لزيادة الناتج السنوي، وهذا عرضها للانتقاد من قبل رواد المدرسة الماركسية والكينزية، فزيادة العمال يرافقها زيادة في رؤوس الأموال لمواجهة العدد الإضافي من العمال (Dowider،1974،182).

1-3-3-2 الاستثمار في المدرسة الماركسية

أخذ كارل ماركس[22] مفهوم القيمة من الكلاسيكيين، إلا أنه ربط القيمة بالعمل فقط أي قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل الذي تتطلبه تلك السلعة، وأضاف إلى مفهوم القيمة نظرية جديدة هي نظرية فائض القيمة، يمثل فائض القيمة الفرق بين قيمة السلعة أي العمل الذي بذله العامل للحصول على هذه السلعة، وبين الأجر الذي يتقاضاه العامل، فالعامل يقدم سلعة تتمثل قيمتها بالوقت الذي يقضيه لإنتاج هذه السلعة، إلا أنه يعمل لصالح الرأسمالي الذي يعطيه أجراً أقل من قيمة السلعة، وبذلك يكون فائض القيمة لصالح الرأسمالي الذي يجمع رؤوس الأموال الناتجة عن هذا الفائض في القيمة ويستخدمها بدوره في الاستثمار. فائض القيمة هو مصدر تمويل الاستثمار الذي يعيد تشغيل هذا الفائض في الإنتاج وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة تشغيل العمال وزيادة فائض القيمة، مما يؤدي إلى التراكم الرأسمالي (Mill،1868،254). فائض القيمة من حيث المفهوم استخدمه كارل ماركس في نقده للاقتصاد السياسي. رغم أن ماركس نفسه لم يخترع المصطلح، فقد ساهم بشكل كبير في وضع مفهومه. ويشير المفهوم بشكل تقريبي إلى القيمة الجديدة التي تنشأ بواسطة العمل غير المأجور من قبل العامل بناء على قيمة قوة العمل، والتي هي من خصائص الأنظمة الرأسمالية وقاعدة الربح لها، وهكذا يكون

[21] جون باتيست ساي, (1767-1832), عالم اقتصادي فرنسي قام بنشر تعاليم المدرسة الكلاسيكية الانكليزية.

[22] كارل ماركس,(1818-1883), فيلسوف سياسي ألماني من أسرة يهودية، ومن أشهر مؤلفاته" انتقاد في الاقتصاد السياسي " الذي يعد نواة كتابه" رأس المال".

فائض القيمة هو أساس تراكم رأس المال(Marx،1847،123). تلخّصَ حل ماركس في التمييز بين القوى العاملة ووقت العمل المُنجز. فالعامل المنتج بالقدرِ الكافي من الممكن أن ينتج قيمة أعلى من قيمة تكاليف توظيفه. على الرغم من أن أجره يبدو مستندًا إلى ساعات العمل، إلا أنه –اقتصاديًّا– لا يعكس القيمة الكاملة لما ينتجه العامل. بشكل أوضح: لا يبيعُ العامل العملَ، بل كفاءته وقدرتهُ على العمل. هذا ويزعم بعض خبراء الاقتصاد الماركسيين أن ماركس تصور أن إمكانية قياس فائض القيمة تعتمد على البيانات المتاحة للعلن. وأنه من الممكن وضع مؤشرات إحصائية للميول، دون الخلط الخاطئ بين البيانات والشيء الحقيقي الذي تمثله، أو افتراض «القياسات المثالية أو البيانات المثالية» بطريقة تجريبية (Thurow،2008،56).

1-3-3-3 الاستثمار في المدرسة الكينزية

عارض كينز[23] النظرية الكلاسيكية في العلاقة التي تربط الدخل بالاستثمار، فقد رأى رواد المدرسة الكلاسيكية في الاستثمار متغير تابع للادخار، بينما يرى الكينزيون أن الاستثمار هو الذي يخلق الدخل الذي بدوره يخلق الادخار. يحدد الدخل العلاقة بين الاستثمار والادخار ففي حالة الدخل الشخصي يتساوى الدخل مع الاستهلاك لينعدم الادخار والاستثمار، وعندما يكون أكبر من الدخل الشخصي يكون مساوياً للاستهلاك والادخار، أو للاستهلاك والاستثمار، وفي كلا الحالتين يتساوى الاستثمار والادخار لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يخصص للاستهلاك (اسماعيل،27،1982).

أعطى رواد المدرسة الكينزية أهمية كبيرة للاستثمار واعتبروا أن الاستثمار بشكل عام إنتاجي أم غير إنتاجي، خاص أو حكومي يشكل أساس الدخل القومي، والعامل الرئيسي لمواجهة الأزمات الاقتصادية، لذا درسوا الاستثمار وعلاقته بمعدل الفائدة ومضاعف الاستثمار وعلاقته بالدخل، والطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

[23] جون مينارد كينز" 1883 1946" اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداثِ تغييرٍ جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي.

عرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها (سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض رأس المال) (Keynes،1936،35). فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق، فإن المستثمر يقدم على الاستثمار، وإذا كان معدل الفائدة أكبر من الكفاية الحدية للاستثمار فإنه ليس من مصلحة المستثمر الاستمرار في الاستثمار.

1-3-4 دور السياسة المالية لتفعيل الاستثمار

يعتبر الاستثمار من الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا تسعى الدول إلى انتهاج سياسات اقتصادية هادفة إلى استغلال كافة الموارد بالطريقة المثلى، وبما أن السياسات المالية والنقدية للدولة، من أهم السياسات الاقتصادية، فلابد من استغلال أدواتها في تحقيق أهدافها المرجوة في التشجيع على الاستثمار.

تعرف السياسة المالية بانها "أداة لاستخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب إضافة إلى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي، وذلك حسب الظروف الاقتصادية للبلد، فضلاً عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي، التقليل من البطالة، توزيع الموارد بين الحاجات والأغراض المختلفة، بهدف تحقيق الرفاهية للأفراد وتحقيق العدلة من خلال إعادة توزيع الدخل" (عبدالله،4،2009).

تُعرف السياسة المالية على أنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة؛ وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أمّا في حالات التوسّع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النموّ الاقتصاديّ المتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانيّة،

ويمكن القول أنها "استخدام الحكومة الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد وتستخدم الحكومة السياسة المالية لتعزيز معدلات النمو والحد من الفقر" (البطمة،3،2017). ورغم أهمية السياسة المالية وقدرتها على التأثير في الاقتصاد، إلا أن معظم الاقتصاديين يتعاملون بحذر متزايد فيما يخص السياسة المالية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: تميل السياسات التوسعية إلى زيادة التضخم والذي يستنزف جزءاً من الإنفاق الاستهلاكي المتزايد، نتيجة لارتفاع الأسعار عوضاً عن زيادة الإنتاج.

ثانياً: يوجد هامش للخطأ أثناء تقدير حجم المضاعف، فهل يؤدي تخفيض الضرائب بمقدار معين، إلى زيادة الدخل بنفس ذلك المقدار.

ثالثاً: يتعقد استخدام السياسة المالية، نتيجة اختلاف الآثار الناجمة عن الخيارات المختلفة لتمويل السياسة التوسعية.

رابعاً: تأخذ سياسات تغيير الإنفاق أو الضرائب وقتاً طويلاً وتعتبر عملية معقدة، فربما يتلاشى الهدف المنشود من تطبيق السياسة نتيجة طول الوقت اللازم لتطبيقها، وخاصة في الأزمات (عيسى،280،2013).

1-3-5 تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

كان لتغيرات الاستثمار في القطاعين العام والخاص ولتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الأثر الأكبر في النمو الاقتصادي في سورية ، فالعوامل المختلفة التي تؤثر في الاستثمار كالجفاف وتغير أسعار النفط، تؤثر في مستويات الاستثمار الذي بدوره يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، ورغم كل هذه التحديات استطاعت سورية تحقيق معدلات نمو معقولة.

ازداد حجم الاستثمار الخاص بعد عام 2000 نتيجة زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، إلا أن هذا الاستثمار لم يحقق التوازن المطلوب بين القطاعات الاقتصادية، بل تمركز في قطاعات المال والتأمين والعقارات على حساب القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، في حين تمركز

الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز على حساب الاقتصاد الحقيقي، وبذلك ظل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر هامشياً في النمو والتشغيل، رافق ذلك تراجع في مستويات الاستثمار العام فضلاً عن تمركزه في قطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع المرافق العامة، مبتعداً بدوره عن قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، وبالتالي تعمق الخلل في التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي، لعدم وجود سياسة استثمارية تقوم على تشجيع الإنتاج الحقيقي، بل في بعض الأحيان كان هناك تفضيل لقطاع التجارة والخدمات عبر تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية الواسعة (عابد،4،2020).

يشكل الاستثمار المحلي العام و الخاص أحد بنود الناتج الاجمالي المحلي بحسب بنود الانفاق ولكن قبل البدء بتحليل واقع الاستثمار في سورية ، وما وصل إليه حال الاستثمار بعد سنوات الحرب. لابد من التذكير بما كان عليه وضع الاستثمار في سورية ومناخ الاستثمار قبل الحرب على سورية .

1-3-5-1 المنهجية التاريخية للاستثمار في سورية

ستعتمد الدراسة في مقاربة وتحليل واقع الاستثمار في سورية على منظورٍ زمني تاريخي يبدأ من المرحلة التي أعقبت الاستقلال ويمتد حتى عام 2020.

بدأ الاستثمار في سورية منذ عام 1946 بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، اتسمت مرحلة ما بعد الاستقلال بتبعيتها للاقتصاد الليبرالي وتركزت الاستثمارات الأجنبية لدول معينة، وتركزت هذه الاستثمارات أيضاً في قطاعات محدودة كالطاقة والمصارف و قطاع التجارة، واستمر هذا الوضع في سورية حتى سبعينيات القرن العشرين حيث تبنت سورية النهج الاشتراكي وتنفيذ برامج التأميم والاعتماد على رأس المال الوطني، وتقليل الاستثمار الأجنبي، فتراجع دور الاستثمار الخاص في الحياة الاقتصادية لخوفه من التوسع وسط أفكار النهج الاشتراكي، وخصوصاً في ظل فرض الحكومة تغييبه عن مجالات الإنتاج الرئيسية، واستمر ذلك حتى تسعينات القرن العشرين حيث اتخذت الحكومة السورية خطوات واضحة نحو إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، لعدم قدرة القطاع العام على تحمل أعباء التنمية الاقتصادية منفرداً وتماشياً مع المتغيرات الاقتصادية

الدولية التي تسير باتجاه اقتصاد السوق، إلا أن السير في اقتصاد السوق لا يعني بالضرورة تصفية القطاع العام، وترك عبء التنمية الاقتصادية على القطاع الخاص، بل إن تجارب الدول المتقدمة تدل على عكس ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لم تلجأ لخصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام حتى ثمانينات القرن العشرين، كما كانت التشاركية بين القطاع العام والخاص وراء النمو السريع للاقتصاد الياباني واقتصاد كورية الجنوبية والهند وحتى الاقتصاد التايواني، رغم أن هذه الدول نقلت ملكية مشروعات كثيرة إلى القطاع الخاص، لكن ذلك حدث بعد أن اشتد عود القطاع الخاص وسارت عملية التصنيع بعيداً في توفير آلية سوق داخلية، وبناء اقتصاد سوق قادر على تحقيق النمو الذاتي المستقل (حبيب،2000،36).

اتخذت سورية منهج الخطط الخمسية منذ عام 1961 حتى عام 2010، حيث تم تنفيذ عشر خطط متعاقبة خلال هذه المدة ، بينما توقفت الخطة الخمسية الحادية عشر بسبب الحرب على سورية ، و كانت كل خطة خمسية تكمل مسيرة الخطة التي سبقتها مع تقييم كامل لها لتلافى الأخطاء التي وقعت فيها، إلا أنه لم يكن هناك أي منهجية علمية متبعة في توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الخطط الخمسية، ولم تصل أي من الخطط إلى بناء استراتيجية استثمارية مثلى لتوزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني بالشكل الذي تحقق فيها الفائدة القصوى من جميع القطاعات (الصرن،204،2015). كما أن السياسات الاستثمارية للحكومة السورية ، التي ركزت على الشركات الحكومية لم تحقق إلا كفاءة اقتصادية بسيطة جداً لذلك لابد من وضع استراتيجية للاستثمار في سورية تحدد فيها القطاعات والصناعات والنشاطات التي تحقق أعلى قيمة مضافة، وتزيد الإنتاجية ككل. (زمان،26،2006).

1-3-5-2 تحليل الاستثمار (التكوين الرأسمالي)

يقاس تكوين رأس المال بمجموع قيم ما يحوزه منتج ما من أصول ثابتة مخصوماً منه قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها أثناء المدة المحاسبية يضاف إليها قيمة الأصول غير المنتجة التي تحدث نتيجة نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية مثل استصلاح الأراضي أو تحسينها أو زيادة إنتاجيتها[24].

[24] قاموس الإسكوا للحسابات القومية. 1999. ص124.

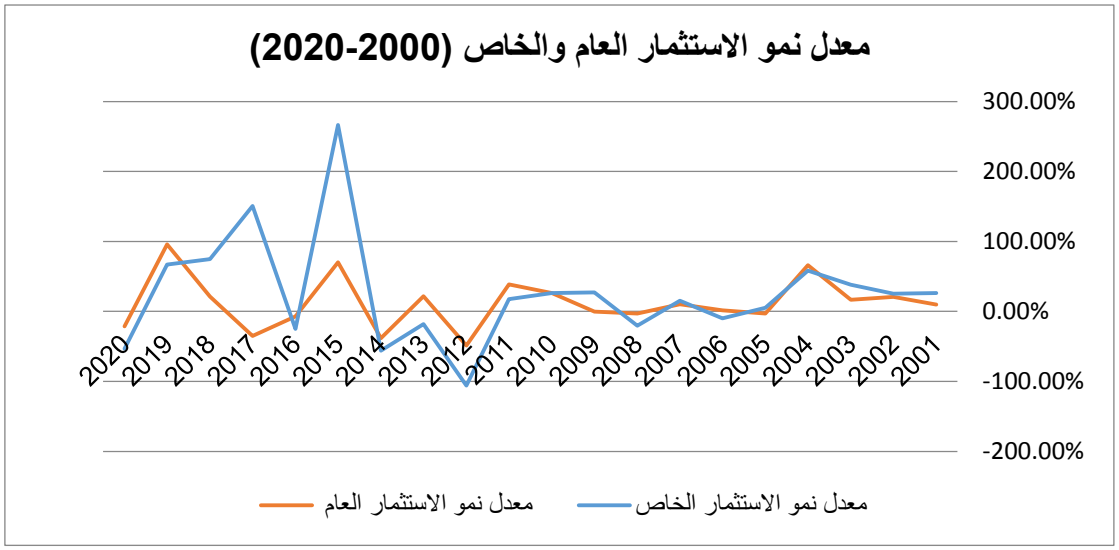
يقاس إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمجموع قيمة حيازات المنتِج، مطروحًا منها الأصول الثابتة المتصرف فيها خلال مدة المحاسبة، بالإضافة إلى إضافات معينة إلى قيمة الأصول غير المنتجة (مثل أصول التربة الفرعية أو التحسينات الرئيسية في كمية الأرض أو نوعيتها أو إنتاجيتها. بهذه الطريقة، يشكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقياسًا لإجمالي صافي الاستثمار (الحيازات مطروحًا منها الأصول المتصرف فيها) في الأصول الرأسمالية الثابتة من جانب المؤسسات والحكومة والأسر المعيشية في الاقتصاد المحلي، خلال مدة محاسبة مثل سنوية أو ربع سنوية.

أثارت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومات السورية منذ مطلع الألفية الثالثة الكثير من الجدل بين مدرستين فكريتين اقتصاديتين، الأولى تتمسك بالدور الاقتصادي للدولة، وبخاصة في ظل مرور الاقتصاد السوري بمرحلة الركود الاقتصادي منذ بداية النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، والتي استمرت حتى 2002 ، وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المجالات الاستراتيجية، والثانية تدعم التوجهات الليبرالية الجديدة. وظهر هذا الجدل الفكري بشكل كبير بعد إعداد الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) التي تمت بإشراف فريق متكامل من المدرسة الليبرالية، والتي جاءت عقب تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي في عام 2005 وبروز دور صندوق النقد الدولي في التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية السورية ، ولا سيما إصلاح السياسة المالية التي ركز خبراء الصندوق فيها على جملة قضايا أساسية تنعكس بشكل سلبي ومباشر على الشرائح الاجتماعية متوسطة ومنخفضة الدخل، ومن بين تلك القضايا أنه يتعين على السلطات إصلاح نظام دعم أسعار النفط، واستحداث ضريبة على القيمة المضافة، ليكونا ركيزتين رئيسيتين للمساعدة في تحقيق التصحيح المطلوب في أوضاع المالية العامة. وبالفعل بدأت السلطات المختصة تنفيذ الجانب الأول تصحيح أسعار المشتقات النفطية من التوصية تدريجياً اعتباراً من عام 2006. (شحرور،99،2013).

الجدول(1-3-1): حسابات تكوين راس المالي الثابت في سورية خلال الأعوام [2000،2020]

العام	الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	عام	خاص	معدل نمو تكوين رأس المال العام	معدل نمو تكوين رأس المال الخاص
2000	904623	156092	56761	99331		
2001	950248	178148	62290	115858	9.74%	16.64%
2002	1006431	196387	75304	121083	20.89%	4.51%
2003	1017619	234318	87731	147087	16.50%	21.48%
2004	1085992	281419	145649	135770	66.02%	-7.69%
2005	1156713	288193	141505	146688	-2.85%	8.04%
2006	1211339	273421	143701	129720	1.55%	-11.57%
2007	1288001	294932	158532	136400	10.32%	5.15%
2008	1341516	266488	153749	112739	-3.02%	-17.35%
2009	1420827	297100	153280	143820	-0.31%	27.57%
2010	1494595	337421	193268	144153	26.09%	0.23%
2011	1537191	381394	267579	113815	38.45%	-21.05%
2012	1132310	185935	137218	48717	-48.72%	-57.20%
2013	834511	196164	166848	29316	21.59%	-39.82%
2014	748471	126939	102810	24129	-38.38%	-17.69%
2015	724615	246559	175078	71481	70.29%	196.25%
2016	683816	221430	162532	58898	-7.17%	-17.60%
2017	678841	274129	105924	168205	-34.83%	185.59%
2018	688859	386304	128613	257691	21.42%	53.20%
2019	7147676	434719	252125	182594	96.03%	-29.14%
2020	7470000	322361	198774	123587	-21.16%	-32.32%

الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.



الشكل(1-3-1): تغيرات معدل نمو الاستثمار العام والخاص في سورية خلال الأعوام [2000-2020] إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يمكن القول إن زيادة معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام لبعض السنوات يعود إلى اهتمام الدولة في هذا القطاع من خلال التركيز على الاستثمار فيه، ولكن انخفاض الكفاية الإنتاجية له وتخلف التقانة وتوقف الاستبدال والتجديد في القطاع العام وتراجع نوعية التجهيزات المستخدمة فيه مع ضعف الكفاءة الإدارية والمساءلة والمحاسبة جعلت منه عبئاً على التنمية والموازنة فنجد معدلات نمو سالبة في سنوات أخرى (تقرير هيئة تخطيط الدولة في سورية،2005). ، أما معدلات نمو التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص فقد كانت سالبة في بعض السنوات وذلك لعدم قيام الحكومة بالإصلاحات الضرورية لبناء استثمار صحيح وتشجيع القطاع الخاص، بحيث تكون هذه الإصلاحات مكملة لقانون الاستثمار رقم / 10 / لعام 1991 لاسيما في مجال القطاع المصرفي وتسهيل إنجاز المعاملات والاجراءات الروتينية المطولة والفساد والبروقراطية والتي شكلت بمجموعها عوامل سلبية ساهمت في الحد من الأثر الايجابي لقانون الاستثمار (رجوب،19،2012).

بشكل عام نما الاستثمار الخاص بين عامي 2000–2010 بنسبة متوسطة بلغت 4.7% بالأسعار الثابتة لعام 2000 ، ليشكل حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لم يصل إلى ما كان مخططاً له من خلال الخطط الخمسية[25]، فضلاً عن تركز الحصة الأكبر من الاستثمار الخاص في قطاع الخدمات وذلك لزيادة الإنفاق الاستثماري على التعليم الخاص إذ استأثر قطاع المال والتأمين والعقارات على النسبة الأكبر (42% كمتوسط النسبة خلال المرحلة 200–2010)، ولم يستحوذ قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية إلا على نسبة 15% من إجمالي الاستثمار الخاص لعدم وجود المحفزات لجذب الاستثمار إلى هذين القطاعين، كما أن التوزع القطاعي والجغرافي للاستثمار الخاص لم يحقق الأهداف التي سعت إلى تحقيقها تلك الخطط، فقد تركز الاستثمار الخاص في المحافظات الرئيسية الجاذبة للاستثمار (بيانات المكتب المركزي للإحصاء).

تركت الحرب على سورية أثراً مباشراً على الاستثمار منذ عام 2012 تجلى بمعدل نمو سالب 52– %، بسبب غياب الأمان الذي يشكل أهم محدد من محددات الاستثمار، وهروب الاستثمار الخاص والإجراءات القسرية أحادية الجانب التي فرضت على سورية ، فضلاً عن التخريب الذي لحق بالبنى التحتية، ليعود ويرتفع

(25) كان من المخطط أن يصل الاستثمار الخاص إلى 14% من الناتج خلال المرحلة 2006–2011، الخطة الخمسية العاشرة.

عام 2015 مع عودة الأمان إلى بعض المناطق السورية ، والجهود المبذولة من قبل الدولة للتشجيع على متابعة الاستثمار في بعض الصناعات والمشاريع الصغيرة، من خلال بعض القوانين والتشريعات التي صدرت لمعالجة الحالات الاستثنائية والمستجدات الطارئة التي تمر بها البلاد، وعلى الرغم من أن هذه القوانين لم يكن لها أثراً كبيراً في جذب الاستثمار، إلا أنها نجحت في تأمين التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة، وكان الأثر الأكبر لنمو الاستثمار يعود لتحسن الأوضاع السياسية و عودة المناطق المحررة من الإرهاب، ليستمر معدل نمو الاستثمار في الارتفاع حتى عام 2019، ثم ينحدر بشكل مباشر في عام 2020 متأثراً بالإجراءات القسرية أحادية الجانب الجديدة بفعل قانون قيصر.

خلال الأعوام [2020-2011] تراجع الاستثمار بشقيه العام والخاص نتيجة تداعيات الحرب على سورية ، من فقدان لعامل الأمان والتدهور المستمر في سعر الصرف، وتعطل معظم المنشآت عن العمل، وهروب المستثمرين خارج البلاد، وهو ماحدا بالدولة إلى زيادة الإنفاق الجاري العام لتأمين المستحقات اللازمة وتراجع حصة الإنفاق الاستثماري العام، الأمر الذي تطلب إلغاء بعض المشاريع التي كان من المقرر تنفيذها، وتوقف الاستثمار في المدن الصناعية، وبعد عودة الأمان لبعض المناطق كانت تكاليف إعادة المنشآت للإنتاج كبيرة جداً، وهذا ما دعا الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار بعض التشريعات لإعادة تفعيل العملية الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار المحلي في المناطق الآمنة، ليؤدي دوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتم التركيز على دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، لسهولة تمويل هذا النوع من المشاريع ولتغطيتها الشريحة الأكثر حاجة والمتضررة من الحرب.

1-3-5-3 تحليل الإنفاق الاستهلاكي الخاص

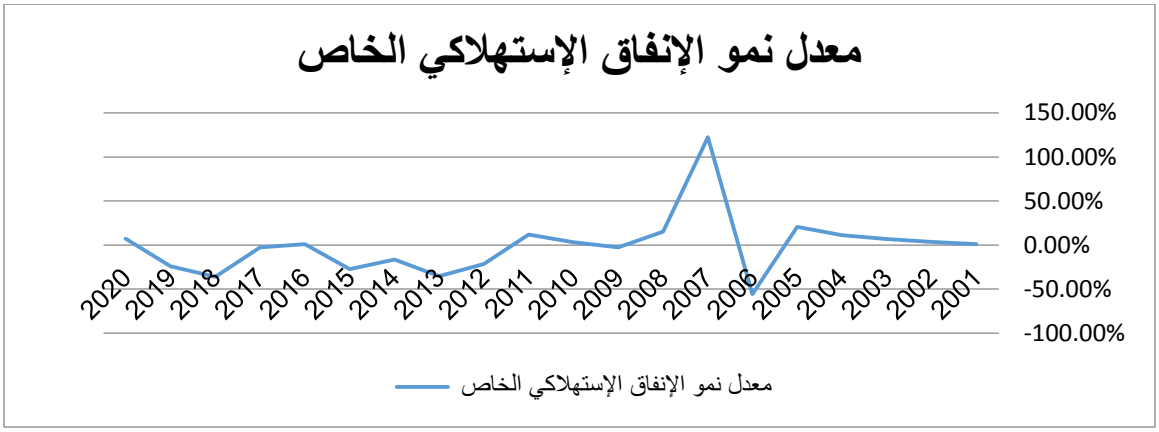
يعرف الانفاق الاستهلاكي الخاص بأنه " الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة من قبل الأفراد المقيمين والمؤسسات الخدمية غير الهادفة تحقيق الربح (Chioma،2009،180). تتضمن السلع المعمرة السيارات والإلكترونيات والأثاث وسلعًا أخرى تدوم لأكثر من ثلاث سنوات، عادةً ما يكون ثمنها مرتفعًا، تتضمن

السلع غير المعمرة مستحضرات التجميل والوقود والملابس والسلع، التي يكون عمرها المتوقع أقل من ثلاث سنوات، وأثمانها منخفضة عمومًا. أدى توجه النظام الاقتصادي السوري للتحول من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي إلى الانفتاح على العالم الخارجي وفتح المجال واسع أمام الاستثمار والتبادل مع الخارج، مما حفز الإنفاق الاستهلاكي الخاص (أطوز،63،2014).

الجدول(1-3-2):حسابات الانفاق الاستهلاكي الخاص في سورية خلال الأعوام [2000-2020].

العام	الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي	الإنفاق الإستهلاكي الخاص	مساهمته في الناتج الاجمالي	معدل نمو الإنفاق الإستهلاكي الخاص
2000	904623	573440	63%	
2001	950248	579797	61%	1.11%
2002	1006431	599753	60%	3.44%
2003	1017619	641006	63%	6.88%
2004	1085992	712434	66%	11.14%
2005	1156713	860802	74%	20.83%
2006	1211339	381605	32%	-55.67%
2007	1288001	848719	66%	122.41%
2008	1341516	978917	73%	15.34%
2009	1420827	951840	67%	-2.77%
2010	1494595	982599	66%	3.23%
2011	1537191	1099954	72%	11.94%
2012	1132310	863606	76%	-21.49%
2013	834511	557202	67%	-35.48%
2014	748471	466179	62%	-16.34%
2015	724615	338240	47%	-27.44%
2016	683816	341221	50%	0.88%
2017	678841	332630	49%	-2.52%
2018	688859	213373	31%	-35.85%
2019	7147676	161766	2%	-24.19%
2020	7470000	173440	2%	7.22%

الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.



الشكل(1-3-2): تغيرات معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في سورية خلال الأعوام [2000-2020]- إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

إن صدور المرسوم التشريعي /61/ لعام2004 الذي حدد المنشآت الخاضعة لأحكام رسم الإنفاق الاستهلاكي بحيث أصبحت تخضع لضريبة الأرباح الحقيقية وبالتالي يجب عليها تقديم بيان سنوي بأرباحها، التعديلات التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم/41/ لعام2005 الذي تضمن إضافة بند جديد هو أجور مكالمات الهواتف الأرضية والخليوية، وتعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي على الزيوت والسمون النباتية، وكذلك على السيارات السياحية(عدا الحكومية) من ناحية تعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي وزيادة نسبة الرسوم السنوية عليها وفرض رسم تسجيل إضافي على السيارات السياحية عند تسجيلها لأول مرة لدى دوائر النقل ولمرة واحدة أدى إلى رفع أسعار جميع المنتجات المرتبطة بذلك المرسوم مما رتب زيادة في القيم الاجمالية للانفاق الاستهلاكي الخاص للأسر السورية منذ عام 2006. (مروة،6،2011).

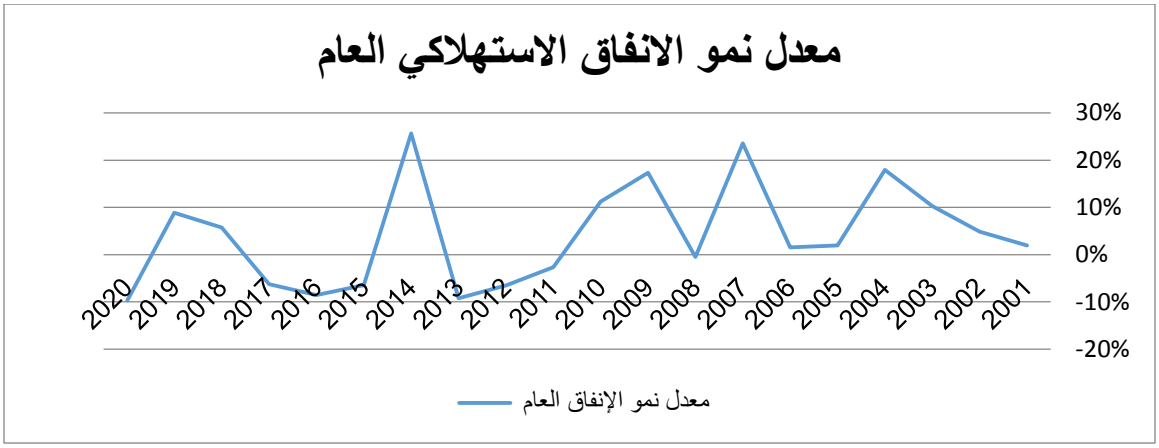
أما خلال مدة الأزمة السورية [2011-2020] نلاحظ انخفاض في معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع أسعار السلع كما أن تدهور سعر صرف الليرة السورية وضعف الانتاج المحلي واعتماد السوق على المنتجات المستوردة بطرق غير محددة والتي أصبحت معها الرواتب والاجور غير كافية لسد حاجات الافراد المعيشية والتالي انخفضت معها القوة الشرائية للأسر وانخفض معدل نمو الانفاق الاستهلاكي الخاص.

1-3-5-4 تحليل الإنفاق الاستهلاكي العام

يشمل الإنفاق الاستهلاكي العام جميع مستويات قطاع الحكومة، في نطاق تعريفه الواسع يشمل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور، ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام، أما في نطاق تعريفه الضيق، فهو معروف بوصفه الاستهلاك الحكومي الفعلي، ويقتصر على الإنفاق على الخدمات الجماعية التي يستفيد منها المجتمع ككل دون أفراد أو مجموعات بعينها (تقرير الأمم المتحدة،6،2004).

الجدول(1-3-3):حسابات الانفاق الاستهلاكي العام في سورية خلال الأعوام 2000]،[2020-
الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

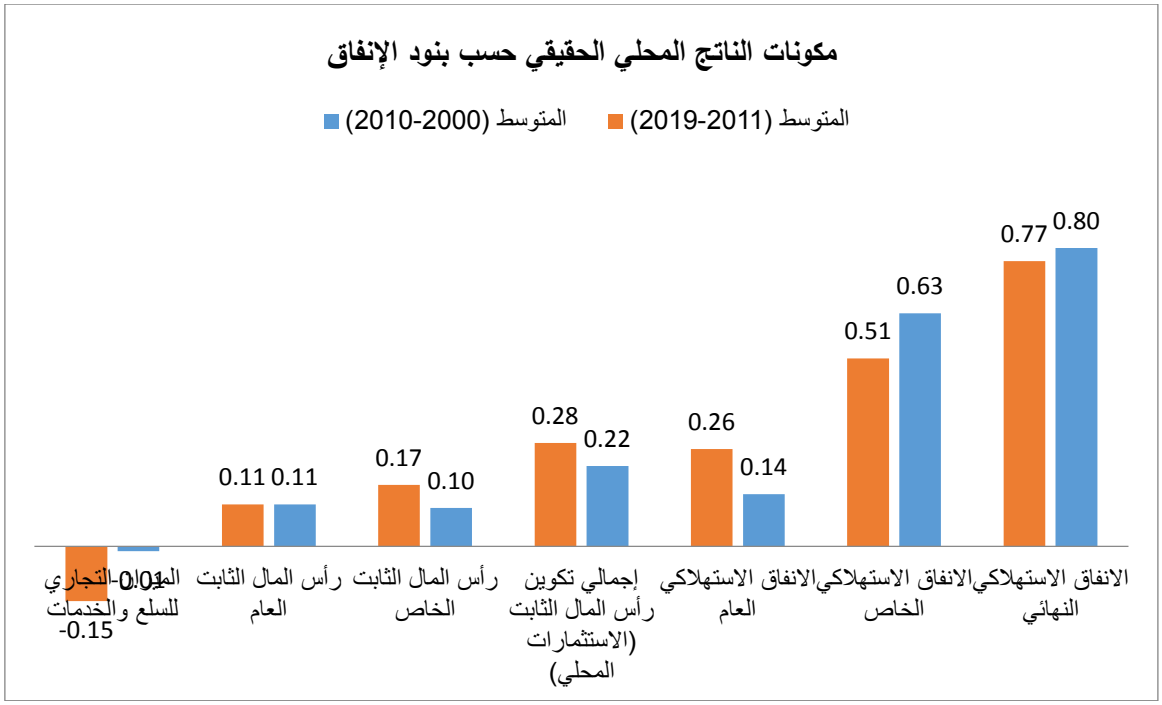
العام	الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي	الانفاق الاستهلاكي العام	مساهمته في الناتج المحلي	معدل نمو الإنفاق العام
2000	904623	112244	12%	
2001	950248	114439	12%	2%
2002	1006431	120014	12%	5%
2003	1017619	132385	13%	10%
2004	1085992	156136	14%	18%
2005	1156713	159140	14%	2%
2006	1211339	161558	13%	2%
2007	1288001	199622	15%	24%
2008	1341516	198610	15%	-1%
2009	1420827	232996	16%	17%
2010	1494595	259193	17%	11%
2011	1537191	252341	16%	-3%
2012	1132310	235916	21%	-7%
2013	834511	214182	26%	-9%
2014	748471	269137	36%	26%
2015	724615	251792	35%	-6%
2016	683816	230338	34%	-9%
2017	678841	215905	32%	-6%
2018	688859	228267	33%	6%
2019	7147676	248523	3%	9%
2020	7470000	224400	3%	-10%



الشكل(1-3-3): تغيرات معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام في سورية خلال الأعوام [2000-2020]، إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يعود تراجع الإنفاق الحكومي في عدة أعوام إلى سياسة الحكومة في ضغط النفقات بشكل أساسي خلال سنوات الإجراءات القسرية أحادية الجانب وخاصة عام 2020 مع بداية دخول عقوبات «قانون قيصر» حيز التنفيذ خلال العام 2020.

يمكن القول أنه لطالما كان وصف الاقتصاديين للاقتصاد السوري بأنه اقتصاد ريعي، لكن بعد الحرب أصبحت السمة السائدة بأنه اقتصاد استهلاكي، قبل العام 2010 شكل الاستهلاك (بشقيه العام والخاص) 76.56% بالمتوسط من مجمل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000-2010، لترتفع هذه النسبة إلى 118.14 % بالمتوسط خلال الأعوام 2011-2020.



الشكل(1-3-4): متوسط مكونات الناتج المحلي الحقيقي حسب بنود الانفاق- إعداد الباحثة استناداً على بيانات المكتب المركزي للاحصاء

يُلاحظ من الشكل (3-4) تراجع الانفاق الاستهلاكي النهائي من (80%) خلال أعوام ما قبل الحرب حتى (77%) في الأعوام (2011-2020) إذ أنه على الرغم من تقدم الانفاق الاستهلاكي العام خلال مدة الدراسة من (14%) قبل الحرب حتى (26%) خلال الاعوام [2011-2020] إلا أن الانفاق الاستهلاكي الخاص قد تراجع من (63%) حتى (51%).

كما ازدادت حصة الاستثمار الخاص من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (رأس المال الثابت) من (10%) إلى (17) %، بينما حافظ الاستثمار العام على نسبته وهي (11%) في المائة خلال جزأي مدة الدراسة، ليكون إجمالي الزيادة في الاستثمار حوالي (6%) من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

1-3-6 خلاصة الفصل

يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في نمو كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، والتغيرات في مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي وفي الناتج المحلي الإجمالي، وبالروابط القوية بين هذه القطاعات والموارد المستخدمة في كل قطاع، ورغم الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة في مرحلة إعادة البناء والتنمية في سورية ، ورغم كل التوجيهات بتنمية هذا القطاع والإنطلاق منه في هذه المرحلة، إلا أنه في الواقع لا يمكن اعتبار تنمية قطاع الزراعة والتركيز عليه من اتجاه واحد؛ أساساً متيناً للنهوض بالاقتصاد الوطني، وفقاً لرأي معظم الاقتصاديين لا يمكن للزراعة أن تقوم بهذا الدور منفردة، بل يجب دمجها في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاستثمارية وربطها مع باقي القطاعات على المستوى البعيد وتحديثها وتصنيعها بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتجنب حدوث أي فاقد أو هدر أو ضياعات لقيم مضافة ممكنة.

يعتبر الاتجاه الثابت لنمو قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من الاختلالات الهيكلية للنمو الاقتصادي، والتي لابد ستسهم في ارتفاع تكاليف النمو أو حتى توقف عجلة النمو؛ من خلال الضغط على جانب قوى الطلب بشكل لا يتناسب مع العرض للسلع المادية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية بشكل عام والاستثمارية بشكل خاص، لمعالجة الاختلالات البنيوية وإعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية، لتأخذ دورها المطلوب في الناتج المحلي والنمو، مع المحافظة على العلاقة الترابطية بين قطاعات الاقتصاد الوطني كافة، نظراً لوجود ارتباط وثيق بين القطاعات الإنتاجية (زراعة- صناعة تحويلية) تجاهلها لابد سيزيد العقبة في طريق النمو ولابد سيؤدي لتراجع كلا القطاعين.

إن وجود بنية تحتية متطورة وتوفر الخدمات غير الإنتاجية يعتبر أمراً في غاية الأهمية، ولا يمكن تجاهل دوره في النمو، إلا أن المبالغة في الإنفاق على هذه القطاعات سيؤدي لتوجه الدخول إلى العمال في هذه القطاعات، فيزداد الاستهلاك دون زيادة موازية في السلع المادية، لذا يجب التفكير في كلف استثمار البنى الأساسية والمشاريع الخدمية والتي لابد ستكون كبيرة في مرحلة إعادة البناء، فالنمو الاقتصادي يجب أن يكون الدافع لمثل هذه المشاريع وليس العكس.

الفصل الثاني : القطاع الزراعي كقطاع اقتصادي أساسي في استراتيجيات التنمية الاستثمارية

مقدمة

أكدت الأبحاث الاقتصادية العالمية على دور الزراعة في تأسيس الاقتصادي العالمي، إذ أن تطور اقتصاد البلدان في العالم اعتمد بشكل واضح على الزراعة في مرحلة التأسيس لتتجه لاحقاً بعد تطور اقتصادها إلى تحولاتٍ اقتصادية ذات منحىً مختلف.

تعد الزراعة أحد أهم مكونات الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي وهي مع الصناعة تُمَثل الأداة الرئيسة للتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . تحتل الزراعة في سورية موقعاً استراتيجياً لأنها توفر الغذاء للشعب وتُجَنّب البلاد الضغوط السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول المستوردة للمواد الغذائية، وتتيح فرص عملٍ كثيرة لقطاعٍ واسع من المواطنين، وتؤمّن المواد الأولية ذات المنشأ النباتي والحيواني للصناعات التحويلية.

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعةٍ متكاملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهدافٍ محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه وكذلك حماية البيئة الطبيعية من الرعي الجائر ومكافحة التصحر أو إقامة محمياتٍ رعوية والحفاظ على التنوّع البيئي الحيوي، وتأمين مستلزمات العمل الزراعي من تمويل ودعم زراعي وإنتاج وتسويق وتخزين إضافة إلى مصادر الري وأساليب الري وغير ذلك. ترتبط السياسات الزراعية بشكلٍ عضوي بالسياسات الاقتصادية للدولة وتتمثل في استراتيجية الدولة الاقتصادية للوصول إلى الأهداف التنموية المتوخاة خلال مدةٍ زمنية معينة، وتقوم على تحديد الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة، وتحديد الوسائل اللازمة، ليصار إلى وضعها في خططٍ إنمائية، وتحويلها إلى حالاتٍ إجرائية تطبيقية بوساطة برامج تنفيذية معينة (الحاج،2019،3).

المشكلة الأساسية التي يعالجها هذا الفصل هي عدم القدرة على النهوض بقطاع الزراعي في سورية خلال الأعوام (2000–2020) وتفعيل دوره في الاقتصاد السوري بما يتناسب مع الموارد الزراعية الكبيرة في سورية .

المبحث الأول

الدور التاريخي للنشاط الزراعي في النمو الاقتصادي العالمي

2-1-1 تمهيد

تؤدي الزراعة دورًا حاسمًا في اقتصاد جميع البلدان في العالم، وتوفر المصدر الرئيس للغذاء والدخل والعمالة لسكان الريف. وفقاً لتقرير البنك الدولي (2023)، تعد الزراعة بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي: إذ تشكل 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفي بعض أقل البلدان نمواً، يمكن أن تشكل أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي،2015).. لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد خلال العقد الثاني من الألفة الجديدة أنّ مفهوم كلٌّ من الاقتصاديين وواضعي السياسات فيما يتعلق بدور الزراعة في التنمية الاقتصادية قد خضع لتطورٍ مهم. يُزرع الآن ما يقارب من ربع مساحة سطح الأرض، مع تحويل المزيد من الأراضي إلى إنتاج المحاصيل في الثلاثين عامًا التي تلت عام 1950 مقارنة بالمرحلة اللاحقة في العديد من المناطق – بما في ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ومؤخرًا البرازيل والصين والهند – أصبحت البشرية ماهرة أيضًا في زيادة المحاصيل من خلال استخدام مدخلات مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والسماد العضوي. ومع ذلك، في العديد من البلدان الفقيرة ذات معدلات الإنتاجية المنخفضة وتزايد عدد السكان، تستمر الزراعة في التوسّع في الأراضي الهامشية والهشة. في كثير من مناطق أفريقيا في جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء كبيرة من آسيا – وفقًا للتقديرات التي تمّ جمعها بواسطة تقييم النظام البيئي الألفي(MEA Millennium Ecosystem Assessment) لم يبقَ أي أرض عالية الإنتاجية تقريبًا. ومع ذلك، فإنّ التحسينات في الزراعة واستخدام الأراضي أمر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، والتنمية المستدامة الشاملة (Khanna،2014،20). يتناول هذا المبحث الدور التاريخي للزراعة أداة للتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي، وكيف تغير الناتج الزراعي العالمي مع التغيرات في هيكلية الاقتصاد العالمي، وانتقال الاقتصادات المتطورة من القطاع الزراعي إلى القطاع

الصناعي. كما سيتم تصنيف الدول في العالم من حيث الانتاج الزراعي وفي النهاية سيتم استعراض التحديات العالمية التي تواجه القطاع الزراعي على مستوى العالم.

2-1-2 دور الزراعة كأداة تنمية للاقتصاد العالمي

على مرّ التاريخ، وحتى وقت قريب نسبيًا، ساهم توسيع قاعدة الموارد الزراعية، ولا سيما الأراضي المزروعة، بتلبية النمو المستمر في الطلب على الغذاء، خصوصاً مع النمو السكاني المتسارع. يوثق أولمستيد ورود (2009) أهمية الابتكار البيولوجي، الذي مكّن إنتاجية الأرض من الاستمرار بينما كان استخدام الأراضي يتزايد. ولكن خلال المائة عام الماضية، وخاصةً خلال الخمسين عامًا الماضية، تمّ توسيع الإنتاج الزراعي في معظم مناطق العالم بشكلٍ أساسي عن طريق زيادة الإنتاج لكل وحدة من الأرض مقابل قاعدة أرضية تنمو ببطء نسبياً.

خلال المدة من 1961 إلى 2011، نما استخدام الأراضي الزراعية العالمية بمعدلٍ بطيء ومتقلص أقل من 0.22% سنويًا، بينما نما عدد السكان بنحو 1.7% سنويًا ونما الناتج الحقيقي من الزراعة بنحو 2.3% كل سنة. وقد تمّ تحقيق هذه الزيادات في إنتاجية الأراضي من خلال تكثيف استخدام المدخلات "الحديثة" – ولا سيما الآلات والأسمدة والري – جنبًا إلى جنب مع المواد الوراثية المُحسّنة وأساليب الإنتاج المشتقة من البحوث العلمية المنظمة، التي تعدّ بحد ذاتها ابتكارًا حديثًا نسبياً إلى جانب الزيادات في كميات الأراضي والعمالة والري ومدخلات الأسمدة. انعكس هذا النمو على التحسينات في جودة المدخلات، بما في ذلك الآلات الجديدة والأفضل، والأصناف الجديدة من المحاصيل والثروة الحيوانية، والمزارعين الأفضل تعليماً، فضلاً عن التغيير المؤسسي وتغييراتٍ أخرى في التقانات لم تتجسد في المدخلات في حين نما الناتج الزراعي للفرد بشكلٍ عام(Julian،2014،121).

2-1-3 تغيرات الناتج الزراعي العالمي مع النمو الاقتصادي

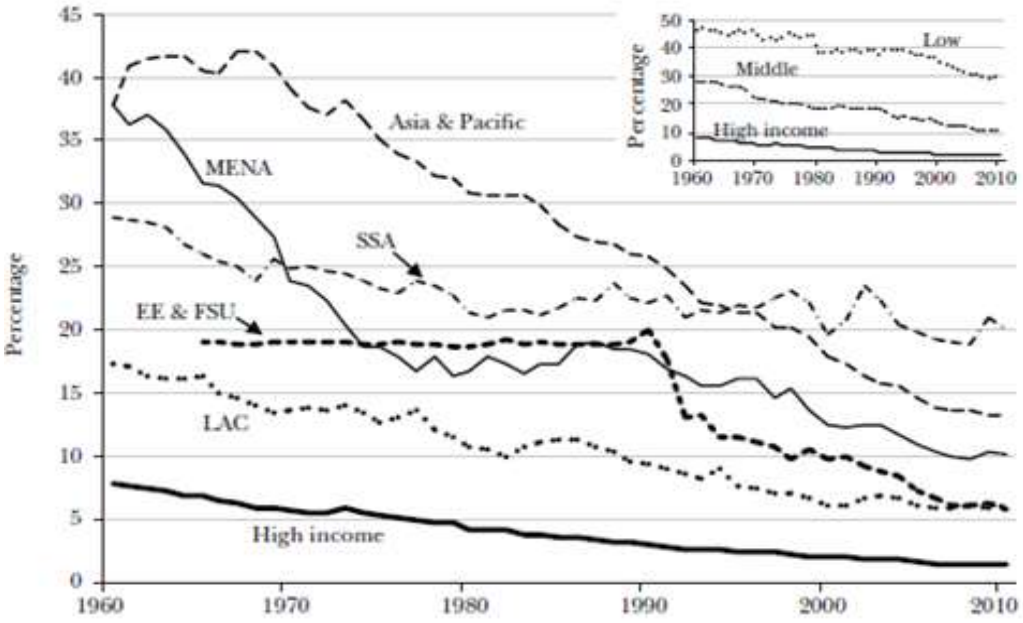
يمتلك قطاع الزراعة خصائص فريدةً لا يمكن تنظيمه فقط من خلال مبادئ السوق حيث تتأثر مشاكله بالخصائص الهيكلية للأسواق العالمية وتشوهات السوق بسبب سياسات التدخل(Darnhofer،2010،7).

تعد التدابير الهيكلية والدعم ضروريين، حيث تتميز الزراعة بدرجةٍ عالية من عدم الاستقرار في الأسعار والدخول وهي تتأثر بالعديد من القطاعات ويهيمن عليها المورد بقوة سوقية محدودة (Loiso،2019،482).

لاحظ Timmer (2009) أنّه مع ارتفاع دخل الفرد في البلد تنخفض عادةً حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وطرح مثالاً أنّه في عام 2010، ساهمت الزراعة بنسبة 29.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في البلدان التي يقلّ فيها نصيب الفرد من الدخل عن 1005 دولارات (عتبة البنك الدولي 2010 التي تحدد البلدان منخفضة الدخل)؛ أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، فقد كانت الحصص 10.5 في المائة و 1.5 في المائة على التوالي.

وفقاً للشكل (2-1-1) الذي يبين مساهمة الناتج الزراعي في النمو الاقتصادي في دول العالم، يظهر بوضوح انخفاض حصص الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منطقة من مناطق العالم، ولكن بشكلٍ متفاوت فيما بينها. في البلدان ذات الدخل المرتفع في العالم، ساهمت الزراعة بحصةٍ صغيرة نسبيًا من إجمالي الناتج المحلي قبل نصف قرن، وانخفضت هذه الحصة أكثر منذ ذلك الحين. خلال الفترة الزمنية نفسها، في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بدأت الحصة الزراعية أعلى بكثير، لكنها انخفضت بسرعةٍ نسبية مع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة بسرعة في تلك المناطق. من ناحيةٍ أخرى، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير مما كانت عليه في منطقة

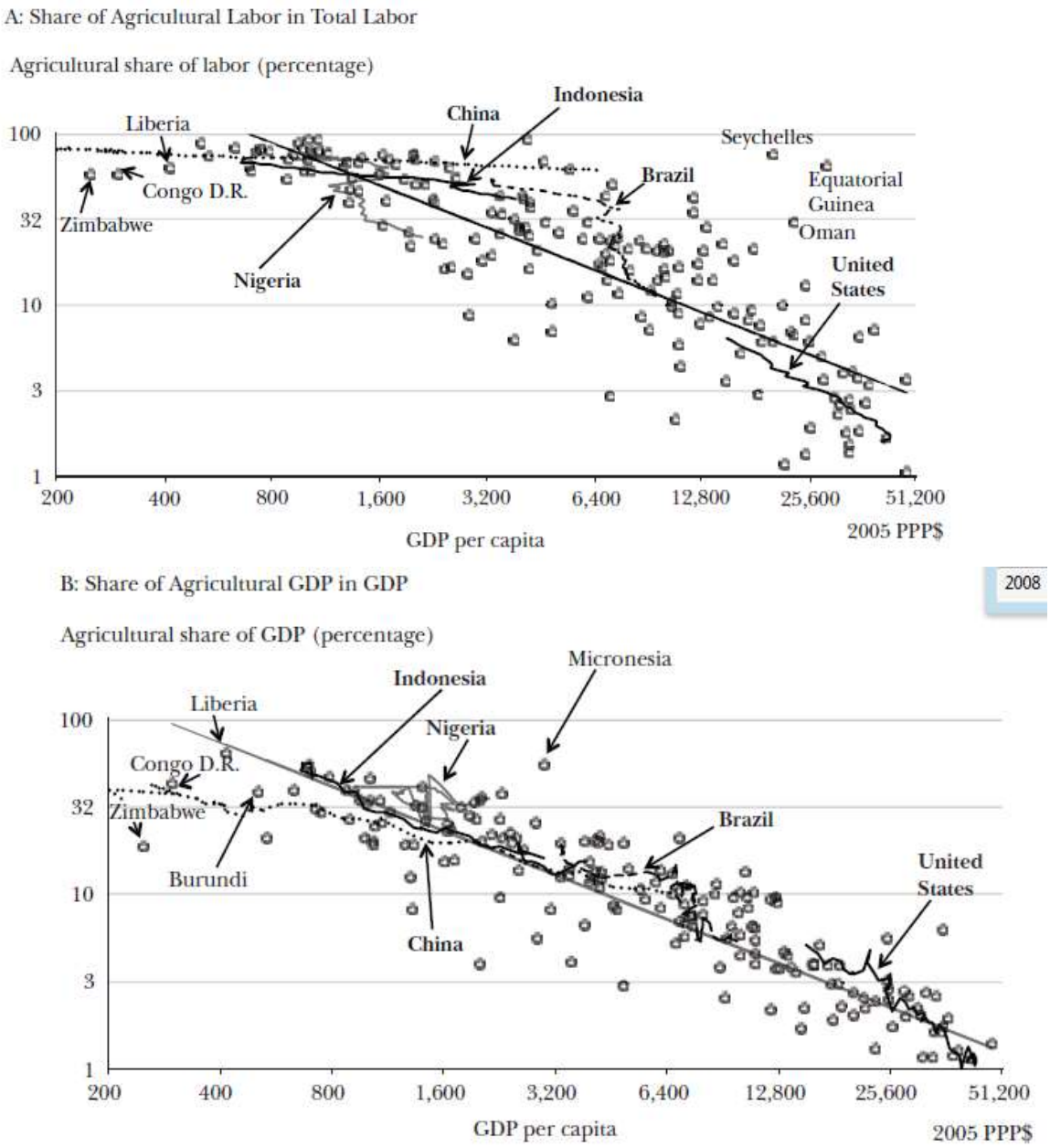
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في عام 1960، ولكن مع معدل النمو الاقتصادي والزراعي البطيء نسبيًا، تبدو حصة الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة أصبحت الآن أكبر من أي منطقة أخرى.26



الشكل (2-1-1): مساهمة الناتج الزراعي في النمو الاقتصادي في دول العالم. المصدر: Julian et el (2014) استنادا الى بيانات البنك الدولي (2012).

يوضح الشكل (2-1-1) مقاييس خاصة بكل بلد لمساهمة الزراعة في العمالة مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الجزء أ)، ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الجزء ب). من الواضح أنّ العلاقة سلبية بشكل عام حيث تنخفض مساهمة الزراعة في كلٍّ من العمالة والناتج المحلي مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي.

[26]Julian M. Alston, Philip G. Pardey, 2014**, Agriculture in the Global Economy**, *Journal of Economic Perspectives—Volume 28, Number 1. Pages 140.*



الشكل(2-1-2) : مساهمة الزراعة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: Julian et el (2014) استناداً إلى بيانات البنك الدولي(2012).

على سبيل المثال، في الولايات المتحدة في عام 1916 بلغ إجمالي عدد سكان المزارع ذروته عند 32.5 مليون شخص، أي ما يقارب 31.9% من إجمالي سكان الولايات المتحدة. بعد ذلك، استمر عدد سكان الولايات المتحدة في النمو بينما انخفض عدد سكان المزارع إلى 2.9 مليون في عام 2006، أي فقط 1٪ من مجموع السكان البالغ 310 مليون نسمة.

أما الصين التي تعد من بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى اليوم، فهي تشهد عملية تحويل قطاعها الزراعي ينتج عنها تحرير عمالة كبيرة تحتاج لوظائف أخرى، ولكن مع ذلك، لم تتكيف أسواق العمل الريفية والحضرية بشكلٍ كامل مع عملية التحويل هذه. في الهند التي تعد من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى اليوم، فإنّ 48.4% من السكان لا يزالون زراعيين و 68.7% يكسبون أقل من دولارين في اليوم . كما أنّه في العديد من البلدان منخفضة الدخل مثل مالي، حيث يعيش أكثر من 70% من السكان في المزارع ونحو 80% من السكان يكسبون أقل من دولارين في اليوم، مازال معظم السكان يعتمدون على الزراعة ولم تبدأ عملية التحوّل إلى الأعمال الأخرى فيها (Timmer،2009،10).

أدت الظاهرة نفسها إلى ظهور "مشكلة المزرعة Farm problem" في الولايات المتحدة ودولٍ أخرى، وهي مشكلةٌ مستمرة تتمثل في العمالة الزراعية الزائدة والدخول الزراعية المنخفضة. قد تشهد العقود القادمة تغييراتٍ هائلة في هيكل القطاع الزراعي في البلدان التي بالكاد بدأت عملية التحوّل فيها من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى. لكن الأدلة من الماضي تشير إلى أنّ هذا الانتقال قد لا يكون سلسًا وقد ينطوي على تكاليف كبيرة جدًا لتطوير القطاع الزراعي (Julian،2014،143).

على الرغم أنه يبدو واضحاً وفقاً للإحصائيات العالمية أنّ النمو الاقتصادي يقابله انخفاضٌ في الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد، إلا أنّ الأسباب الحقيقية في هذه العلاقة المتعاكسة ليست واضحةٌ تماماً. وفق Julian وآخرون (2014) يبدو أنّ هذا التحوّل عن الزراعة ينطوي على نموٍ سريع نسبياً للقطاع غير الزراعي، يرافقه انخفاضٌ كبير في كثافة العمالة في الزراعة. يعتبر Timmer (2009) حلّ هذه القضايا سؤالًا كلاسيكيًا ولا يزال إلى حدٍّ كبير بدون حل عند تقاطع الاقتصاد الزراعي ونظرية النمو. لكنه يعتبر أنّ تطور آليات الزراعة بفعل الابتكار سيكون عاملاً أساسياً في تغيير تلك العلاقة وفي المساهمة في تحسين مساهمة الناتج الزراعي في النمو الاقتصادي العالمي.

2-1-4 دور الزراعة في تغيير النظام الاقتصادي العالمي

يبين Julian وآخرون (2014) أنّ السنوات الخمسين حتى المائة الماضية قد شهدت تغيراتٍ جذرية في الإنتاج الزراعي، مدفوعةً إلى حدٍّ كبير بالاستثمارات العامة والخاصة في البحوث الزراعية. إذ أدى انخفاض مستويات دعم الزراعة والبحوث الزراعية في البلدان ذات الدخل المرتفع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي لتلك البلدان فلم تعد هي المتحكم الحقيقي في مستوى الأمن الغذائي العالمي. إضافةً وجود تفاوتٍ كبير في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، مما أدى إلى حدوث تحولاتٍ كبيرة في الجدول العالمي للإنتاج الزراعي على مدى العقود القليلة الماضية وآفاق استمرار التحولات الاقتصادية على مدى العقود القادمة.

كما بين Julian وآخرون (2014) أنّه وقبل نصف قرن، هيمنت البلدان ذات الدخل المرتفع حالياً على الإنتاج الزراعي والبحوث الزراعية العامة. في الخمسين عاماً التي مرت منذ ذلك الحين، تقلصت الأهمية العالمية النسبية لهذه البلدان كمنتجين زراعيين ومن حيث البحوث الزراعية. في المقابل، نمت أهمية البلدان الـ متوسطة الدخل – لا سيما الصين والبرازيل – كمنتجين زراعيين وكأطرافٍ مهمة في تنفيذ البحوث الزراعية. لقد قللت هذه البلدان بشكلٍ ملحوظ من الدور النسبي للزراعة في اقتصاداتها بينما ارتقت إلى موقع الهيمنة داخل الاقتصاد الزراعي العالمي – مما يعكس حالة البلدان ذات الدخل المرتفع اليوم قبل نصف قرن. في الوقت نفسه، لا يزال العديد من أفقر بلدان العالم متخلفًا في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين وفي البحوث الزراعية وفي التحول الاقتصادي العام. هذه التطورات غير المتكافئة، وما يرتبط بها من تحولاتٍ كبيرة ومنهجية في الإنتاج الزراعي تعني أنّ العالم، وخاصةً الدول الفقيرة، سيعتمد بشكلٍ متزايد على البلدان ذات الدخل المتوسط من أجل ضمان وفرة الغذاء المعتمد على الزراعة. وستحدد هذه البلدان اليوم مثل الصين والهند والبرازيل بشكلٍ متزايد المسار المستقبلي للفقر والجوع في العالم وتعرّض الفقراء لصدمات أسعار الغذاء من النوع الذي شهدناه في عامي 2008 و 2012، لتؤدي دوراً في الخمسين عاماً القادمة مماثلاً للدور الذي أدته البلدان ذات الدخل المرتفع اليوم في الخمسين عاماً الماضية (Julian،2014،144).

يشرح الخبير الاقتصادي ميشيل سبينس[27] (2022) تغيير النظام في الاقتصاد العالمي اعتماداً على الاستمرار في تطبيق ويليام آرثر لويس[28]. تكمن الفكرة الأساسية التي طرحها لويس في أن تبدأ البلدان النامية النمو من خلال توسيع قطاعات التصدير الخاصة بها، والتي تستوعب فائض العمالة في القطاعات التقليدية مثل الزراعة. ومع زيادة الدخل والقوة الشرائية، تتوسع القطاعات المحلية إلى جانب القطاعات القابلة للتداول. تميل معدلات الإنتاجية والدخول في قطاعات التصنيع كثيفة العمالة في المناطق الحضرية إلى حد كبير إلى أن تكون مرتفعة بمقدار 3 إلى 4 أضعاف مما هي عليه في القطاعات التقليدية، لذلك يرتفع متوسط الدخل أكثر كلما عمل عدد أكبر من الناس في قطاع التصدير المتنامي. ومع ذلك، كما أشار لويس، فإن هذا يعني أيضًا أن نمو الأجور في قطاع التصدير سيظل منخفضًا ما دام هناك فائض في العمالة في قطاعات أخرى. يمكن أن تُسفر هذه الديناميكيات عن معدلات نمو مرتفعة بشكل هائل تستمر في بعض الأحيان لسنوات، بل وحتى لعقود. ولكن هناك حدود: فعندما ينفد المعروض من العمالة الفائضة، يبلغ الاقتصاد ما يسمى بنقطة تحول لويس. وعادة ما يحدث هذا قبل أن يخرج بلد ما من نطاق الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى. فقد وصلت الصين، على سبيل المثال، إلى نقطة تحول لويس قبل 10 إلى 15 عامًا، الأمر الذي أحدث تحولًا كبيرًا في ديناميكيات النمو في البلاد. عند بلوغ نقطة تحول لويس، لم تعد التكلفة الضمنية لنقل المزيد من العمالة من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة ضئيلة للغاية. فقد بدأت الأجور تعرف زيادة ملحوظة في جميع أنحاء الاقتصاد، مما يعني أنه إذا كان للنمو أن يستمر، فلا بد أن يكون مدفوعًا ليس بتحويل العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات عالية الإنتاجية، بل من خلال زيادة الإنتاجية داخل القطاعات (سينس،45،2022).

وفقاً لذلك من الضروري جداً العمل على زيادة الانتاجية لقطاع الزراعة وليس الانتقال إلى قطاعات أخرى أكثر انتاجية حيث يتبين من خلال ما سبق الدور الاقتصادي المهم الذي أدته الزراعة في تأسيس

[27] مايكل سبنس حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وأستاذ فخري في الاقتصاد وعميد سابق لكلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد .وهو زميل أول في معهد هوفر، ومستشار أول لشركة جنرال أتلانتيك، ورئيس معهد النمو العالمي التابع للشركة . وهو رئيس المجلس الاستشاري لمعهد آسيا العالمي ويعمل في اللجنة الأكاديمية في أكاديمية لوهان .وهو رئيس سابق للجنة النمو والتنمية ومؤلف كتاب "التقارب التالي: مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات".

[28] ويليام آرثر لويس خبير اقتصادي أمريكي حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لتحليله ديناميكيات النمو في البلدان النامية.

الاقتصاد العالمي، إذ أنّ تطور اقتصاد البلدان في العالم اعتمد بشكلٍ واضح على الزراعة في مرحلة التأسيس لتتجه لاحقاً بعد تطور اقتصادها إلى تحولاتٍ اقتصادية ذات منحى مختلف.

2-1-5 انتقال الاقتصاد العالمي من الزراعة إلى الصناعة

لم تعد الزراعة في العالم المتقدم تعتبر القطاع الاقتصادي الرئيسي ودورها كمساهم في النمو الاقتصادي الوطني غالبًا ما يتم التقليل من قيمته أو إهماله . حتى البلدان مثل اليونان ، التي تعتمد تقليديًا على قطاعها الزراعي ، أعادت في العقود الماضية تنظيم سياسات النمو الخاصة بها لصالح قطاعات الصناعة و / أو التجارة و / أو الخدمات وفقًا للاتجاهات الاقتصادية العالمية. ومع ذلك ، فإن اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 أعاد قضية الحكم على أولويات التنمية وتقييمها (كروغمان ، 2013)، حيث انتشرت الأزمة على مستوى العالم وأثرت بشكل خاص على أوروبا ، وخاصة دول جنوب أوروبا حيث لا تزال الزراعة تلعب دورًا أكثر أهمية من دول شمال أوروبا (Loiso،2019،482).

تقليديا ، تعتبر الزراعة على أنها القطاع الذي يوفر الغذاء على مستوى العالم ؛ على الرغم من أنه في الاقتصادات المعاصرة ، توجد مناقشات طويلة حول دورها التاريخي غير المباشر ، بما يتجاوز الدور التقليدي المتصور حيث كانت العولمة وزيادة تجارة المنتجات الزراعية من الأسباب الأولى التي أطلقت مناقشات جادة ، وحالياً ، تعيد الأزمة الاقتصادية العالمية التشكيك في دور الزراعة (Erol،2011،43).

أحد الأهداف المركزية لكل دولة تسعى للنمو الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق دخل مرتفع لمواطنيها. تلعب الزراعة دورًا حاسمًا في تحويل استراتيجيات الاقتصاد للوصول إلى ذلك الهدف بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية الأساسية الأخرى مثل ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية . لذلك ، من أجل القضاء على الجوع ونقص التغذية مع تسريع النمو الاقتصادي ، يجب أن يصبح التحول للاقتصاد الزراعي حقيقة واقعة . يؤكد Justin[29] (2018) أن الدول التي حققت نمواً اقتصادياً جيداً ودخلاً عالياً لأفرادها قد بدأت اقتصادها بالزراعة، ثم مرت بتحول اقتصادي أدى إلى تسريع النمو وخفض الجوع ونقص التغذية .

[29] جاستن ييفو لين Justin Yifu Linهو عميد معهد الاقتصاد الهيكلي الجديد ، وعميد معهد التعاون والتنمية فيما بين بلدان الجنوب ، وأستاذ وعميد فخري لكلية التنمية الوطنية بجامعة بكين .وهو عضو في مجلس القيادة لـCompact2025 .

وقدم Justin أمثلة على ذلك التحول الاقتصادي في الصين حيث كان النمو السريع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الحالي من 155 دولارًا أمريكيًا إلى 8123 دولارًا أمريكيًا بين عامي 1978 و 2016 نتيجة لهذا النوع من التحول. كما أكد أن التحول الاقتصادي أو ما يسمى الهيكلي يعني تحول البلد في المساهمة النسبية للتكنولوجيا والقطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالتحول التكنولوجيا التقليدية إلى التكنولوجيا الحديثة ومن الزراعة إلى الصناعة والتصنيع ، ثم اخيراً إلى اقتصاد خدمة الدخل. مؤكداً أنه لكي تنجح هذه العملية ، يجب تحديث القطاع الزراعي، حيث يهيئ التحديث الزراعي الظروف للتصنيع من خلال زيادة إنتاجية العمالة ، وزيادة الفائض الزراعي لتراكم رأس المال ، وزيادة النقد الأجنبي عن طريق الصادرات .يساعد التحديث أيضًا في تحقيق الأهداف الإنسانية من خلال زيادة دخل وإنتاجية المزارعين، وخفض أسعار المواد الغذائية ، وتحسين التغذية (Lin ،2018،21).

تؤدي زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل إلى زيادة قدرة المستهلكين على شراء السلع المصنعة والاستثمار في تحديث الزراعة . مع زيادة إنتاجية الزراعة ، تنتقل العمالة الزائدة من وظائف المزارع الريفية إلى وظائف التصنيع في المناطق الحضرية، في حين أن نتيجة هذه المرحلة هي انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة .

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، هناك إدراك متزايد من جانب السياسات الحكومية المختلفة بالدور المستمر للتنمية الزراعية والريفية في البلدان منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل في جميع الأقاليم. في افريقيا ظلت مساهمة الزراعة في تلبية الاحتياجات الغذائية للمساهمة في التنمية الاقتصادية من الاهتمامات الشاملة الرئيسية لما لا يقل عن عشرين عاما. واستمرت الزراعة تمثل قطاعا هاما للتنمية حتى بصرف النظر عن إنتاج الأغذية .وسوف تواصل معظم البلدان الأفريقية، مع تضاؤل توقعات التصنيع السريع، الاعتماد مع الزراعة باعتبارها أداة التنمية في المستقبل القريب. أما في آسيا، ظهرت توقعات كبيرة بتناقص دور الزراعة في التنمية القومية نتيجة لتوسع البلدان السريع في التصنيع. غير أن الكثير من البلدان بدأ يعيد التفكير، بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية، في الدور الذي يمكن أن تضطلع به

الزراعة في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلية، وتزويد الصناعات الزراعية بالمدخلات، والتخفيف من وطأة البطالة في الريف. وبوسع الزراعة أن تضطلع بدور "الاحتياطي" الاقتصادي في أوقات الأزمة من حيث توفير فرص العمل والإمدادات الغذائية. أما في أمريكا اللاتينية، تتمثل القضايا الرئيسية في التكامل الأفقي للزراعة، والتحول في التركيب القطاعي من الإنتاج الأولي إلى الصناعات الزراعية التي تتمتع فيها بلدان أمريكا اللاتينية بميزة نسبية منذ وقت طويل. وفي نفس الوقت، تواصل البلدان العمل وفق اقتصاديات زراعية مزدوجة القطاع حيث توجد جيوب واسعة من المزارعين الفقراء في الموارد، وفقراء الريف الذين يحتاجون إلى سبل عيش أفضل تعتمد على الأراضي الأكثر ضماناً. أما في أوروبا الشرقية والوسطى، انصب التركيز الغالب في السياسات الزراعية، خلال العقد الماضي، على التعامل مع الخصخصة، والاستعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي نفس الوقت، تكافح الملايين من المزارع الأسرية الصغيرة للبقاء على قيد الحياة، وظلت أساليب الزراعة المستدامة بمثابة كماليات بالنسبة للكثير . في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، والساحل الآسيوي المطل على المحيط الهادي والبلدان المتقدمة صناعيا في الأماكن الأخرى، يعتمد عدد قليل نسبيا من السكان بصورة مباشرة على الزراعة أو موارد الأراضي. ففي هذه البلدان، تسند الأولوية لتركيبة معقدة من الوظائف من بينها الإنتاج الغذائي والبيئة والنواحي الترويحية والثقافية (الفاو،2000).

في بريطانيا، في عام 1939 "كان هناك ما يقرب من نصف مليون مزرعة في بريطانيا، وكان معظم هذه المزارع عبارة عن وحدات صغيرة مختلطة تضم أبقارا وأغناما وخنازير ودواجن بالإضافة إلى بعض المحاصيل. وكان المزارعون يحتاجون، قبيل عصر حماية الدولة، إلى زراعة مجموعة من المنتجات لضمان الأمن المالي. فإذا انهارت أسعار أحد المنتجات، كانت المنتجات الأخرى متوافرة لحمايتهم من الإفلاس. وكان هذا الهيكل المزرعي المختلط مستقرا للغاية من الناحية الاقتصادية. كما استطاع أن يوفر مناطق ريفية نشطة وجذابة وغنية بالحياة البرية، وخالية إلى حد كبير من التلوث. وفي نفس الوقت، كان ما يقرب من مليون عامل يعملون طوال الوقت أو لبعض الوقت في المزارع البريطانية .وعلى ذلك، كان ما يقرب من 1.5 مليون أسرة قادرة على الحصول على جميع سبل معيشتهم أو جزء منها من الأراضي، مع

تحقيق المنافع البيئية باعتبارها إضافة "مجانية". ولم يحدث إن كان الريف البريطاني بهذا الوضع الجيد من قبل. ولم يحدث أن عزز من قبل مثل هذا التنوع الغني في الموائل و الأنواع Harvey،1997،(9).

أما في أندونيسيا، أصبحت حدائق المطابخ المنزلية متطورة بشكل كبير في جزيرة جافا في إندونيسيا حيث تسمى Peekarangan ، في إحدى هذه الحدائق المنزلية يوجد نحو ستة وخمسين نوعاً مختلفا من النباتات المفيدة المستخدمة في الغذاء و التوابل، والبعض لأغراض الدواء، والبعض لأعلاف الحيوانات . وكان معظم هذه النباتات لاستهلاك الأسرة إلاّ أنه كان يجري مقايضة البعض الآخر مع الجوار فضلاً عن بيع جزء منها. وكانت المزارع مزروعة بصورة كثيفة لدرجة أنها كانت تبدو للمشاهد العابر وكأنها غابة صغيرة. ويظهر التحليل الدقيق لهذه الظاهرة أن التنوع العالي في الحدائق المنزلية يقابله ارتفاع مستويات الإنتاجية والاستقرار والاستدامة والمساواة (Gordon،1997،177).

في كينيا، كان هناك نتائج ايجابية لزيادة كثافة سكان الريف تشمل في ماشكوس (التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة) الاستقرار، وإصلاح التدهور الذي حل بالأراضي، وزيادة الاستثمارات في تحسين الأراضي، والتغيير التكنولوجي، وارتفاع إنتاج الأرض والفرد، وتنويع الزراعة والدخل، وتناقص التعرض للأزمات الغذائية (Mortimore،1998،196).

أما في اليابان، "تضم حقول الأرز منشآت تحتفظ بكميات كبيرة من المياه. تسهم حقول الأرز في خفض مخاطر الانزلاقات الأرضية والفيضانات. وإذا حسبت هذه العملية من ناحية القدرة على حفظ المياه، فإن وظيفة حجز المياه في حقول الأرز في اليابان تبلغ ما يقرب من 5 مليارات متر مكعب، وهو ما يزيد بأكثر من ثماني مرات على القدرة التخزينية لأكبر سد في اليابان. وتشير إحدى الدراسات إلى أن القيمة النقدية لهذه الوظائف المتعددة مثل صيانة الأراضي من جانب حقول الأرز في اليابان تزيد على 4.6 تريليون ين سنوياً وهو ما يتجاوز بكثير مجموع قيمة إنتاج الأرز البالغ 3 تريليون ين سنوياً. (WT/CTE/W/107)،1999.

في اليونان، الزراعة مدعوة لأن تصبح رائدة في الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد بغض النظر عن أدائها ومساهمتها في الاقتصاد ؛ مع الأخذ في الاعتبار أن الزراعة لا تزال قطاعاً يعاني العديد من المشاكل المحددة . ولكن في إطار أزمة اليونان التي بدأت منذ أواخر عام 2009، لا يمكن تصور دور الزراعة ومساهمتها بشكل كامل سواء من خلال نهج السوق النقدي أو من خلال النهج الذي ينتقد الأسواق العالمية والطريقة التي تعمل بها إذ يعتبر نهج السوق الزراعة قطاعًا تنافسيًا يعمل وفقًا لمبادئ المنافسة الكاملة ويستخدم الموارد بكفاءة لتحقيق أقصى قدر من الربح ، مما يشير إلى أن أوجه القصور الحالية في الزراعة ترجع إلى الاختلالات التي خلقتها السياسات الزراعية (مثل الإعانات) وعدم الكفاءة من معظم المزارع (Blandford،2006). في المقابل ، يدعم النهج الهيكلي المتكامل أن الزراعة لها خصائص فريدة ولا يمكن رؤيتها وتقييمها فقط من خلال الخصائص المالية المطلقة (الفاو،2022).

2-1-6 تصنيف الدول العالمية من حيث الإنتاج والعمل الزراعي

الزراعة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . فهي المصدر الرئيسي للتوظيف والدخل والغذاء، وهذه الاحتياجات الأساسية تلبيها الزراعة في جميع أنحاء العالم . ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تبلغ نسبة السكان الزراعيين 67% من إجمالي السكان . وسجلت 39.4% من الناتج المحلي الإجمالي وأن 43% من إجمالي الصادرات تشمل السلع الزراعية (الفاو،2021).

جدول(2-1-1): ترتيب البلدان في العالم وفق الانتاج الزراعي الأعلى.

الترتيب	البلد
1	الصين
2	الولايات المتحدة الامريكية
3	البرازيل
4	الهند
5	روسيا
6	فرنسا
7	المكسيك

8	اليابان
9	ألمانيا
10	تركيا

المصدر: بيانات منظمة الفاو لمتوسط الانتاج الزراعي لبلدان العالم خلال الأعوام 2010–2023..

تمتلك الصين 7% من الأراضي الصالحة للزراعة، وبذلك تغذي 22% من سكان العالم .في القرن العشرين، كافحت الصين لإطعام عدد كبير من سكانها .وبعد ذلك، أدى تحديث السياسات والتقنيات الزراعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والنمو في الصين على نطاق واسع.

تشتهر الولايات المتحدة بعلومها الزراعية وتوفر بعض التقنيات الزراعية المتقدمة في العالم .لقد أثبت أنه نموذج يحتذى به للعديد من البلدان في قطاع الزراعة، وتتطور الزراعة في الولايات المتحدة باستمرار بمعدلات متزايدة .يشير التطوير هنا إلى التربة العلمية، وتحليل المحاصيل، والآلات الأكثر ابتكارًا، وزيادة استخدام أجهزة الكمبيوتر.

تعتبر البرازيل تاريخياً من أفضل الدول الزراعية التي يعتمد عليها اقتصادها .حوالي 41٪ من إجمالي الأراضي مشغولة بالزراعة في البرازيل .تبلغ مساحتها الإجمالية 2.1 مليار فدان وتبلغ المساحة التي تشغلها الزراعة حوالي 867.4 مليون فدان في البرازيل .كانت أولوية الإنتاج الأولية للبلاد هي قصب السكر .بدأت البرازيل الزراعة منذ حوالي 12000 عام، حيث كانت تنتج العديد من المحاصيل بما في ذلك البطاطا الحلوة والذرة والفول السوداني والتبغ وغيرها الكثير.

توفر الزراعة الهندية حوالي 58% من سبل العيش للهنود .في البيانات الأخيرة، تعد الزراعة المصدر الرئيسي للدخل لنصف السكان حيث تساهم بنسبة 17% إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي .والهند هي أكبر منتج لمعظم الفواكه في العالم التي تشمل الموز والجوافة والمانجو والليمون والبابايا والخضروات بما في ذلك الحمص .أنتجت الهند أيضًا بهارات تشمل الزنجبيل والفلفل والفلفل الحار.

في روسيا، تم تخصيص 13٪ من الأراضي الزراعية لإنتاج الشوندر السكري والقمح والبطاط، أما الحبوب الرئيسية هي القمح والشعير والشوفان والذرة. تعمل روسيا بشكل رئيسي في الاقتصاد الصناعي،

ولديها صناعة زراعية ضخمة .حوالي 6٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي تحتلها الصناعة الزراعية . وبهذا توفر الصناعة الزراعية الروسية 16% من فرص العمل لعامة السكان.

الجدول (2-1-2): البلدان التي تتصدر العالم بعدد العاملين في القطاع الزراعي في عام 2019

الترتيب	البلد	عدد العاملين في الزراعة	نسبة العمالة في الزراعة من مجمل العمالة
1	الهند	272M	43%
2	الصين	229M	25%
3	أثيوبيا	59M	66%
4	اندونيسيا	51M	29%
5	باكستان	40M	36%
6	نيجيريا	40M	35%
7	الكونغو	36M	63%
8	بنغلاديش	36M	39%
9	تانزانيا	32M	65%
10	فيتنام	27M	38%

. المصدر: بيانات البنك الدولي(2020).

وفقاً لبيانات البنك الدولي عن احصائيات عام 2019، تتصدر الهند والصين الترتيب مع 272 مليون و 229 مليون شخص يعملون في الزراعة كونها الدول الأكثر اكتظاظا بالسكان، وعلى الرغم من أن البلدان في أفريقيا لديها عدد أقل من العمال الزراعيين، إلا أن نصيبها من العمالة في قطاع الزراعة أكبر بكثير . حصلت إثيوبيا (66%) وتنزانيا (65%) على أعلى حصة من العمال الزراعيين بين البلدان الأكثر اكتظاظًا بالسكان، وتقترب منها البلدان الأفريقية الأخرى ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 60٪ من إجمالي سكان منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا يتألف من مزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث يأتي حوالي 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى مباشرة من الزراعة .وفي المقابل، تمثل الزراعة فرص عمل أقل بكثير في البلدان

ذات الدخل المرتفع .لدى كل من الولايات المتحدة واليابان ما يقدر بنحو 3 ملايين عامل زراعي، وهو ما يمثل 3% و4% فقط من إجمالي السكان العاملين، على التوالي(بيانات البنك الدولي،2020).

2-1-7 تحديات القطاع الزراعي في العالم

يعاني القطاع الزراعي العالمي العديد من التحديات والمصاعب ولعل من أهمها التغيرات المناخية، وتناقص مساحة الأراضي المزروعة، وتزايد النمو السكاني في العالم، وفقدان التنوّع البيولوجي وانخفاض معدل الاستثمار في الزراعة (Ogoyi،2023).

تعتمد الزراعة بشكل كبيرٍ على الظروف المناخية والطقس، يمكن أن يترتب على الجفاف المطوّل أو هطول الأمطار الغزيرة تداعياتٌ مدمرة على صحة التربة وخصوبتها، مثلاً، من المتوقع أن ينخفض متوسط غلة المحاصيل العالمية للذرة بنسبة 24٪ بحلول 2050. تعد الذرة من المواد الغذائية الأساسية في معظم البلدان وتُزرع في جميع أنحاء العالم، ولكن يتم إنتاج الكميات الأكبر منها في الدول القريبة من خط الاستواء، بما في ذلك أمريكا الشمالية والوسطى وغرب إفريقيا وآسيا الوسطى والبرازيل والصين. عموماً، يبقى النشاط الزراعي يواجه مصاعب التغيرات المناخية وهو أيضاً أحد المساهمين الرئيسين في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية. في الواقع، تسهم الزراعة بما يقرب من ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ، وهو السبب الذي يجعل توسيع نطاق الممارسات البديلة الأكثر استدامةً أحد الخيارات ذات الأولوية والأهمية العالية تعد أنماط الطقس المتغيرة والظواهر المناخية المتطرفة وحالات الجفاف الناجمة عن تغير المناخ من بين العوامل الرئيسة المؤدية إلى انعدام الأمن الغذائي. تؤثر كل هذه الأحداث بشدة في إنتاج الغذاء وغيره من المنتجات الزراعية الأخرى، لأنّها تحدّ بشكلٍ كبير من جودة الموارد وتوافرها وإمكانية الوصول إليها، وتهدد استقرار النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم(Ogoyi،2023) .

أيضاً يشكل تراجع مساحة الأراضي الزراعية تحدياً كبيراً، رئيسياً، حيث أنّه من مجموع 1.38 مليار هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة في جميع أنحاء العالم، تعرّض أكثر من ثلثها للخطر بشكلٍ لا رجعة فيه منذ عام 1961 بسبب تحويل الأراضي على نطاق واسع والأساليب الزراعية التقليدية مثل الزراعة

الأحادية والحراثة المكثّفة وتحويل الأراضي التي تؤدي إلى تآكل التربة والتصحر وتملح التربة. في عام 2011، أبلغت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عن تراجعٍ بمقدار 54 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة عبر البلدان المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب آسيا. وفي الوقت نفسه، وصلت بالفعل بعض البلدان في شرق وشمال إفريقيا وكذلك جنوب آسيا إلى الحدّ الأقصى من الأراضي الصالحة للزراعة. عموماً، يتم استخدام 12٪ فقط من سطح الأرض ككل لإنتاج المحاصيل ومن غير المرجّح إمكانية زيادة هذه النسبة بسبب استمرار معدلات التحضر. يمثل ما تقدم أسباب رئيسة تسهم في استمرار الضغط للحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة القائمة، على الرغم من أنّ معظمها بدأ بالفعل في التدهور.

يمثل النمو السكاني المتزايد في العالم أحد التحديات الرئيسة للقطاع الزراعي على مستوى العالم. في عام 2022، بلغ عدد سكان العالم 8 مليارات نسمة، وإذا استمر النمو بنفس بالمعدل نفسه، فسوف يتضاعف في الخمسين سنة القادمة. توجد عدة أسبابٍ مسؤولةٌ عن هذا النمو غير المسبوق مثل: مستويات الخصوبة المرتفعة والزيادات الهائلة الكبيرة في متوسط عمر الإنسان وذلك ناتجٌ عن بفضل التقدم الملحوظ في الصحة العامة والطب وكذلك التغذية والنظافة الشخصية. يؤدي النمو السكاني السريع هذا إلى حدوث زيادةٍ مباشرة في الطلب على الغذاء، وإذا لم تستطع الزراعة مواكبة ذلك التغير، فسيصاب المزيد من الناس بالجوع. تؤكد الأرقام الحالية هذا الأمر. ففي عام 2021، عانى ما يصل إلى 828 مليون شخص في العالم من الجوع، بزيادة قدرها 46 مليون مقارنة بالعام السابق. يستدعي ذلك أن يحقق القطاع الزراعي قفزاتٍ كبيرة في مستويات الإنتاجية لمنع وقوع الكارثة بسبب ندرة الأراضي الصالحة للزراعة بالفعل كافية ، إلى جانب الآثار الأخرى لتغير المناخ على الموارد الغذائية. إضافةً لما تقدم، يمكن أن يكون للتزايد المستمر في عدد سكان العالم آثارٌ سلبية أخرى مثل نقص الموارد المائية. تستهلك الزراعة بالفعل 70٪ من إجمالي المياه العذبة المستخدمة على هذا الكوكب.

فيما يتعلق بالتنوّع البيولوجي، من غير المتوقع استمرار أنظمةٍ بيئية صحية لتوفير الطعام الذي نأكله أو الهواء الذي نتنفسه بمعزلٍ عن استمرار وجود مجموعةٍ واسعة من جميع أنواع الحيوانات أو النباتات

أو الكائنات الحية الدقيقة. تعد التربة هي أحد المستودعات العالمية الرئيسة للتنوّع البيولوجي حيث تبين الأرقام أنّ 25٪ من أنواع الحيوانات على الأرض تعيش تحت الأرض و 40٪ من الكائنات الحية في النظم البيئية الأرضية على اتصالٍ بالتربة في مرحلةٍ ما خلال فترة مدة وجودها. تعد الخسارة الواسعة للتنوّع البيولوجي في الزراعة مثالاً على ما يسميه علماء الأحياء بالتآكل الجيني، وهي عمليةٌ تؤدي إلى فقدان نوعٍ بأكمله. على سبيل المثال، في أمريكا الشمالية القديمة عندما تمّ إدخال الذرة، وهي نوعٌ موطنه أمريكا الوسطى، بدأت عملية استبدال عددٍ من النباتات المستأنسة. يمكن أن يحدث التآكل الجيني أيضاً داخل ضمن الأنواع. على سبيل المثال، في الهند، من بين 400000 نوعٍ من الأرز كانت موجودة في الأصل، لم يبقَ اليوم سوى حوالي 30000 نوعاً. يحدث التآكل الجيني على امتداد زمنٍ طويل ، ومع ذلك تسارعت هذه العملية لعدة أسبابٍ منها ما هو مرتبطٌ بالأنشطة البشرية في مجال الزراعة مثل تزايد استخدام البذور المهجنة والتعديل الوراثي في القرن العشرين. في بعض أجزاء العالم، يمكن أن يشعر الناس بالفعل بالآثار السلبية لفقدان التنوّع البيولوجي على حياتهم وأنظمتهم الغذائية. في غامبيا، على سبيل المثال، دفعت الخسائر الكبيرة في الأغذية البرية المجتمعات المحلية إلى اللجوء إلى الأطعمة المُصنّعة صناعيًا لتكملة وجباتهم الغذائية، كما أبلغ العديد من البلدان بما في ذلك أيرلندا والنرويج وبولندا وسويسرا عن حدوث انخفاضٍ في أعداد النحل الطنان. وفي عُمان، أدى فقدان أعداد الملقحات بسبب الحرارة الشديدة المرتبطة بتغير المناخ إلى تراجع الأغذية البرية، وكذلك التين والتوت.

يضاف إلى كل تلك التحديات تراجع مستويات الاستثمار في الزراعة على مستوى العالم، حيث يؤدي القطاع الزراعي دورًا لا غنى عنه في مجتمعاتنا، فهو ليس فقط مصدرًا للمواد الخام، مثل القطن والسكر والخشب، فهو أيضاً محركٌ رئيس ويؤمن فرص العمل لكثيرٍ من الأفراد وغيرها. .غالبًا ما تُظهر البلدان ذات القطاعات الزراعية القوية مستوياتٍ أعلى من الصحة ومستويات المعيشة الأمر الذي يشير إلى علاقة الارتباط بين التطور الزراعي والتحسّن في مستويات المعيشة

على الرغم من الأعداد الكبيرة من الأبحاث التي تشير إلى الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة، ما تزال عمليات الاستثمار هذه غير شائعة نسبياً. يعني الاستثمار في الزراعة بشكلٍ أساسي وضع توظيف رؤوس الأموال وراء في إنتاج الغذاء والمحاصيل ومعالجته وتوزيعه. قد يمكن تفسير عدم شيوع هذه الممارسات بسبب عدم جاذبية الاستثمار الزراعي للمستثمر العادي مقارنةً بمجالات الاستثمار الأخرى لأنها تتطلب التزامًا كبيرًا برأس المال، كما أن وقت وتكاليف تشغيل مزرعة أو تأجيرها غالبًا ما تكون كبيرة أيضاً. كما تمثل الزراعة سوقًا ذات أسعارٍ متقلبة جداً ، وعادةً ما يكون دخلها منخفضًا (Ogoyi،2023).

المبحث الثاني
العلاقات التشابكية لقطاع الزراعة مع القطاعات الأخرى في سورية (2000-2020)

يهتم هذا المبحث بتحليل الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة وتطوره خلال مدة الدراسة من خلال تحليل دور القطاع الزراع في الناتج المحلي الاجمالي وعلاقاته التشابكية مع قطاعات الصناعة والتجارة والتشغيل.

2-2-1 مقدمة

يشكل القطاع الزراعي قاطرة الاقتصاد السوري، وله الأولوية في التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الذي يمثل العامل الرئيس لدعم الأمن الاقتصادي، وتعتبر الزراعة بشكل عام أحد أهم مكونات الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي وهي مع الصناعة تُمَثل القاطرة الرئيسة للتنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي . وتحتل الزراعة في سورية موقعاً استراتيجياً لأنها توفر الغذاء للشعب وتُجَنّب البلاد الضغوط السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول المستوردة للمواد الغذائية، وتتيح فرص عمل كبيرة لقطاع واسع من المواطنين، وتؤمن المواد الأولية ذات المنشأ النباتي والحيواني للصناعات التحويلية، وتوفّر القطع الأجنبي من خلال تصدير فائض الإنتاج (موقع وزارة الزراعة السورية – دائرة الانتاج العضوي،2023).

حثت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الدول المشاركة في مؤتمرها الدولي في العام 2023 على دعم الاستثمار الزرعي في سورية بصفته محركاً للاستقرار والتعافي. وقال نائب المدير العام للبرامج في الفاو دانيال غوستافسون في المؤتمر المنعقد في بروكسل: "على الرغم من النكسات الكبيرة في سورية ، تواصل الزراعة تقديم ما يقارب نصف الإمدادات الغذائية في البلد، وتشكل سبيل النجاة للملايين من السوريين المستضعفين. وهذه شهادة قوية على قدرة شعب سورية وقطاع الزراعة على الصمود"(الفاو، الاستثمار في الزراعة ضروري لمستقبل سورية .،2018).

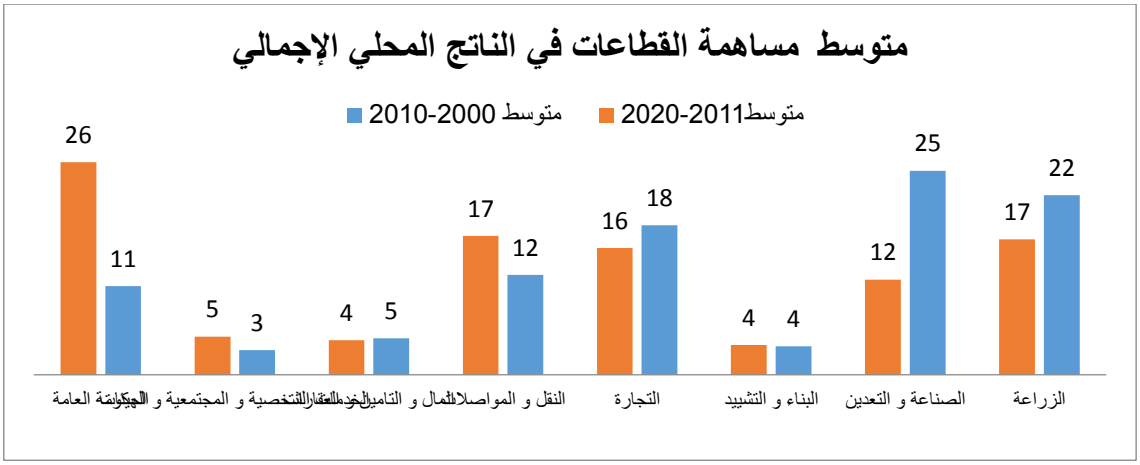
وفقاً للتقارير الدولية تؤدي الزراعة دوراً رئيساً في الاقتصاد السوري حيث تساهم في الناتج المحلي والعمالة 30-25% وتحتل المرتبة الثانية بعد النفط من حيث الإيرادات التصديرية بينما تشكل علاقاتها مع

القطاعات الأخرى المصدر الأكثر أهمية لتشجيع الفعاليات الصناعية والتجارية. خلال العقود الماضية –التي سبقت مرحلة الأزمة– تمكنت الزراعة من النمو بشكل يسّر لها تغطية الاحتياجات الناتجة عن زيادة عدد السكان بمعدل أربعة أضعاف مما حسن درجة الاكتفاء الذاتي من القسم الأكبر من المواد الغذائية الرئيسة و شجع الصادرات التقليدية مثل القطن بالإضافة إلى دخول أسواق تصديرية جديدة مثل أسواق القمح و الخضار والفواكه . كما أدت هذه النتائج إلى ضمان توفر المواد الغذائية على مستوى الفرد مقارنةً بما يحصل عليه الفرد في البلدان النامية من حيث السعرات الحرارية (سلسلة الفاو للسياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية–الزراعة السورية على مفترق الطرق،23،2003)

2–2–2 دور الزراعة في الناتج الاجمالي المحلي

وفقاً للتحليل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في سورية خلال أعوام الدراسة وتحديداً قطاع الزراعة الذي تم انجازه في الفقرة (1–2–2) من المبحث الثاني في الفصل الأول من هذه الأطروحة، يعد القطاع الزراعي هو المشغل الأساسي للقوى العاملة في الريف، كما أنه مصدر لتشغيل قطاعات النقل والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية. تباينت نسبة مساهمة القطاع الزراعي خلال الأعوام (200–2020) وفقاً لتغير الإنتاج الزراعي بفعل الجفاف والتغيرات المناخية وتغير نسب مساهمة بقية اقطاعات وفق الناتج المحلي(قطنا،2،2016) . تأثر قطاع الزراعة بشكل واضح بفعل الأزمة في سورية نتيجة توقف كثير من المزارعين عن الاستثمار في الزراعة نتيجة انعدام الأمن وفقدان المعدات المستخدمة وتضاعف أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة حيث ارتفع الفاقد في الإنتاج الزراعي بعد الحرب من 14% حتى 30% فضلاً عن هجرة العديد من المهندسين والعمال الزراعيين (عيسى،11،2019).

يبين الشكل (2–2–1) متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي في في سورية خلال أعوام الدراسة (2000–2020) وذلك على مرحتين : مرحلة ما قبل الحرب في سورية (2000–2010) ومرحلة ما بعد الحرب (2011–2020).



الشكل(2-2-1): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في سورية (2000-2020). المصدر: الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء- احصائيات أعوام الدراسة.

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية لاسيما أنّ سورية تمتلك كثيراً من مقومات نجاح الزراعة ، بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي 22% خلال الأعوام (2000-2010) ولكن تراجعت هذه النسبة حتى 17% في مرحلة ما بعد الحرب.

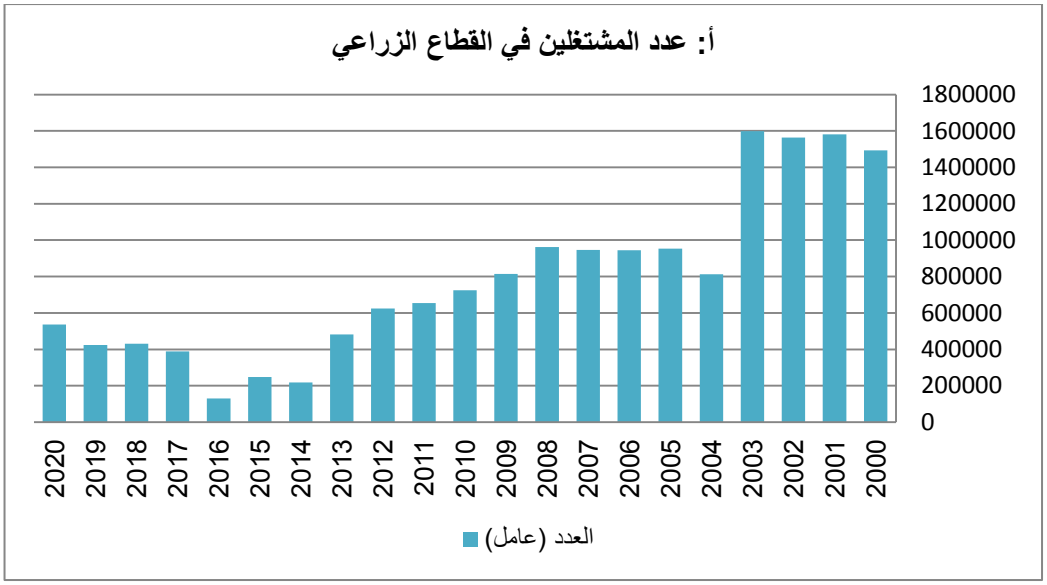
حصل تذبذبٌ كبير في معدل نمو قطاع الزراعة خلال تلك المدة نفسها ويمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل تدهور فيها هذا المعدل كثيراً. المرحلة الأولى في عامي 2006 و 2007 وفيهما عانت المنطقة من جفافٍ شديد انخفض معه إنتاج المحاصيل الأساسية بنسبٍ كبيرة، المرحلة الثانية خلال الأعوام (2012-2014) وفيها خرجت مساحاتٌ زراعية كبيرة في محافظات حلب وريف دمشق والمنطقة الشرقية من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بفعل الحرب وسيطرة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون على تلك الأراضي وإنتاجها. ورغم التعافي الذي شهده هذا القطاع خلال الأعوام 2016 -2017 بفعل عودة بعض الأراضي إلى سيادة الدولة إلا أنّ سرقة المحاصيل الأساسية لاسيما القمح والشوندر السكري من قِبل الجماعات الخارجة عن القانون في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية أدى إلى انتكاسةٍ جديدة في معدل النمو الاقتصادي لقطاع الزراعة لعام 2018. (عيسى،14،2023).

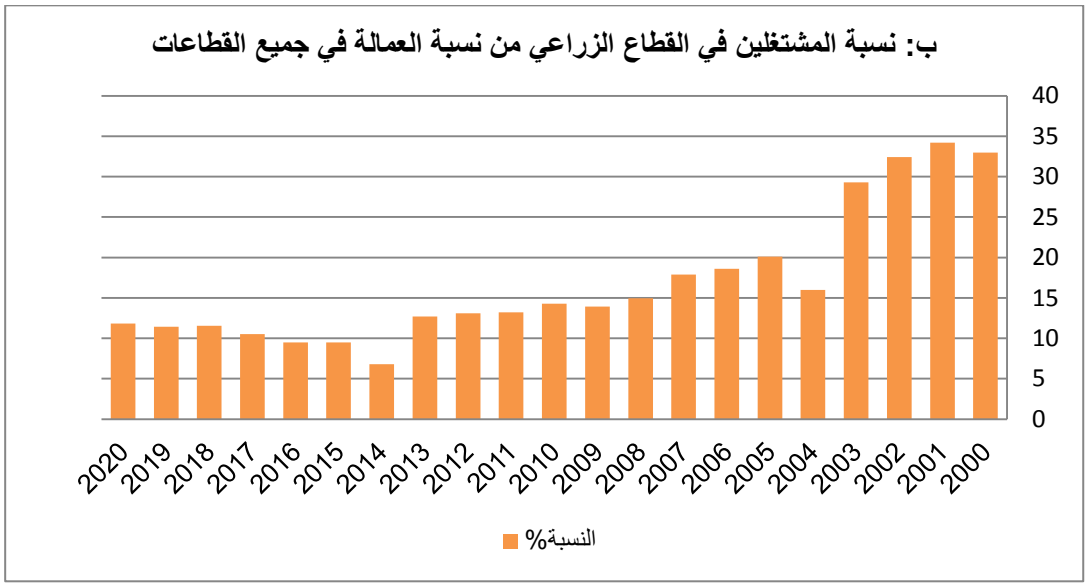
2-2-3 دور قطاع الزراعة في تأمين فرص العمل

يتمتع العمل في النشاط الزراعي بطابع خاص بسبب صعوبة طبيعة العمل والانتاج الموسمي وتأرجح المردود الاقتصادي للعاملين فيه. تتأثر العمالة الزراعية في الدول النامية بالوضع الاقتصادي السائد، ففي فترات الانتعاش الاقتصادي تنتقل العمالة من القطاع الزراعي المتقلب الظروف إلى قطاعات اقتصادية أخرى أكثر استقراراً أما في فترات الظازمات الاقتصادية يعتبر القطاع الزراعي القطاع الاحتياطي للعمالة وترتفع فيه نسبة العمالة (أطوز ودريباتي، 2021،59).

لم ينطبق المعيار أعلاه على الوضع في سورية نتيجة تأثر عوامل القطاع الزراعي على الرغم من حالة الاستقرار الأمني خلال المرحلة الأولى (2000-2010) إلا أن فرص العمل شهدت تبدلاً واضحاً في التوزع الهيكلي بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وقد كان لارتفاع النمو السكاني في عقد الثمانيات والنصف الأول من عقد التسعينيات أثر كبير في ارتفاع معدل نمو السكان في سن العمل خلال تلك المرحلة. ووفق واقع المشاركة بالنشاط الاقتصادي فعلياً فقد انخفض معدل النشاط الاقتصادي المنقح من حوالي % 53 عام 2000 إلى حوالي % 47 عام 2005 وإلى حوالي % 43 عام2010 . وعلى الرغم من تحقيق نمو في الاقتصاد السوري خلال تلك المرحلة إلا أن هذا النمو ترافق مع عدد المظاهر السلبية في مقدمتها تركز النمو في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية. تأثر التشغيل في قطاع الزراعة بكل تلك العوامل لاسيما في فترات الجفاف وهجرة العمال الزراعيين نحو المدن إضافة إلى منعكسات الازمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 (جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،2018،16) .

يبين الشكل (222) تغيرات العمالة في القطاع الزراعي في سورية خلال مرحلة ما قبل الازمة ونسبة تلك العمالة من مجمل العمالة في سورية في كافة الأنشطة.





الشكل (2-2-2) : تغيرات العمالة في القطاع الزراعي في سورية خلال مراحل الدراية (2000-2020):

أ: عدد اعمال، ب: نسبة العمالة. المصدر: إنشاء الباحثة نسبة إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء -جداول احصائية متعددة.

يُلاحظ خلال المرحلة الاولى وجود توافق في تغيرات الخط البياني بالنسبة لعدد المشتغلين في الزراعة ونسبة العمالة الزراعية مما يعني أن هناك عوامل أساسية مؤثرة ترتبط بقطاع الزراعة بشكل محدد بعيداً عن العوامل الاخرى التي من الممكن أن تكون مؤثرة في النهج الاقتصادي العام. بلغت نسبة المشتغلين في الزراعة في عام 2000 حوالي 33% من اجمالي القوى العاملة في جميع القطاعات، انخفضت في عام 2004 لتصل حتى 16% أي ما يقارب النصف على الرغم من ارتفاع اجمالي القوى العاملة في ذلك العام مما يعني أن هناك

تدني في مستوى العمالة في قطاع الزراعة على حساب ارتفاعها في القطاعات الأخرى. من الممكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أساسية في مقدمتها تضاعف كلفة الانتاج الزراعي بعد العقوبات التي فرضت على سورية بعد حرب العرق في عام 2003، كما أن اتجاه السياسة الاقتصادية السورية نحو التحرير التجاري المتسرع لاسيما نحو الاقتصاد التركي كان له أثر سلبي في نسبة العمالة في القطاع الزراعي (جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،16،2018). وعلى الرغم من وجود تحسن نسبي في نسبة العمالة الزراعية في الأعوام اللاحقة إلا أنه عاد للانخفاض في عام 2008 والأعوام اللاحق نتيجة حالة الجفاف التي ألحقت ضرراً كبيراً في القطاع الزراعي وسببت انتقال جديد للعمالة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى حتى وصلت نسبة العمالة في القطاع الزراعي حوالي 14.3% من مجمل القوى العاملة.

أما في مرحة ما بعد الازمة (2011–2020)، استمر الانخفاض في العمل في القطاع الزراعي بسبب ظروف الحرب التي سببت تهالك العديد من المساحات الزراعية لتصل إلى نقطة انخفاض شديدة في عام 2014 حيث لم تتجاوز نسبة العمل في القطاع الزراعي 6.8 % حيث ضربت البلاد موجة جفاف جديدة كان لها اثر كبير على مستوى الانتاجية الزراعية، وعلى الرغم من موسم الامطار الوفير في عام 2015 إلا أن نسبة العمالة لم تتجاوز 9.5 % حيث كانت ما تزال معظم الاراضي الزراعية خارج سيطرة الدولة ولم تلحظ إلا تحسن نسبي في عام 2017 بعد عودة الأراضي الزراعية في المناطق الوسطى والشرقية بشكل تدريجي إلى سيطرة الدولة، ولكنها وحتى عام 2020 لم تتجاوز نسبة 11.84 %. بشكل عام وفقاً للتقارير غير الرسمية إن الدخل الآتي من الزراعة ومن الصناعات الغذائية والزراعية السورية يشكل نسبة هامة من مجمل الدخل المتولد في سورية في ظروف الأزمة، بنسبة قاربت 40% وهو يدل على أهميته وإمكاناته ودوره الاجتماعي في تأمين الدخل والأساسيات.

2-2-4 مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي مع قطاع التجارة

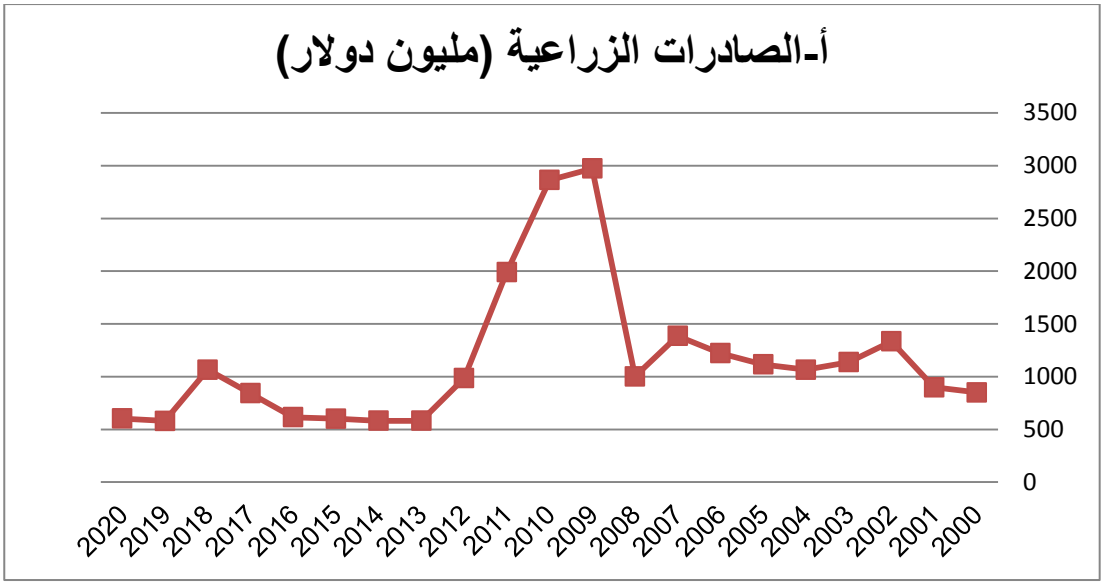
تساهم الزراعة في معظم الأنشطة التجارية في البلدان النامية، ولاسيما تلك البلدان التي تعانى نقص الأمن الغذائي أكثر من غيرها. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، تمثل المنتجات الزراعية نحو 8% من كل من الصادرات ومجموع التجارة بالبضائع. أما بالنسبة للبلدان التي ينتشر فيها الجوع أكثر من غيرها فيرتفع نصيب هذه السلع إلى ما يزيد على 20%. (تقرير منظمة الفاو، التجارة والأمن الغذائي: أهمية الزراعة والتجارة الزراعية في البلدان النامية، 2011،20).

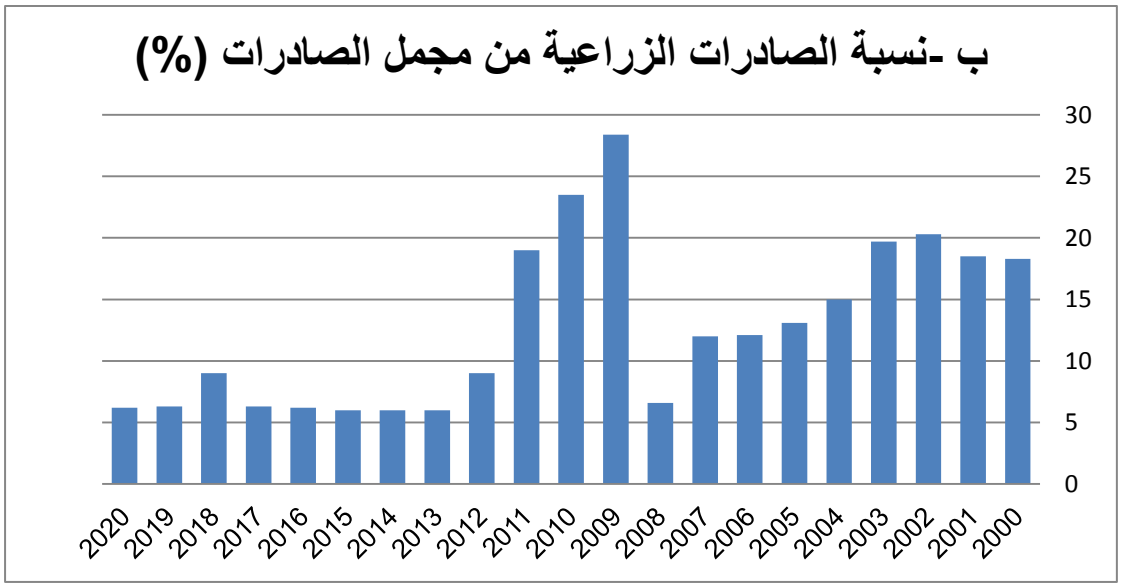
من الضروري البحث في هيكل التجارة الزراعية السورية تحديد ملامحه، خصائصه ونقاط القوه والضعف. لذلك لابد من تحديد خصائص الصادرات والمستوردات الزراعية السورية .

2-2-4-1 الصادرات الزراعية السورية

اعتمدت سورية وحتى الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على التخطيط المركزي وسيطرة شركات القطاع العام على النشاطات التصديرية، وقد أدت السياسات المعتمدة في تك المراحل السابقة إلى الحد من الصادرات الزراعية عن طريق استخدام أسعار الصرف والتعرفة الجمركية وممارسة نوع من الحماية للسلع المحلية بهدف تشجيع المنتجين على زيادة الانتاج، إلا أن ذلك شكل نوعاً من الضعف في قابلية المنتجات على المنافسة في الأسواق الخارجية. ومن العوائق الأخرى على التصدير قوائم من السلع التي كان يمنع تصديرها وأخرى يقيد تصديرها أو يحصر بشركات القطاع العام. ويعتمد التصدير أساساً على فكرة تصدير الفائض من السلع الزراعية بعد تأمين السوق الداخلية (الحسن،2009،43).

يبين الشكل (2-2-3) تطور كميات الصادرات الزراعية ونسبتها من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة (2000-2020).





الشكل (2-2-3) تطور الصادرات الزراعية ونسبتها من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة (2000-2020): أ-قيمة الصادرات، ب: النسبة المئوية من مجمل الصادرات. المصدر: إعداد الباحثة من التقارير الدورية للتجارة الزراعية- مركز الدراسات والبحوث الزراعية إضافة لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

خلال المرحلة الأولى: يلاحظ انخفاض تدريجي بقيمة الصادرات الزراعية ونسبتها من مجمل الصادرات الكلية، في الأعوام 200-2003 تشير الاحصاءات إلى حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري بشكل عام بما فيها تصدير المنتجات الزراعية حيث وفقاً لتقرير المكتب المركزي للإحصاء بلغت نسبة التبادل التجاري الزراعي 48% خلال الأعوام من 2000 وحتى 2004 نسبة لحجم التبادل التجاري الكلي.ولكن على الرغم من تطور حجم التجارة في عام 2004 إلا أنه ترافق مع ميزان تجاري سالب حيث ارتفعت نسبة الواردات عن نسبة الصادرات بنسبة 30% على عكس الأعوام السابقة التي كان فيها الميزان التجاري موجباً، ويعزى هذا الانخفاض

في نسبة الصادرات الكلية إلى انخفاض نسبة الصادرات الزراعية من 1071.4 مليون دولار (18ز3% من مجمل الصادرات) عام 2002 إلى 772.4 (15% من مجمل الصادرات) عام 2004 إضافة إلى الانخفاض في صادرات المعادن التي يشكل النفط جزءاً منها (مركز الدراسات والبحوث الزراعية،2005،49).

أثرت الظروف الخارجية غير الملائمة سلباً على الصادرات السورية مسببة هبوطها في الأعوام 2003-2004، إن تباطؤ الصادرات في تلك الأعوام يعود جزئياً إلى كساد التجارة العالمية وبسبب العوائق التي واجهتها التجارة السورية في تلك المرحلة عند دخول الأسواق الأجنبية وقد عمل هذان السببان على تقليص الصادرات إلى بعض الشركاء الرئيسين (مركز الدراسات والبحوث الزراعية،2005،50).

على الرغم من أن سورية حققت قفزة كبيرة في تجارتها خلال الأعوام 2005 وحتى 2009 بفعل توقيع اتفاقيات تبادل التجارة الحرة مع الدول العربية عام 2005 والاتفاقيات الثنائية وخاصة مع تركيا. حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة التجارة خلال تلك الفترة / 26408/ مليون دولار إلا أن الميزان التجاري فيها سالب نتيجة أن هذا الارتفاع في قيمة التجارة يعود لزيادة كبيرة في قيمة المستوردات نسبة إلى الصادرات التي انخفضت بشكل عام ولاسيما الصادرات الزراعية التي تراجعت بحدة لاسيما في عام 2008 حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الزراعية 6.6% من مجمل الصادرات. بالمقارنة مع الصادرات الكلية نجد أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية كانت في عام 2006 حوالي 12% ، وقد بقيت ثابتة في عام 2007 ، الا أنها هبطت بشدة إلى % 6.6 في عام 2008 وهو أدنى مستوى لها خلال المرحلة الأولى وهذا ربما يعزى عدم تصدير السلع الغذائية الأساسية كالقمح نتيجة انخفاض الإنتاج في السنتين السابقتين بسبب حالة الجفاف التي أصابت البلاد وأثرت على انتاجية المحاصيل الرئيسة (مركز الدراسات والبحوث الزراعية،2005،50).

أما الانخفاض في قيمة الصادرات الزراعية خلال عام 2010 يمكن رده إلى الأزمة المالية العالمية وبعض الجفاف والشح في المياه الذي أصاب الجمهورية العربية السورية في هذه الفترة.

وبالنسبة لتركيبة الصادرات الزراعية السورية فقد سيطرت السلع الخام على هذه الصادرات وكانت نسبة مساهمة المنتجات المصنعة أدنى بكثير من السلع الخام. كانت الصادرات الرئيسة من السلع الزراعية في عام 2004هي الأغنام شكلت (21.1%)

من إجمالي السلع الزراعية المصدرة، القطن (% 14.7) ، القمح (% 11.2) ، الزيتون وزيت الزيتون (% 3.4) ، والبندورة(% 2.6) . بصورة عامة حدث تغير في معدل صادرات المنتجات الزراعية على مستوى الفصول خلال الأعوام 2006–2008 حيث ازدادت قيمة بعض هذه الصادرات في العام 2007 مثل اللحوم والأحشاء القابلة للأكل ازدادت صادراتها بمعدل (356%+) مقارنة بالسنة السابقة، الزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل بمعدل زيادة(% 213)، منتجات المطاحن (72%)، الخضار الأخرى(% 71) ، المشروبات الروحية(% 66) ، محضرات الخضار والفواكه(% 63) ، البذور الزيتية(% 46) ، والحبوب بمعدل زيادة (% 34) وبالمقابل فان بعض المنتجات انخفضت صادراتها في العام2007 مثل الأسماك والقشريات انخفضت بمعدل(% 78 –)، المنتجات الكيميائية(% 67 –) ، المحضرات القابلة للأكل (–38%)، مخلفات الصناعات الغذائية(% 28 –) ، الأبصال والورود (% 26 –) وقد حدث تبدل كبير على هذه النسب في عام 2008. هذا و كان الشركاء التجاريون الرئيسون لسورية خلال المرحلة الاولى: الاتحاد الأوربي بنسبة (% 32.6)من إجمالي التجارة، المملكة العربية السعودية(% 5.5)، تركيا(% 5.4) ، العراق(5%) ، أوكرانيا(% 4.6) ، والصين (4.1%) (مركز الدراسات والبحوث الزراعية،2005،50).

خلال المرحلة الثانية، في عام 2011 بلغ حجم التبادل التجاري 30372 مليون دولار وقد وصلت نسبة الزيادة في التجارة الكلية 2.5% عما كانت عليه في عام 2010. إلا أن الاقتصاد السوري شهد زيادة غير مسبوقة بحجم الواردات مع تراجع في الصادرات وصل إلى % 14.2 عما كانت عليه في العام الذي قبله بسبب الحرب المفروضة على سورية مع بداية العام 2011 وفرض الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، هذا وسجل الميزان التجاري السوري عجز اً في معظم السنوات المرصودة، حيث وصلت قيمة العجز إلى 9370 مليون دولار وحدث تغير طفيف في حجم التبادل مع الشركاء التجاريين

الرئيسين حسب المناطق في التجارة السورية خلال الأعوام 2010-2011-2012 لكل من الصادرات والواردات وقد ازدهرت بصورة خاصة تجارة سورية الإقليمية في السنوات الأخيرة مع الدول المجاورة، إلا أنه مازال الاتحاد الأوروبي والدول العربية أهم الشركاء التجاريين لسورية حتى العام 2011 و2012 (مركز الدراسات والبحوث الزراعية، 2016، 69).

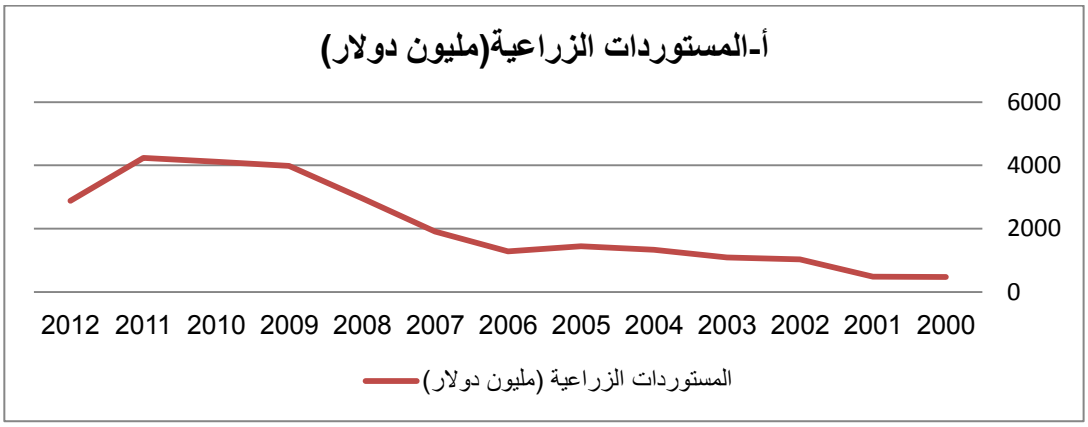
في العام 2011 تراجعت مساهمة قطاع الزراعة من إجمالي الصادرات السورية بحدود 4% عما كانت عليه في العام 2010 . ويمكن أن يعزى هذا الإنخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها زيادة الاستهلاك المحلي لمواد معينة أو انخفاض الإنتاج نتيجة الظروف المناخية أو الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد نتيجة الحرب المفروضة عليها. بلغت نسبة الصادرات من المواد الغذائية بحدود % 84.7 وارتفعت إلى 89.4 %في العام 2012 بينما نسبة المواد غير الغذائية شكلت حوالي % 15.3 و % 10.6 للعامين 2011 و 2012على التوالي. جاءت المساهمة الرئيسة في الصادرات الزراعية من حيث الفصول بالنسبة لإجمالي الصادرات الزراعية للفواكه والتي ساهمت بالجزء الأكبر للعاميين 2011 و 2012 وبنسبة 19.2% و 22.6 %على التوالي تلتها الخضار الطازجة بنسبة % 13.4 و % 20 للعامين 2011 و 2012 على التوالي، أما الحيوانات الحية فقد تقدمت إلى المركز الثالث وشكلت نسبة% 13.1 ، ثم الحليب ومنتجات العسل% 11.2 ، ثم محضرات من الخضار والفواكه قابلة للأكل بنسبة % 6.6 وأخيراً القطن % 5.2 وشكلت هذه الفئات الست الكتلة الأهم من بين المنتجات الزراعية التصديرية حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الزراعية حوالي % 78.7 في العام 2012.

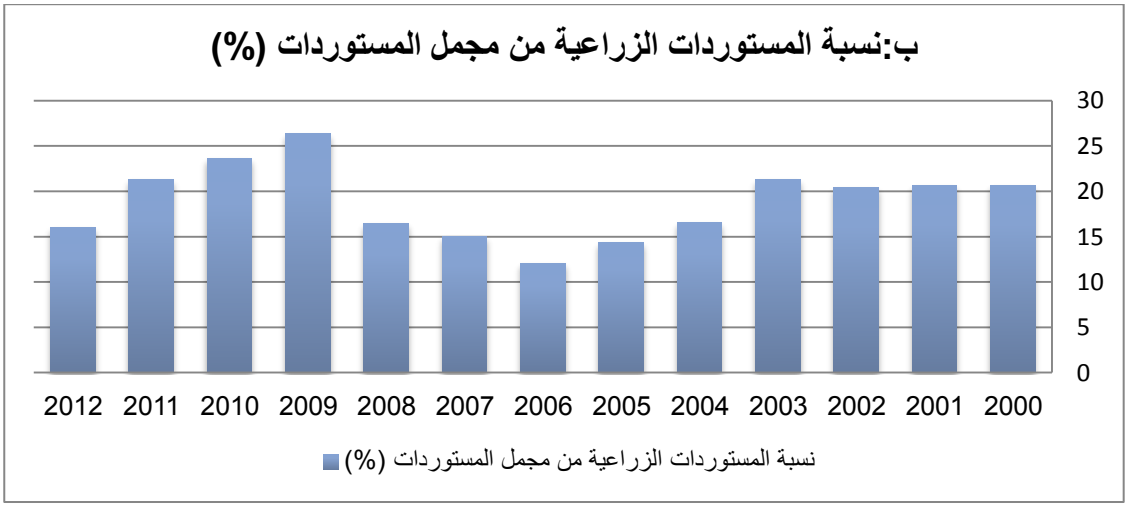
احتلت البندورة المركز الثالث في العام 2012 ضمن الصادرات الزراعية السورية ويعود السبب في ذلك إلى انتشار زراعتها في محافظتي طرطوس ودرعا بشكل كبير وبلغت قيمة صادراتها في العام 2012 بحدود 68مليون دولار وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات الكلية بحدود% 6.9 ، هذا ونلاحظ انخفاض القيمة التصديرية للبندورة بشكل كبير جداً عن الأعوام السابقة، وفقاً للتقارير الرسمية يعود ذلك إلى تراجع الإنتاج وخاصة في درعا بسبب الأحداث التي تشهدها المحافظة منذ ثلاث سنوات مما أدى بدوره إلى تراجع التصدير بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على سورية ، ثم الحمضيات في المركز الرابع من حيث القيمة التصديرية

والتي بلغت 51 مليون دولار في العام 2012 وبنسبة مساهمة 5.2% وقد لاقت منتجات الحمضيات السورية قبولاً واسعاً في الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية بعد اعتماد مبدأ المكافحة الحيوية بدل الكيميائية لهذه المنتجات من قبل الحكومة السورية (مركز الدراسات والبحوث الزراعية، 2016، 69).

2-2-4-2 المستوردات الزراعية السورية

شهدت السلع الزراعية المستوردة تنوعاً وتوزعاً خلال أعوام الدراسة (200-2020) سواء من حيث تنوع المستوردات أو من حيث مصدر تلك المستوردات. لكن اختلفت هيكليتها عبر سنوات الدراسة نتيجة عدد من المتغيرات لاسيما المتغيرات السياسية الدولية. يبين الشكل يبين الشكل (2-2-4) تطور كميات الواردات الزراعية ونسبتها من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة (2000-2020).





الشكل (2-2-4) تطور المستوردات الزراعية ونسبتها من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة (2000-2012): أ- قيمة المستوردات، ب: النسبة المئوية من مجمل المستوردات. المصدر: إعداد الباحثة من التقارير الدورية للتجارة

الزراعية– مركز الدراسات والبحوث الزراعية إضافة لبيانات المكتب المركزي للإحصاء. لا تتوافر معلومات رسمية دقيقة عن الأعوام التالية.

خلال المرحلة الأولى(2000–2020) وخلال الاعوام الاربعة الأولى منها كان الاتحاد الاوروبي أهم مصدر للواردات الزراعية السورية بحصة تزيد عن 20% من مجمل المستوردات الزراعية تليه الولايات المتحدة الأمريكية– الأرجنتين –البرازيل– مصر. سجلت المستوردات الزراعية عام 2004 أعلى قيمة للفترة المرجعية) (1391مليون دولار وحققت زيادة تعادل 28.1% ولكن لم تتجاوز نسبتها 16% من نسبة المستوردات الكلية علماً أنها حافظت على نسبة تقارب 20% في السنوات الثلاث السابقة. سجلت الحبوب أعلى قيمة للواردات في عام2001 (2.2) مليار ليرة سورية أي ما يقارب 40 مليون دولار أما السكر فلايزال يشكل مادة استيرادية هامة (1.7) مليار ليرة سورية أي ما يقارب 37 مليون دولار. ويضاف أليها الأرز الذرة الصفراء، الموز، العدس وغيرها من المنتجات الزراعية . سجلت المستوردات الزراعية قيمة مرتفعة بعد عام 2008 نتيجة استيراد القمح والحبوب الرئيسة التي عانى انتاجها من النقص الشديد بسبب موجات الجفاف القاسية التي ضربت البلاد في الأعوام السابقة وانخفاض المخزون الاستراتيجي. يلاحظ أيضاً أن العامل الأساسي في تغير مسار المستوردات الزراعية السورية لا يرتبط بشكل أساسي بكميات الانتاج وكميات النقص بل هو مرتبط بشكل أساسي بالعلاقات السياسية والدبلوماسية حيث يختلف الميزان التجاري للسلع الزراعية بين الموجب والسالب وفقاً للعلاقات التجارية السياسية مع البلد المصدر لذلك نحد أن أعوام التغيرات هي الاعوام التي عانت فيها سورية من فرض عقوبات اقتصادية. لذلك شهدت السلع الزراعية المستوردة نمواً استثنائياً بعد عام 2008 حتى العام 2011نتيجة انفتاح السوق المحلية على البضائع الأجنبية بعد تحرير التجارة وإزالة معظم القيود على دخول السلع إلى الأسواق المحلية وتقديم تسهيلات خاصة لبعض الدول في إطار الاتفاقيات التجارية معها ومشاركة القطاع الخاص في التبادل التجاري.

ومع ذلك وخلال مرحة ما بعد الحرب تأثرت عمليات التجارة بالأحداث حيث شهد عام 2012 تراجعاً بحدود % 32 عن العام 2011 حيث تراجعت قيمة الواردات الزراعية من 4235 مليون دولار في العام 2010 إلى 2878 مليون دولار في عام2012 . تتكون المستوردات الزراعية في معظمها من السلع الغذائية والمصنعة

وشكلت السلع الغذائية النسبة الأكبر حيث بلغت 77.7%. في عام 2012 من إجمالي المستوردات الزراعية مقابل % 22.3 للمواد غير الغذائية، بينما شكلت السلع المصنعة % 65.2 في العام 2012 والباقي من نصيب المواد الخام وهذا يعكس ضعف إنتاج المواد المصنعة في سورية مما يشير إلى ضرورة تركيز القطاع الزراعي السوري على التصنيع بكافة مجالاته للاستفادة من القيمة المضافة لمنتجاتها الخام فقد كانت الحبوب في المقدمة حيث شكلت قيمة الواردات منها حوالي % 26 من إجمالي المستوردات الزراعية والتي تعادل 745 مليون دولار وبتراجع قدره%26 عن العام السابق والذي بلغت فيه قيمة المستوردات 1008 مليون دولار، أما قيمة المستوردات من السكر ومنتجاته فقد كانت في المرتبة الثانية بالرغم من الانخفاض الشديد في قيمة المستوردات عن الأعوام السابقة مما يعكس أثر العقوبات المفروضة على سورية ، حيث انخفضت قيمة المستوردات من السكر إلى 396 مليون دولار وبتراجع قدره % 43 عن عام 2011.

المرتبة الثالثة من المستوردات الزراعية كانت لصالح الزيوت والدهون النباتية والحيوانية والتي بلغت قيمة مستورداتها 264 مليون دولار، ثم بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية بقيمة 213 مليون دولار فالبذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية169 مليون دولار، الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل بقيمة 161مليون دولار.

خلال المرحلة الثانية ووفقاً للتقارير غير الرسمية [30] بقيت مستوردات سورية الغذائية ثابتة عند 1.3 مليار دولار ، وهي مصنفة ضمن 25 تصنيف تجاري دولي تتراوح بين مستوردات زراعية خام وصولاً لكافة مستلزمات الصناعات الغذائية، وبقي هذا الرقم ثابت تقريباً بين عامي 2018– 2019، حيث لم تتأثر مستوردات الغذاء بجملة التراجع في المستوردات السورية في 2019 مع تشديد العقوبات وتراجع الدخل وتوسع الركود الاقتصادي. لأن سوق الغذاء المحلية هي السوق الوحيدة التي يضمن استمرارها، كما أن جملة مواد استهلاك غذائي أساسي مصدرها استيرادي من الصعب أن تتراجع عن المستويات التي هي عليه على الرغم من الصعوبات.

[30] هناك نقص في البيانات من الهيئات الرسمية وتضارب كبير في البيانات غير الرسمية لذلك لم يتم إدراج البيانات بعد عام 2012 حرصاً على مصداقية البحث.

إن أكبر المكونات الغذائية المستوردة خلال الاعوام الاخيرة من المرحلة الثانية هي المتعلقة بالزيوت النباتية والتي تشكل ما يقارب 240 مليون دولار، بينما قاربت مستوردات الحبوب 125 مليون دولار في مستوى قريب من مستوردات المشروبات من شاي وقهوة ومتة التي قاربت 126 مليون دولار. بينما منتجات حيوانية وتحديداً طيور الدواجن والحليب تأتي في المرتبة الرابعة بحوالي 106 مليون دولار .

يضاف إلى ما سبق عانت سورية على صعيد الزراعة في السنوات الأخيرة من الدراسة من مشكلتين رئيستين، الأولى تتعلق بتراجع مخزون المياه، حيث أن مخزون سورية من المياه جرى استخدامه بطريقة جائرة، وتعرضت المؤسسات التي تتحكم بالمياه وبناها التحتية للدمار، كذلك في قطاع الكهرباء المساعد على عمليات ضخ المياه، إضافة إلى مشكلة تلوث المياه التي تعرضت لآلاف القذائف، والتي تسببت بتلوث المزروعات كيميائياً. (ببيلي،2019،30).

2-2-5 مدخلات القطاع الزراعي من القطاع الصناعي

إن أساس العمل الصناعي في بداياته كان معتمداً على تصنيع المنتجات الزراعية وأن الصناعة كانت تنتج معدات وأدوات تخدم العمل الزراعي، وغالبية الدول التي تعتمد على الانتاج الزراعي تعمل على توفير المنتجات الزراعية التي تدخل كمواد خام في العمل الصناعي وهناك محاصيل صناعية تزرع لأغراض التصنيع كمحاصيل الألياف وبذور المحاصيل الزيتية والمحاصيل الخاصة لإنتاج السكر مثل قصب السكر والبنجر السكري وهذه المحاصيل هي على وجه الخصوص. إن اعمال الصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية مثل صناعة الأعلاف الخاصة بالدواجن والطيور أو أعلاف الماشية وأساليب حفظ هذه المنتجات في المخازن، جميع هذه الاعمال ترتبط بالنشاط الصناعي الذي يعتمد على الانتاج الزراعي وتسويقه وخزنه، ولو أخذ موضوع الصناعة من جانب آخر والمتمثل في دور القطاع الصناعي لتصنيع الأجهزة والمعدات والآلات التي يتطلبها العمل الزراعي لكان ذلك واضحاً في مجال العمل التكاملي بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي (مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2017).

يبين الجدول (2-2-1) احصائيات الآلات الزراعية التي استخدمها القطاع الزراعي وهي من الناحية النظرية تعتبر من مخرجات القطاع الصناعي نحو قطاع الزراعة، لكن من جهة أخرى يمكن اعتبارها مخرجات القطاع التجاري نحو القطاع الزراعي وذلك في حال استيرادها. وفقاً لبيانات الجدول لا يوجد تغير كبير في أعداد الآلات الثقيلة المستخدمة نسبة لطول المدة الزمنية وذلك يعود لطبيعة تلك لأدوات وللعمر الاهتلاكي الكبير لها في جهه وأيضاَ إلى الصعوبات التي واجهت تصنيعها واستيرادها خلال مراحل الدراسة.

الجدول(2-2-1): الآلات الزراعية المستخدمة في الزراعة وتطورها- المصدر: وزارة الزراعة-المجموعة الاحصائية 2012-2016-2022- الباب السادس – جداول مختلفة.

العام	الجرارات	المحاريث الحديثة	المباذر	الدراسات الثابتة	المضخات	المرشات باليد	المرشات بالمحركات	آلات التعفير باليد	آلات التعفير بالمحركات
2003	103626	110900	17209	4829	188696	67220	31499	8295	1205
2004	104583	111943	17828	4816	184998	67904	31316	8139	530
2005	106131	113624	18669	4831	205481	69734	31973	8287	624
2006	107946	113779	19933	4717	217731	72477	32085	8343	619
2007	108425	115328	20752	4752	218436	74815	33254	9884	639
2008	109890	114336	19687	5135	215309	76953	33274	6947	739
2009	109372	109798	19655	4832	214744	73660	34163	8138	695
2010	112339	112046	19719	4668	216841	76391	36751	8524	692
2011	114583	115280	20459	4764	217844	80966	36137	8107	826
2012	115342	116729	20781	4753	219114	82291	35906	8391	795
2013	113127	113019	20153	4618	214906	81756	34901	7489	777
2014	113355	112459	20208	4598	215363	78571	37651	7740	772
2015	114209	112549	20329	4566	211816	78869	36707	7583	563
2016	114575	112661	20304	4551	208697	76979	36556	7049	497
2017	113873	111293	20069	4454	198768	78505	35779	7010	488
2018	112033	110240	19220	4447	195947	70873	39703	7071	455
2019	108490	100434	19700	3757	189011	74437	36748	6929	932
2020	108553	100319	19004	3751	186159	73677	40499	6814	918
2021	108754	100788	19252	3636	184300	77016	40039	7511	881
2022	107779	100429	18994	3442	181473	78018	38259	7285	919

أما الجدول (2-2-2) فيبين استهلاك العناصر السمادية في الجمهورية العربية السورية ، والتي تعتبر من الناحية النظرية مخرجات لقطاع الصناعة نحو قطاع الزراعة، تقوم شركات الأسمدة إلى جانب القطاع

الخاص بتأمين الأسمدة الزراعية ويقوم المصرف الزراعي التعاوني بتأمين مواد المكافحة الإجبارية، في حين يتولى القطاع الخاص توفير المواد الأخرى من المبيدات الزراعية (وزارة الزراعة،2010).

الجدول(2-2-2):استهلاك العناصر السمادية في الجمهورية العربية السورية وتطورها. وزارة الزراعة- المجموعة الاحصائية 2012-2016-2022- الباب السادس – جداول مختلفة.

العام	عنصر الآزوت	عنصر الفوسفور	عنصر البوتاس	المجموع
2003	241249	101520	8031	350800
2004	226386	112530	9207	348123
2005	266418	121897	8807	397122
2006	275613	109639	9555	394807
2007	263117	109023	9797	381937
2008	270207	131201	12057	413465
2009	210362	86428	8730	305520
2010	19175	35050	525	154750
2011	179705	54566	1480	235751
2012	151507	82468	1892	235867
2013	47775	8851	1063	57689
2014	28793	10787	123	39703
2015	32055	10045	3	42103
2016	13663	11271	NA	24934
2017	20040	14692	334	35065
2018	14748	28361	554	43663
2019	31673	20913	603	53189
2020	37569	7220	1427	46216
2021	29645	9890	203	39738
2022	24390	6573	73	31035

يلاحظ انخفاض كبير في استهلاك العناصر السمادية ولاسيما عنصر البوتاسيوم بدءاً من عام 2013 . حيث إن بعض الأسمدة لا تنتج في سورية مثل سلفات البوتاسيوم لذلك يتم استيرادها عبر تقديم إجازات استيراد لمصلحة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. ولكن بسبب القيود والإجراءات القسرية أحادية الجانب لم يكن بالإمكان توريد الكميات الكافية لتغطية الطلب.

2-2-6 دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي في سورية

الغذاء أحد أهم الحاجات الرئيسة للسكان، والذي يتحقق من خلال تناسق السياسات والبرامج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة والتي يواجه تحقيقها في السنوات الأخيرة صعوبات كبيرة نتيجة للتغيرات المناخية وأثر الجفاف السلبي على الانتاج الزراعي وتراجع الموارد طبيعية مع استمرار ازدياد عدد السكان وتغير الأنماط الاستهلاكية. وخلال فترة الحرب والأزمة كسب الأمن الغذائي أهمية بالغة نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي وأثر الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية وتدهور الموارد الطبيعية الأرضية والمائية وما رافق ذلك من تغير في جوانب العرض والطلب على الغذاء على المستوى الكلي وعلى المستوى المكاني والأسري، وعدم استقرار الأسواق نتيجة نشوء أسواق محلية جديدة، وتراجع مستويات الدخل، وتراجع تطبيق برامج الصحة العامة والأمان الاجتماعي. لقد واجه الدارسون والباحثون خلال الأزمة صعوبات كبيرة في قياس مؤشرات الأمن الغذائي لعدم توفر قاعدة بيانات متكاملة ودقيقة، ولغياب القدرة على التحكم بقيادة عناصر الأمن الغذائي (قطنا،2018،13).

خلال مرحلة ما قبل الازمة، أشارت تقارير منظمة الفاو إلى أن نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في سورية بين 2.5-4% من السكان وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الدول النامية علماً بأنه استخدم في تلك التقديرات مؤشر السعرات الحريرات وهو من المؤشرات غير الكافية للتصنيف بالنسبة لسورية ، .ولكن لا تزال سورية تواجه تحدياً كبيراً لتحقيق الأمن الغذائي خصوصاً وأن غالبية الفقراء (% 61) يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون الزراعة كسبيل رئيس للعيش فمعظم التقديرات التي أجريت مؤخراً من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع الحكومة السورية بينت في عام 2004 أن 2.02 مليون فرداً في سورية (11.4 %) من السكان لا يحصلون على المتطلبات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية،2005،32).

فالاقتصاد السوري يعتمد في معظمه على الزراعة والتي % 70 منها زراعة بعلية متدنية ومتذبذبة الإنتاجية ولا تؤمن مصادر كافية للعيش . وتشكل مخاطر الطقس إلى جانب فترات الجفاف وتفتت الحيازات

وتراجع خصوبة التربة عوائق أمام تطوير الزراعة . فمسألة الأمن الغذائي في سورية هي مسألة مرتبطة إلى حد كبير بتدني الإنتاج الزراعي والاستخدام غير المستدام لموارد الأرض والمياه وغيرها من العوامل المؤدية بدورها إلى ترك الزراعة بحثاً عن مصادر أخرى للدخل (الزعبي،2006،28).

تغيرت الكمية المتاحة للفرد من المواد الغذائية[31] خلال الأعوام 2000-2001-2002 تماشياً مع تطور إجمالي الكميات المتاحة لجميع السلع تقريباً . وقد طرأت زيادة كبيرة على الكميات المتاحة للفرد من المنتجات التالية : القمح – الحمص – العدس– البطاطا والبندورة والزيتون والبيض . وطرأت زيادة طفيفة على المتاح للفرد من الحمضيات بينما انخفضت الكميات المتاحة للفرد من الباذنجان –العنب – التفاح – الملفوف – القرنبيط– اللحم الأحمر – الحليب –السمك (المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة،15،2005).

أجرى المركز الوطني للسياسات الزراعية دراسة حول الأمن الغذائي مقارنة بين الاستهلاك الفردي لسلع غذائية مختلفة بين المناطق الريفية والحضرية فتبين أن الاستهلاك الفردي لبعض السلع كالحليب الطازج والمصنع و زيت الزيتون واللحم الأبيض الطازج هو في الريف أعلى منه في المدن أما بالنسبة لاستهلاك الفرد من منتجات الألبان واللحم الأحمر الطازج هو في المناطق الحضرية أعلى من الريف . بينما استهلاك الفرد من الزيوت النباتية الأخرى فهو متساوي في الريف و المدن (الزعبي،2006،28).

كما نفذ برنامج الغذاء العالمي تجربة تهدف إلى إعطاء لمحة مختصرة عن أوضاع الأمن الغذائي في سورية ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وذلك في إطار تسهيل مهمة المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج .وقد أظهرت النتائج أن حوالي % 19 من السكان الذين يقطنون في المناطق الأكثر فقراً (المناطق الجافة وشبه الجافة) أي مناطق الاستقرار 3 و 4 و 5 صنفوا في فئة انعدام الأمن الغذائي . جغرافياً تتركز المناطق منخفضة الأمن الغذائي نسبياً في محافظات دير الزور والرقة والجزء الشرقي من ريف السويداء . أما المناطق التي تقع إلى شمال شرقي دمشق وغير بعيدة عن الطريق الرئيس الذي يربط بين حمص ودمشق فالأمن الغذائي فيها أفضل نسبياً . وذلك ينطبق أيضاً على المناطق الواقعة في محافظات وأرياف الحسكة وحلب ودرعا وجزء

[31] المتاح من الغذاء =(الانتاج+التصدير)-الاستيراد.

من ريف السويداء فقد وجدت في مستوى أمن غذائي ملائم نسبياً وبحسب الدراسة فإن أسباب ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في تلك المناطق معقدة ومتعددة الأبعاد وكثيرة العوامل (تقرير برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع الحكومة السورية ،2004،24).

خلال الاعوام (2006–2010) ووفقاً لنتائج الدراسة الاكاديمية التي قدمها جحجاح وآخرون (2013)، تنتج سورية قسماً كبيراً من احتياجاتها الغذائية محققة الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية، فبالنسبة لمجموعة الحبوب، حققت سورية 69% من الاكتفاء الذاتي وكان متوسط المتاح للاستهلاك 6787 ألف طن وهي مجمل الاكتفاء الذاتي مختلف أنواع الحبوب، حيث حققت 119% بالنسبة للقمح، 57.3 بالنسبة للشعير، أما محصول الارز فلا يعد من المحاصيل الزراعية في سورية لذلك تقوم سورية باستيراد كامل احتياجاتها منه بمتوسط 252 ألف طن سنوياً خلال تلك الأعوام. أما بالنسبة لمحصول البطاطا أنتجت سورية خلال تلك الأعوام كامل احتياجاتها بنسبة اكتفاء ذاتي وصلت حتى 110.5% لذلك عملت على تصدير الفائض منه. أما بخصوص السكر المكرر لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي منه 16.5% لذلك كان لابد من استيراده ويعد السكر على راس قائمة المستوردات السورية . وبالنسبة زيت الزيتون وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي مه في تلك المرحلة حتى 99.2%. (جحجاح وآخرون،2011،11).

خلال مرحلة ما بعد الحرب (2010–2020)، وفقاً للتقرير الذي أعدته البعثة الدبلوماسية السورية الدائمة لدى الأمم المتحدة في إطار ارتفعت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر فكانوا أول ضحايا الحرب نتيجة لفقدانهم مصادر دخلهم بسبب قيام المجموعات الإرهابية المسلحة بـ (استيلائها على المساحات المزروعة بالحبوب في المنطقتين الشمالية والشرقية والتي تشكل أكثر من 70% من إجمالي مساحات الحبوب المزروعة في سورية ، وتدمير المنشآت الإنتاجية في بعض المحافظات السورية ، وحرق الأراضي الزراعية واتلاف المحاصيل وسرقة الثروات الحيوانية والأسمدة وتفخيخ السدود المخصصة لري الأراضي)، الأمر الذي أدّى إلى صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، كما أثرت الأسعار بشكل ملحوظ على ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بفعل الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب (خارجياً) وضعف النشاط الاقتصادي الإنتاجي الذي خرج قسم كبير من منشآته خارج الدورة الاقتصادية (محلياً)، مما انعكس سلباً على مؤشرات الفقر

كافة واتساع نطاقه وبالتالي على عدم تمتع معظم السكان في سورية بمستويات أمن غذائي جيدة طوال سنوات الحرب عليها. كما أدّت الحرب إلى ممارسات ضارة بالأراضي السورية كتكرير النفط بالطرق البدائية، والاعتداء على الغابات والأشجار بشكل جائر، حيث وصلت نسبة الجفاف والتصحر إلى ذروتها في عام 2014نتيجة انحباس الأمطار وتراجعها إلى مستويات قياسية، بالإضافة إلى نشوء المشكلات البيئية ومنها مشكلة تدهور التربة الناتج عن الأنشطة الجائرة لاستخدام الأراضي والاستخدام المفرط للموارد المائية وخصوصاً في المناطق التي كانت خارج سيطرة الحكومة السورية .

أما فيما يخص الغذاء المرتبط بالاستيراد، إن قيمة البضائع الغذائية المستوردة والمصدرة خلال تلك المرحلة تشكل نسبة 15% من مجمل قيمة الإنتاج الغذائي، وهي نسبة قليلة نسبياً، وتشير إلى أن 85% من قِيم الإنتاج الغذائي تُستهلك داخل البلاد. وبناءً على هذه الأرقام يُفترض أن يكون الغذاء السوري قليل الارتباط بالخارج وبالأسعار الدولية، ولكن هذه النتيجة لا تتوافق مع أسعار الغذاء المرتفعة في الداخل يشير إلى عدم دقة هذه النسبة بالدرجة الأولى نتيجة إخراج المنتجات الغذائية من البلاد بطرق غير رسمية.[32]

2-2-7 خاتمة

تشكل أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي وتوافر فرص العمل والاستقرار الاقتصادي نقطة الانطلاق لتحليل مقومات الانتاج الزراعي في سورية وأهم الاستراتيجيات المتبعة لإدارة تلك المكونات للوصول إلى تفعيل دوره في مرحلة الشفاء من آثار الحرب ومرحلة التطور اللاحقة. لذلك سيهتم المبحث التالي من هذا الفصل بدراسة وتحليل مقومات الانتاج الزراعي والسياسات الزراعية خلال كامل مراحل الدراسة (2000-2020).

[32] نعتقد بعدم دقة البيانات الاحصائية الدولية حتى المبنية منها على بعض التقارير الرسمية لاسيما في موضع الامن الغذائي.

المبحث الثالث
الانتاج الزراعي في سورية واستراتيجيات إدارته

يهتم هذا المبحث بدراسة مقومات الانتاج الزراعي في سورية من حيث تطور المساحات المزروعة وتطور توزع أساليب الري فيها وتحليل الموارد المائية المغذية لتلك الأراضي. إضافة إلى تحليل تطور انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة وتغيرات الغلة لها. وكذلك يتطرق إلى تحليل الموارد المالية للإنتاج الزراعي وتوصيف السياسات الزراعية المتبعة.

2-3-1 مقدمة

يمتاز القطاع الزراعي السوري بوفرة موارده الطبيعية والبشرية المنتجة، وبسهولة استثمار هذه الموارد وبتكاليف بسيطة وعائد مضمون وهو يجب ان يحظى بأفضلية مطلقة في تأمين مستلزمات زيادة الإنتاج والإنتاجية وحل العقبات التي تعيق تطوره وضمن الإمكانات المادية المتاحة. تبلغ مساحة سورية 18.5 مليون هكتار تقسم من الناحية البيئية الزراعية إلى:

أ- منطقة الاستقرار الأولى:

مساحتها 2.7 مليون هكتار وتشكل 14.6% من مساحة سورية ، معدل أمطارها السنوي أكثر من 350 مم/سنة ومحاصيلها الرئيسة الحبوب والبقوليات والمحاصيل الصيفية والخضار والأشجار المثمرة وأهمها الحمضيات والتفاحيات واللوزيات.

ب- منطقة الاستقرار الثانية:

مساحتها 2.5 مليون هكتار وتشكل 13.3% من مساحة سورية ، معدل أمطارها250-350مم/سنة محاصيلها الرئيسة الحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة وأهمها الكرمة والزيتون واللوز.

ج- **منطقة الاستقرار الثالثة:**

مساحتها 1.3 مليون هكتار وتشكل 7.1% من مساحة سورية ، معدل أمطارها السنوي يزيد عن 250مم/سنة ولا يقل عن هذا الرقم وأهم محاصيلها الزراعية الشعير، وأحياناً تزرع فيها البقوليات.

د- منطقة الاستقرار الرابعة:

مساحتها 1.8 مليون هكتار وتشكل 9.9% من مساحة سورية معدل أمطارها السنوي 200-250مم/سنة وأهم محاصيلها الزراعية الشعير.

هـ- منطقة الاستقرار الخامسة:

مساحتها 10.2 مليون هكتار وتشكل 55.1% من مساحة سورية أمطارها السنوية غير مستقرة وتتراوح بين 100- 150مم/سنة، وهي تستخدم كمراعي للغنم.

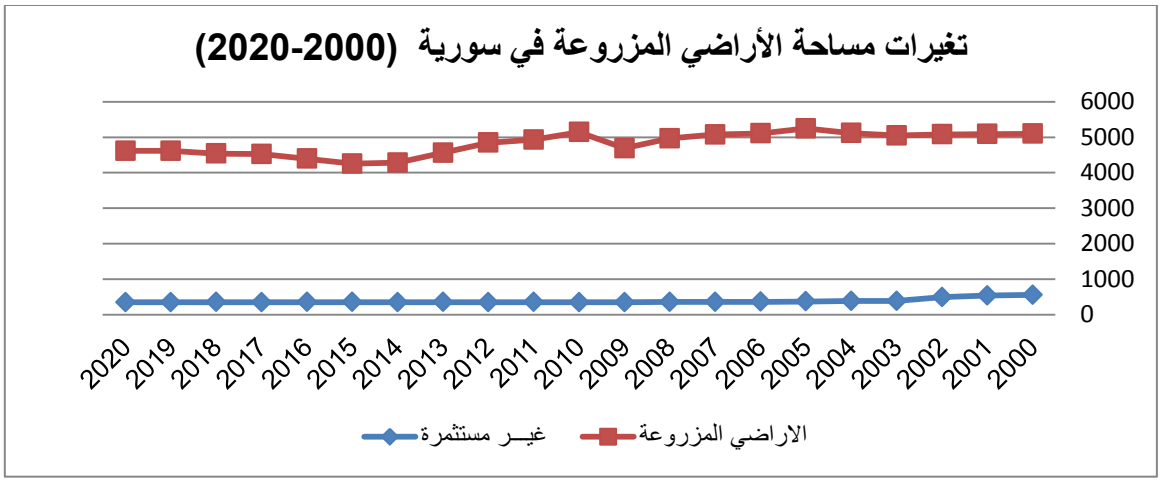
يبلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة 6 مليون هكتار مستثمر منها 5.7 مليون هكتار وتبلغ مساحة الأراضي المروية 1.4 مليون هكتار والبعلية 3.3 مليون هكتار وتبلغ مساحة الحراج 576 ألف هكتار. وحسب إحصائيات عام 2007 بلغ عدد سكان سورية 22 مليون نسمة منهم 8.9 مليون يقطنون الريف ويعمل في الزراعة 0.95 مليون نسمة من أصل 4.9 مليون نسمة أي ما نسبته19.4% من قوة العمالة في سورية ، ويبلغ معدل النمو السكاني السنوي 2.4% (الهيئة العامة للبحوث الزراعية،2021،2).

2-3-2 تطور مساحات الاراضي المزروعة في سورية :

تشكل المراعي أكثر من % 45 من إجمالي مساحة سورية البالغة 18.5 مليون هكتار وتشكل الغابات 3%فقط بينما تشكل المساحات غير القابلة للزراعة حوالي % 20 وهي تتوزع بين المدن والطرقات والمناطق الصناعية والامتدادات الصحراوية الواسعة. أما القسم المتبقي والذي يعادل % 32 حوالي 6 ملايين هكتار فيتم تصنيفه على أنه مساحات قابلة للزراعة تشكل المساحة غير المزروعة منها حوالي 0.6 مليون هكتار بينما تشكل مساحة السبات حوالي 0.8 مليون هكتار والقسم المتبقي يشكل المساحة المزروعة مقسمة إلى 1.2مليون هكتار مروي و 3.3 مليون هكتار بعلي . وتغطي مساحة الغابات المحدودة جداً حوالي0.5 مليون هكتار

وتشكل الغابات الطبيعية أكثر من 0.23 مليون هكتار أما القسم المتبقي فهو غابات صناعية (شيرو وجاك،2003، 28).

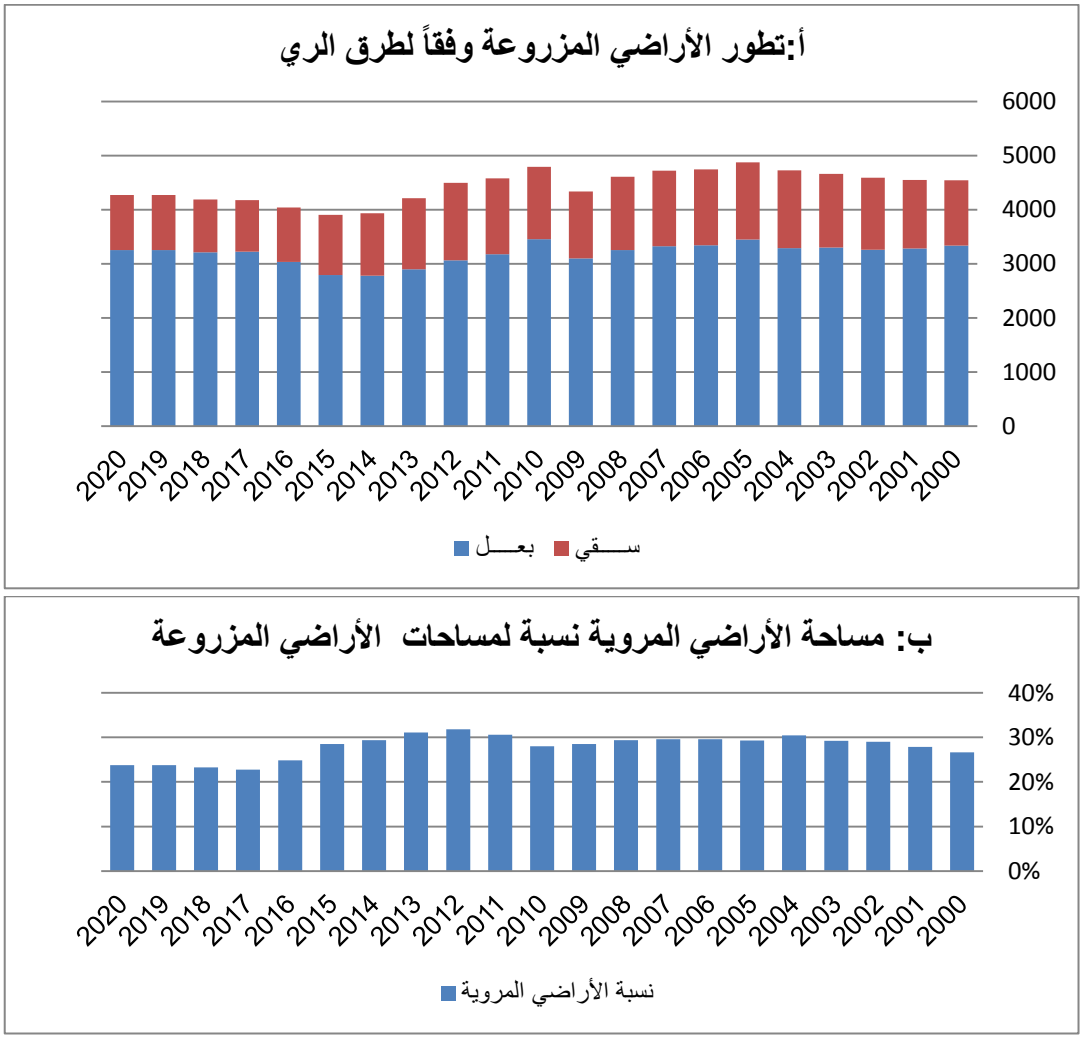
تبين الاشكال (2-3-1) (2-3-2) تطور قيمة المساحات المزروعة في سورية وطبيعة الري فيها خلال مدة الدراسة 2000-2020.



الشكل(2-3-1) تطور قيمة المساحات المزروعة في سورية وطبيعة الري فيها خلال مدة الدراسة 2000-2020. المصدر: إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للاحصاء- السلاسل الزمنية- الجدول (2).

في المرحلة الاولى 2000-2010 بلغت نسبة المساحات المزروعة إلى حوالي 78% من نسبة الأراضي القابلة للزراعة، فيما انخفضت حتى 68% في المرحلة الثانية (2011-2020)، ويبدو أن التناقص طرأ على الأراضي المسقية وليس تلك التي تروى بعلاً. وذلك بسبب تناقص الموارد المائية من و الاستثمار الخاطئ لها ويضاف إليها ارتفاع تكلفة الري نتيجة لتداعيات الحرب في سورية . بشكل عام خلال مرحلة ما بعد الازمة عانت سورية من تقلص في مساحة الأراضي الزراعية وتراجع في إنتاجيتها نتيجة لبعض العوامل والتي يأتي في مقدمتها الجفاف حيث تعرضت سورية لموجات جفاف متعددة أدت الى تضرر المحاصيل الزراعية ولاسيما البعلية والتي تقع في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة الأمر الذي أدى إلى خروج هذه الاراضي مع تتالي سنوات الجفاف وقلة الهاطل المطري من الزراعة وتحولها إلى أراضي غير مزروعة (تقرير الفاو،2020،137). اختبر ضغون (2017) فعالية دليل VCI المشتق من صور MODIS13A3_NDVIفي تتبع التغيرات البيئية في سورية خلال الفترة مابين عامي 2000 و 2014 ، حيث وجد تعرض أكثر من 60 % من مساحتها لموجات الجفاف في أغلب السنوات المذكورة مما ينذر بحالة تدهور بيئي مستمرة. درس الخالد وزملاؤه (2018) ظاهرة الجفاف في سورية في الفترة 2000-2014 وبينت النتائج أن أكثر الأعوام جفافا

كان عام 2008 وأقلها جفافا كان عام 2003. كما أدّت الحرب إلى ممارسات ضارة بالأراضي السورية كتكرير النفط بالطرق البدائية، والاعتداء على الغابات والأشجار بشكل جائر، حيث وصلت نسبة الجفاف والتصحر إلى ذروتها في عام 2014 نتيجة انحباس الأمطار وتراجعها إلى مستويات قياسية، بالإضافة إلى نشوء المشكلات البيئية ومنها مشكلة تدهور التربة الناتج عن الأنشطة الجائرة لاستخدام الأراضي والاستخدام المفرط للموارد المائية وخصوصاً في المناطق التي كانت خارج سيطرة الحكومة السورية (تقرير البعثة السورية الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف،2018).



الشكل(2-3-2): أ- تطور قيمة المساحات المزروعة في سورية . ب- نسبة مساحات الاراضي المروية من نسبة الاراضي المستثمرة فيها خلال مدة الدراسة 2000-2020: . المصدر: إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للاحصاء- السلاسل الزمنية- الجدول (2).

2-3-3 الموارد المائية في سورية :

تعتبر قلة المياه كمورد طبيعي من أهم المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي في سورية كما يتصف الهطل المطري بمحدوديته وعدم انتظامه بالإضافة إلى حدوث متكرر لظاهرة الجفاف مما يؤثر سلباً على كل من الغطاء النباتي وعلى موارد الأرض الزراعية كما تتعرض المياه الجوفية إلى الاستنزاف الناجم عن حفر الآبار مع استخدام أساليب الري التقليدية في الري الزراعي مع عدم وجود المعايير والضوابط لاستخدام المياه من أهم العوامل المؤدية إلى عدم كفاءة استخدام المياه في الزراعة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى هدر هذا المورد الهام وما ينجم عنه من تأثيرات سلبية على الموارد أو الاقتصاد الزراعي وبما يهدد سبل عيش المزارعين السوريين وخاصة في المناطق الجافة. تنقسم الموارد المائية في سورية بحسب مصادرها الى اربع مصادر رئيسة هي : الامطار، المياه السطحية، المياه الجوفية، الينابيع.

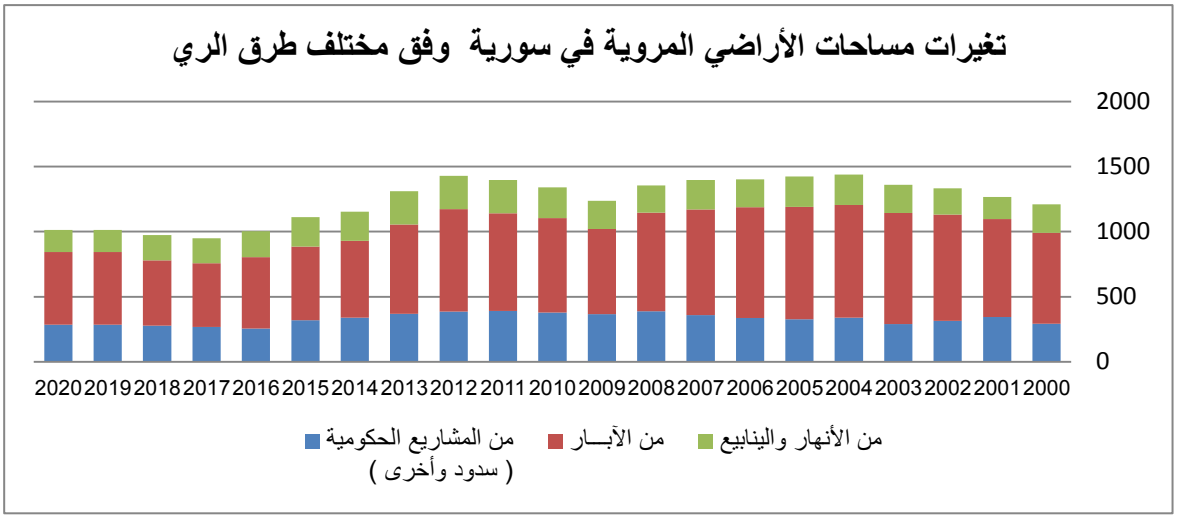
يشكل الهطول المطري السنوي لدولة سورية أهمية كبيرة، إذ أن % 84 من المساحة المزروعة تعتمد على الزراعة البعلية . وتقدر كمية الامطار الهاطلة سنوياً ب (46.6) مليار متر مكعب يضيع حوالي 50% منها بالتبخر بينما يتسرب حوالي 35 % منها إلى باطن الأرض. ولا تتجاوز المياه المستثمرة من مياه الامطار 9% من الجريان السطحي وذلك نتيجة التبخر ويضاف إلى ذلك اختلاف معدل الهطول المطري وتوزعه الجغرافي حيث يتفاوت بين (1000) ملمتر سنويا في الجبال والساحل السوري، مقابل (100) ملتمر سنويا فقط في البادية الجنوبية. أما المصادر الأخرى فتضم الأنهار (% 23) والينابيع (6%) والمياه الجوفية(3%) .

تعتمد سورية على نهر الفرات بنسبة 80% من احتياجاتها المائية للري، ولكنها وخلال سنوات عديدة لم تحصل على حصتها من مياه الفرات بسبب حجب الدولة التركية ومعها من دخول الاراضي السورية ، ما سبب ضرراً كبيراً في مستويات الانتاج الزراعي. يضاف إلى ذلك سنوات الجفاف والقحط التي حلت على البلاد خلال أوقات متعددة من سنوات الدراسة. منذ العام2006، عانت سورية من أربعة سنوات متتالية من الجفاف، وكان أكثرهم تدميراً جفاف العام 2007-2008. وكانت الخسائر الناجمة عن سنوات

الجفاف هذه قاسية بشكل خاص على سكان المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، وخاصة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة، إذ أثرت على 3،1 مليون إنسان يقطن 95% منهم في هذه المحافظات وعانى حوالي 000،800 منهم معاناة شديدة. وكان أكثر من عانى هم المزارعون الصغار الذين تفاقمت حالتهم عام 2010 بسبب مرض "الصداء الأصفر" الذي أصاب انتاج القمح، والرعاة الصغار الذين فقد الكثير منهم حوالي 80–85% من مواشيهم منذ العام 2005.

أما خلال المرحلة (2010–2011) تسببت الأزمة بأضرار جسيمة لأنظمة الري في الجمهورية العربية السورية ، فقد على إثرها أكثر من نصف الأراضي المروية إمكانية الحصول على المياه. بلغت تكلفة الأضرار التي طالت الأنظمة والبنى التحتية للزراعة والريّ 3.2 مليار دولار أمريكي وفق تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2017، مع آثار سلبية مباشرة على أكثر من 60 بالمئة من المزارعين السوريين الذي يعتمدون على زراعة المحاصيل المروية. وفقاً لرأي مايك روبسون، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية : "يعدّ الريّ أولوية قصوى للزراعة، إذ تعاني الجمهورية العربية السورية من الإجهاد المائي، ويشكّل الريّ 85 بالمئة من استهلاك الماء فيها. لذا تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل لمنشآت الري، وتقدّم الدعم الفني والاستشاري لكافة الجهات المعنية. ونظراً لحاجة المزيد من الأراضي للمياه، هنالك حاجة للاستمرار بإعادة تأهيل أنظمة الري وتعريف المزارعين على تقنيات ري مستدامة وذات كفاءة وصديقة للبيئة."

إن الاستخدام غير المرشد للموارد المائية في الزراعة السورية ترك آثاراً سلبية على القطاع الزراعي حيث أن الزيادة السنوية للمساحات المروية دون الأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية المتاحة للزراعة في كل سنة مائية أدى إلى حدوث عجز مائي في معظم الأحواض وكان تسديد هذا العجز على حساب المياه الجوفية.



الشكل(2-3-3) توزع مساحات الاراضي المروية في سورية وفق أساليب الري خلال مدة الدراسة 2000-2020. المصدر: إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للاحصاء- السلاسل الزمنية- الجدول (5).

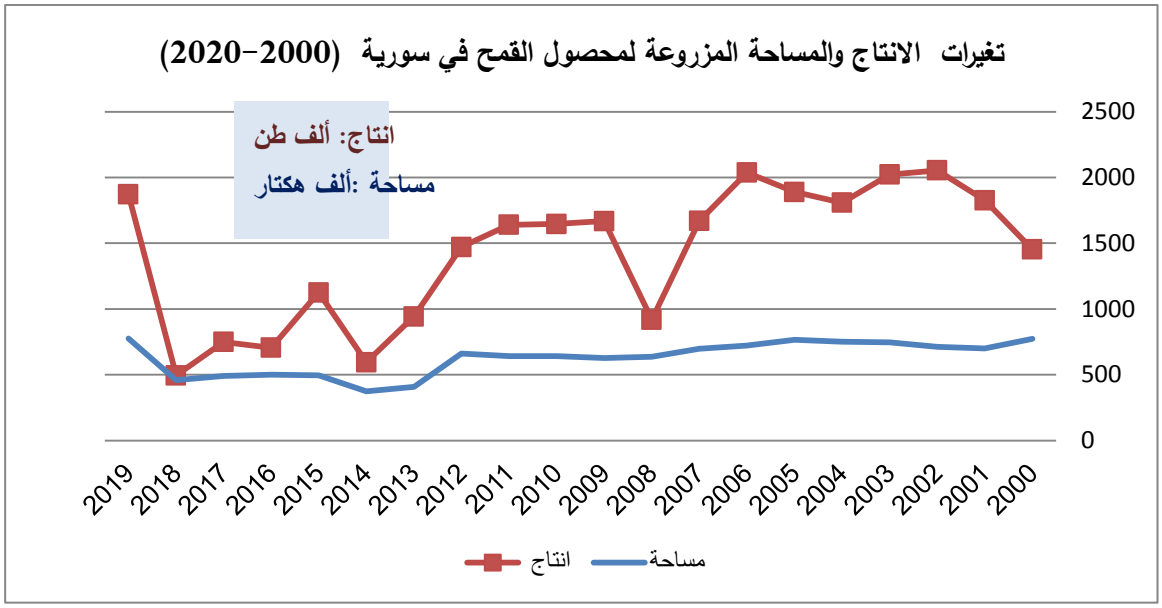
2-3-4 تطور الانتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسة في سورية :

وفقاً للنتائج التي استعرضها المبحث الثاني من هذا الفصل يوجد أربعة محاصيل زراعية رئيسة في الانتاج الزراعي في سورية (القمح، الشعير، القطن والشوندر السكري) حيث يعد محصول القمح المحصول الرئيس في الانتاج الزراعي في سورية وتعتمد عليه بشكل كبير في تحقيق الامن الغذائي للمواطنين، أما الشعير فيعتبر من أهم المحاصيل العلفية في سورية وتعتمد عليه بشكل كبير في تأمين العلف اللازم للثروة الحيوانية. يضاف إلى ذلك محصول القطن الذي يعد المحصول الانتاجي الاقتصادي الأهم في المحاصيل الزراعية السورية . أما الشوندر السكري فيعتبر المحصول الرئيس الذي يجب الاهتمام به من أجل السعي للوصول إلى ميزان تجاري زراعي رابح على اعتبار أن مادة السكر المكرر هي المادة الأساسية في هيك المستوردات السورية . لذلك من أجل تحليل تطور الانتاج الزراعي في سورية سيتم تحليل تطور الانتاج لتلك المحاصيل وفق الآتي.

أولاً: القمح

يعتبر القمح من أكثر المحاصيل الغذائية أهمية في سورية ، كما أنه من أكثر المصادر أهمية في الحصول على السعرات الحرارية والبروتين في الغذاء ، وتمتد زراعته من أكثر المناطق رطوبة الى أكثرها

جفافاً، لكنه يتركز أساساً في مناطق الاستقرار الأولى والثانية وكذلك في المناطق المروية. كان إنتاج القمح كافياً لحاجة القطر قبل عام 2000 ونظراً لإمكانية التوسع في رقعة الأراضي التي كانت تزرع بهذا المحصول فقد كانت سورية حتى الخمسينيات من هذا القرن بلداً مصدراً للقمح. بيد أن الطلب الداخلي الذي بدأ ينمو منذ ذلك الحين دون أن يرافق ذلك توسعاً موازياً في الرقعة المزروعة بالقمح وفي إنتاجيته، إضافة لازدياد مساحات الخضروات والفواكه والمحاصيل الصناعية على حساب إمكانية توسع المساحة المزروعة بالقمح، أدى إلى حقيقة أن القطر العربي السوري لم يعد ينتج فائضاً يزيد عن حاجته من الاستهلاك، بل أصبح القمح والدقيق من أهم المستوردات الزراعية. يبين الشكل (2-3-4) التغيرات في انتاج القمح وتغيرات مساحة الأراضي المزروعة خلال فترة الدراسة.



الشكل(2-3-4): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول القمح في سورية (2000-2020). المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء- السلاسل الزمنية 2019- جدول (29).

خلال المرحلة الأولى (2000-2011) عانى محصول القمح من تغيرات كبيرة في مستوى الانتاج على الرغم من استقرار نسبي للمساحة المزروعة خصوصاً خلال الأعوام 2007-2008 متأثراً بالعوامل

المناخية حيث شهدت انخفاضاً غير مسبوق بكميات الهطول المطري وارتفاعاً في تكاليف الانتاج نتيجة تحرير أسعار مستلزمات الانتاج مما أدى إلى تراجع كمية الانتاج الزراعي في تلك الفترة (نجوم،2012،7).

أما في المرحلة الثانية (200-2020)، وفقاً لمؤسسة إمباكت (Impact) للأبحاث شكل القمح الطري حوالي 47% من إجمالي إنتاج عام 2011 ولم تتجاوز نسبة البعل 16% إلا أن الأزمة السورية أثرت سلباً على عملية إنتاج القمح وديناميا‌تها، إذ تشير الإحصاءات أن الإنتاج انخفض بشكل حاد بعد عام 2013 ليصل عام 2018 إلى 495 ألف طن أي ما يغطي أقل من نصف الطلب المحلي، ويعود هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل منها غياب الدعم لزراعة القمح، شح الأمطار، دمار البنية التحتية من شبكات ري ومضخات مياه، صعوبة توفر السماد والبذار والأدوات الزراعية إضافة إلى انخفاض العمالة الزراعية نتيجة الأوضاع الأمنية والهجرة واللجوء والنزوح . هذا و تعتبر محافظتي الحسكة والرقة من أهم مناطق زراعة القمح في سورية ، اذ بلغ إنتاجهما عام 2011 تقريب 45% من إجمالي الإنتاج في سورية لينخفض عام 2018 إلى حدود 495 ألف طن بنسبة 42% من الإجمالي وبمعدل انخفاض بلغ 71% (محشي،2022،13).

بدأ انتاج القمح بالتعافي بدءاً من عام 2019 نتيجة تحسن الاوضاع الأمنية واتساع مساحة الاراضي المزروعة وفي عام 2020 ارتفع الإنتاج في المحافظات الشرقية مع تحسن موسم الأمطار ليصل إلى حوالي 1.1 مليون طن مع ارتفاع إنتاج القمح في إجمالي المناطق السورية إلى 2.7 مليون طن.

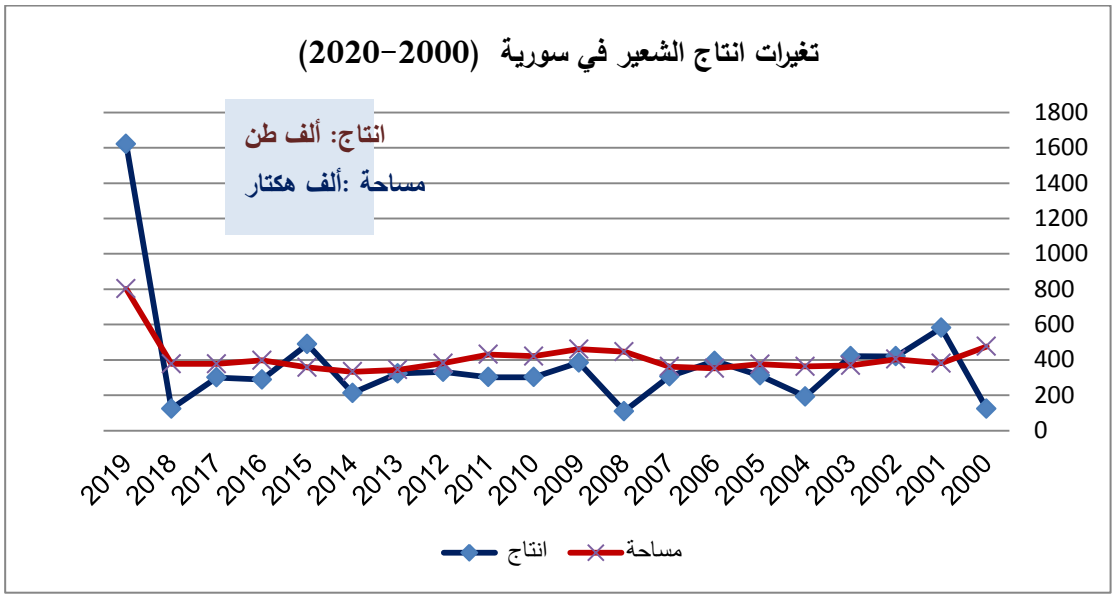
وفقاً لتقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، بالتعاون مع وزارة الزراعة السورية حول الموسم الزراعي السوري لعام 2019 صدر بتاريخ 5-9- 2019 تمت زراعة مساحة تزيد على 26،1 مليون هكتار في موسم 2019، وهي قرابة ثلاثة أرباع المساحات المزروعة في 2010، وتشكل هذه المساحات قفزة كبيرة عن المساحات المزروعة في 2018، العام الذي سجل أقل مساحات القمح خلال سنوات الأزمة، حيث لم تتعدَّ 642 ألف هكتار. ما يعني أن المساحات قد توسعت بنسبة تفوق الـ 90% خلال عام واحد. وكانت زيادة الإنتاج على هذا الأساس كبيرة أيضاً، حيث يقدر إنتاج موسم 2019 بحوالي: 17،2 مليون طن من القمح بزيادة 81%عن 2018، الذي لم يتعدّ عتبة المليون طن إلا بقليل، قرابة: 19،1 مليون طن،

إن زيادة الإنتاج في الأعوام 2019–2020 ترتبط بتوسع المساحات بالدرجة الأولى، الناجم بدوره عن توسع الإنتاج البعلي الذي ازداد بما يقارب عشرة أضعاف من 197 طناً إلى قرابة المليون طن. ففي 2018 كانت المساحات المزروعة قريبة من مستويات 2019، ولكن لم يحصد منها إلا ما نسبته أقل من 60%، نتيجة قلة الأمطار وعدم نمو وحصاد القمح المزروع بعلاً في الكثير من المناطق، بينما حُصد في عام2019 نسبة 92% من المزروع، وطالت الحرائق مساحات وصلت 85 ألف هكتار من مساحات القمح والشعير. بينما ظروف الإنتاج الزراعي الأخرى لم تتحسن، وظهر هذا في أن الإنتاج المروي لم يزدد إلا بمقدار 135 ألف طن فقط. وقد انعكس هذا في تراجع الغلة في وحدة المساحة، فكل هكتار أنتج وسطياً 73،1 طن. بينما كان هذا الوسطي في عام 2010 1، 93طن في الهكتار. حيث تراجعت إنتاجية القمح المروي تحديداً بسبب تراجع تخديمه رياً ودواءً وعناية بالأراضي وسماداً وبذاراً، مع ارتفاع التكاليف (تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، 2019،34.)

ثانياً: الشعير

يعتبر الشعير المحصول العلفي الأهم في سورية .تهتم الحكومة في سورية بهذا المحصول بهدف تحسين قطاع الثروة الحيوانية وتحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني. كما تهتم الحكومة في سورية بهذا المحصول من الناحيتين الإنتاجية والتسويقية من خلال الأنشطة التي تقوم بها الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، حيث تقوم باستنباط أصناف بذار الشعير المكيفة مع الظروف المناخية حسب الأقاليم لتسلمها إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار لإكثارها وتوزيعها على الفلاحين بهدف زيادة متوسط الغلة وتخفيض التذبذبات المستقبلية في الإنتاج ثم تقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بتوزيع البذار المحسن على الفلاحين على شكل قروض عينية قصيرة الأجل. ولكن فيما يخص إكثار بذار الشعير فإن أنشطة المؤسسة محدودة جداً .لذلك تناقصت كميات البذار المحسنة من الشعير من 12 ألف طن كمتوسط خلال الأعوام 2000 –1997إلى 2 ألف طن كمتوسط الأعوام 2004–2001 أي بتناقص سنوي بلغ 39% خلال الفترتين، ويعزى ذلك إلى استخدام البذار الذاتي لدى المزارعين (جراد وقرقوط،2007،23).

يمثل الشكل (2-3-5) تغيرات انتاج الشعير في سورية مع تغيرات حجم المساحات المزروعة خلال مدة الدراسة (2000-2020).



الشكل(2-3-5): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول الشعير في سورية (2000-2020). المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء- السلاسل الزمنية 2019-جدول (29).

خلال المرحلة الأولى (2000-2010) لم تتغير تقريباً مساحة الاراضي المزروعة بالشعير في مختلف مناطق سورية بمتوسط يقارب 400 ألف هكتار ولكن على الرغم من ثبات المساحات المزروعة عاني الانتاج من تقلبات نسبية لاسيما خلال مرحلة الجفاف التي بلغت ذروتها في 2008 حيث لم يتجاوز الانتاج المسجل فيها أكثر من 109 ألف طن وقيمة الغلة لم تتجاوز 0.2 مقابل انتاج ما يقارب 394 ألف طن في عام 2006 وبقيمة غلة يوافق 1.1 وهي أعلى قيمة غلة سنوية سجلة لموسم الشعير خلال المرحلة الأولى، فيما بلغ متوسط انتاج المرحلة الأولى 322 ألف طن ومتوسط الغلة لموسم الشعير في تلك المرحلة 0.8.

خلال المرحلة الثانية (2000-2020)، يمكن ملاحظة مرحلتين منفصلتين: مرحلة استقرار الغلة (2011-2018) حيث بلغ متوسط الانتاج ما يقارب 297 ألف طن وبلغ متوسط المساحات المزروعة يقارب 379 ألف هكتار ومتوسط الغلة 1 تماماً ويلاحظ أنها قيم متقاربة نسبياً مع القيم المسجلة في المرحلة

الأولى قبل الأزمة هذا وكانت أعلى قيمة انتاج مسجلة في عام 2015 بقيمة انتاج تقارب 489 ألف طن ومقدار غلة يقارب 2.3.

يلاحظ بعد ذلك قفزة استثنائية لموسم الشعير حيث ارتفع من أقل من 400 ألف طن في عام 2018 إلى 1621، مليون طن في عام 2019 [33]، وهو بمجمله بعلي، إذ لا يصل إنتاج المروي منه إلى 100 ألف طن. وسجل الإنتاج الأكبر في محافظات الحسكة وحلب حيث بلغ 585 ألف طن 570 –ألف طن على التوالي. تليهما الرقة 435 ألف طن، فحماة: 104 ألف طن. وهذا المستوى من الإنتاج استثنائياً وغير مسبوق في سورية حتى قبل الأزمة.[34] يلاحظ مع هذا الارتفاع في الانتاج متوافق مع زيادة المساحات المزروعة نتيجة عودة المنطقة الشرقية والبادية إلى سلطة الدولة والتي تمثل السلة الغذائية للمحاصيل الرئيسة في سورية وبلغت مجمل المساحات المزروعة في سورية خلال عام 2019 ما يقارب 802 ألف هكتار بقيمة غلة وصلت حتى 2 مما يؤكد أن تلك القفزة بالإنتاج مرتبطة بشكل مباشر بارتفاع المساحات المزروعة. [35]

بشكل عام وخلال كامل مراحل الدراسة لا يوجد تناسب بين تغيرات المساحات المزروعة وكمية الانتاج، وفقاً لتقرير المركز الوطني للدراسات والبحوث الزراعية الصادر في عام 2007 تتركز معظم الأرض المخصصة للشعير في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة، أما الإنتاج فيتركز معظمه في منطقة الاستقرار الثانية (% 59.2)) والثالثة(% 23.6) ، مأخوذاً بالاعتبار الغلة المنخفضة في منطقة الاستقرار الرابعة. كما تتأثر غلة الشعير بشكل كبير بالظروف الجوية، بفروقات الغلة حسب مناطق الاستقرار (جراد وقرقوط،2007،12).

ثالثاً القطن:

[33] وفقاً لتقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية بلغ الانتاج في عام 2019 ما يقارب 1.9 مليون طن أما وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء بلغ 1.621 ومن المرجح أن يعود هذا الفارق في القيم المسجلة لشمول تقرير المنظمة بالتعاون مع وزارة الزراعة كميات الانتاج المسجلة لمختلف القطاعات العامة والخاصة والتعاونية وحتى للمساحات الفردية غير المدرجة في بنود القطاعات المسجلة لدى المكتب المركزي للإحصاء. من أجل دقة الاحصاءات والمقارنات تم اعتماد البيانات الرسمية لمسجلة في المكتب المركزي للإحصاء.

[34] تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، بالتعاون مع وزارة الزراعة السورية حول الموسم الزراعي السوري للعام 2019 والذي صدر بتاريخ 5-9-2019.

[35] كميات الانتاج والمساحات المزروعة والغلة جميعها وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء- السلاسل الزمنية 2019- جدول (29) وتم حساب المتوسطات من قبل الباحثة.

يعتبر القطن الذي ينتمي إلى العائلة الخبازية (***Malvaceae***) من أهم محاصيل الألياف في العالم وأكثرها ربحاً حيث يعد عماد الاقتصاد الزراعي للدول التي يُزرع فيها على نطاق واسع لكونه يدخل في العديد من الصناعات ، حيث تمتاز أليافه بخواص نسيجية ممتازة لا تتوفر في الأنواع الأخرى من الألياف ، كما يمكن استخراج الزيت من بذوره وكذلك الكسب المستخدم كعليقة للحيوانات ، كما يعرف للقطن أكثر من عشرة آلاف استعمال تتبع ثلاثة نواحي رئيسة وهي الملابس والتغذية والتسميد. وفقاً لمنظمة الزراعة والأغذية العالمية يزرع القطن في المنطقة الاستوائية وشبه الاستوائية في أكثر من 90 دولة من دول العالم وحسب إحصاءات 2002م فقد بلغت المساحة المزروعة منه 30791000 هكتاراً أنتجت حوالي 53140000 طناً من القطن الزهر بمتوسط إنتاجية بلغت 1.726 طناً/هـ ، إما إجمالي المساحة المزروعة منه في الوطن العربي فقد بلغت خلال نفس العام حوالي 714567 هكتاراً أنتجت حوالي 1861000 طناً بمتوسط إنتاجية بلغت 2.604 طناً/هـ وحسب إحصاءات 2004م فقد بلغت المساحة المزروعة قطناً في استراليا 200000 هكتاراً أنتجت حوالي 912000 طناً من القطن الزهر بمتوسط إنتاجية بلغت 4.56 طناً/هـ ، وكانت المساحة نفسها مزروعة في سورية أنتجت حوالي 651000 طناً من القطن الزهر بمتوسط إنتاجية 3.25 طناً/هـ (الخاشعة وأحمد،2006،5).

يعد القطن من أهم المحاصيل الزراعية في سورية ، إذ له تاريخ زراعي قديم فيها، فهو يزرع بكميات كبيرة في كل من شمال وشمال شرق سورية ، ويعد القطن السوري من أفضل وأجود أنواع القطن في العالم، كما تعتبر سورية من أهم وأوائل الدول في إنتاجه، حيث تقوم بتصديره إلى الخارج خاصة إلى الدول

الأوروبية، إذ تستخدمه هذه الدول في صناعة المنسوجات ذات الجودة العالية. كما يعد القطن السوري من المحاصيل الاستراتيجية المهمة، حيث يعتمد الاقتصاد السوري عليها بشكل كبير وذلك نظرًا لكبر المساحات الزراعية التي تزرع بالقطن، حيث تبلغ ما يقارب 250 ألف هكتار في محافظة حلب والحسكة والرقة وغيرها، وتبلغ نسبة القطن بما يقارب 20–30 في المائة من إنتاج المحصول الزراعي بشكل عام في سورية ، كما يعمل بزراعته ما يقارب مليون عامل سوري أي بما يعادل 20 في المائة من العمالة السورية . تتم زراعة القطن في حوالي % 20 من المساحة المروية في سورية .و يحتل القمح و القطن القسم الأكبر من الأراضي المروية المزروعة بالمحاصيل الحقلية PT2TP، و يشجع المزارعون على تطبيق الدورة الزراعية القمح/القطن مما يؤدي إلى زراعة القطن في الأرض المروية المناسبة مرة كل ثلاث سنوات . و في حال توفر الماء تتم زراعة المساحة القصوى للقطن دون مواجهة أمراض خطيرة أو مشكلات في خصوبة التربة مرة كل سنتين . مما يسمح بزراعة حوالي 450 ألف هكتار لإنتاج القطن في سورية حيث لا يكون هناك أي مشكلة متعلقة بالماء في الأراضي المروية حالياً(العيسى،2006،3).

إن القطن في سورية من المحاصيل التجارية وساعدت الظروف الجغرافية في جميع أنحاء سورية على إنتاج القطن إلا انه ينزرع في ثلاث مناطق منها (العيسى،2019،12):

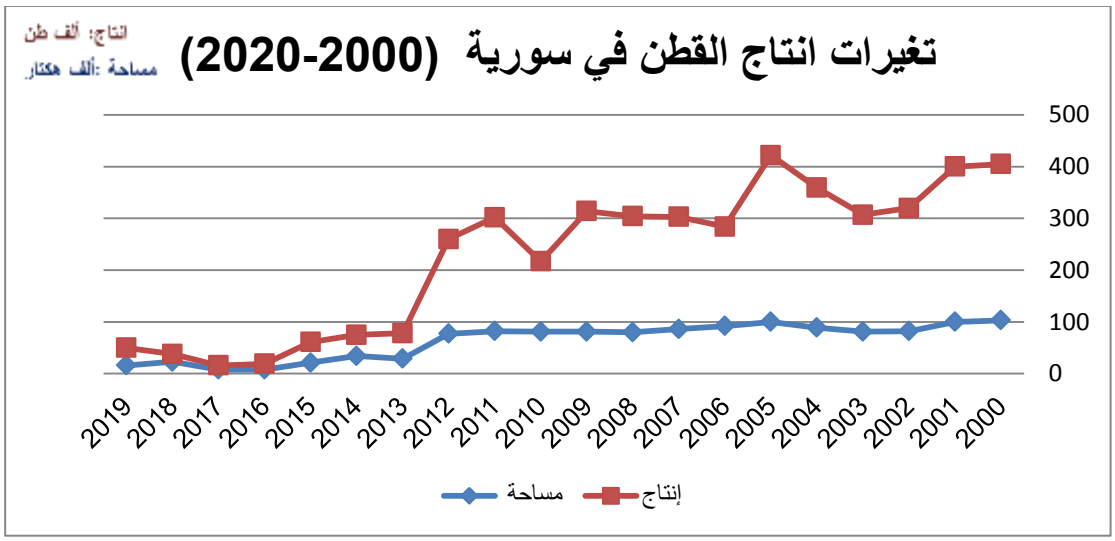
أ. منطقة حلب – حماة – حمص: تعد أهم المناطق، تتكون من سهول واسعة وتغطيها تربة طينية حمراء ذات قابلية الاحتفاظ بالرطوبة، يزرع القطناعتماداً على المطر الذي يبلغ معدله السنوي (٣٥٠) مليمتراً

وهي أقدم منطقة لزراعة القطن في سورية والذي ساعد على نجاح الزراعة وفرد الأيدي العاملة اللازمة للعمليات الزراعية وتزرع حوالي58% من مجموع أراضي القطن في سورية

ب. منطقة الجزير والفرات: تشكل حوالي ٣٨ من المساحة الكلية للقطن توسعت الزراعة في هذه المنطقة لوفر التربة الخصبة وموارد المياه.

ج. منطقة غربي وجنوبي سورية : وهي اقل المناطق مساحة وإنتاجاً إذ بلغ المساحة المزروعة قطن 4% من مجموع مساحته في سورية وتشمل مناطق اللاذقية ودمشق وحوران وأهم المشكلات هو ارتفاع نسبة رطوبة الجو خلال موسم نضج المحصول مما يعرضه للإصابة بدودة اللوز.

يمثل الشكل (2-3-6) تغيرات انتاج القطن في سورية والمساحات المزروعة خال مرحلة الدراسة (2000-2020) وذلك استناداً إلى البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.



الشكل(2-3-6): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول القطن في سورية (2000-2020). المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء- السلاسل الزمنية 2019-جدول (30).

خلال المرحلة الأولى (200–2010) كان هناك استقرار في مساحة الأراضي المزروعة في مجمل المناطق السورية بمتوسط 89 ألف هكتار مع وجود تقلبات في مستويات الانتاج حيث عانى من الانخفاض في الانتاج خلال الأعوام 2002–2003 حيث أصبحت الكمية المنتجة في عام 2003 حوالي 307 ألف طن، ويعود ذلك الانخفاض إلى تخفيض المساحة المزروعة لترشيد استخدام المياه علماً بأن القطن يروى بالطرق التقليدية والحديثة في سورية (العيسى،2006،7).

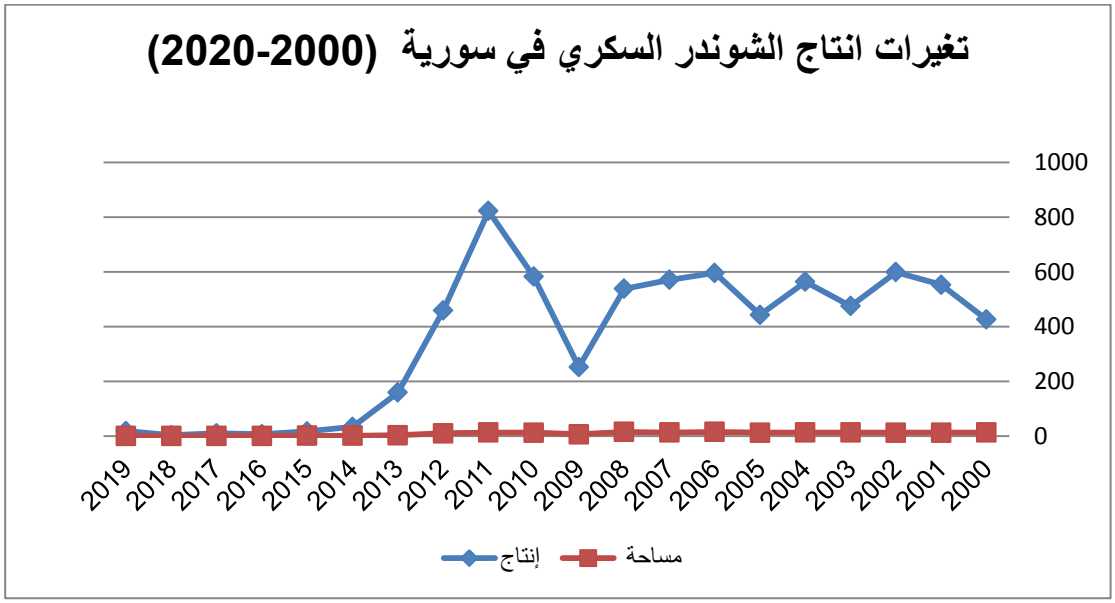
أما خلال المرحلة الثانية (2011–2020) يلاحظ انخفاض كبير في انتاج القطن مترافق بانخفاض أيضا في المساحات المزروعة لاسيما بعد عام 2013، يعزى هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها خروج المناطق الزراعية الأساسية عن سلطة الدولة وضعّف انخفاض منسوب نهر الفرات، وارتفاع ساعات التقنين الكهربائي، وشحّ المحروقات، ويضاف إلى العوامل المذكورة، منْع «الإدارة الذاتية» الكردية المزارعين في مناطق سيطرتها من بيع محصولهم السنوي إلى المراكز الحكومية. وتسبّبت تلك الظروف بعزوف السوريين عن زراعة القطن، والتوجّه إلى الزراعات العطرية وزراعة الخُضر والسمسم والذرة الصفراء، الأقلّ تكلفة، والأقلّ حاجة إلى المياه. وكلّ ذلك، بحثاً عن أرباح توفّر لهم دخلاً اقتصادياً أكبر، في ظلّ تدهور الأوضاع المعيشية (مرعي،2022).

رابعاً : الشوندر السكري

يعدّ محصول الشوندر السكري من المحاصيل الاستراتيجية الهامة في سورية كونه يؤمن جزء اً من مادة السكر الأبيض في السوق السورية ، بالإضافة إلى دوره الهام في سد جزءٍ من احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف عن طريق التفل الناتج عن تصنيعه ، و مادة الميلاس التي تدخل في صناعة (الكحول –الخميرة). ويزرع الشوندر السكري بغية الاستفادة من أحد أجزائه النباتية في الحصول على السكر ، ويعدُّ المصدر الثاني للسكر بعد محصول قصب السكر وتتراوح درجة الحلاوة فيه بين (16–20) درجة حسب الأصناف المزروعة ومواعيد الزراعة ونوعية التربة وطبيعة المناخ والأساليب الزراعية المتبعة في إنتاجه (ناعس والعجيل،2011،3).

يزرع الشوندر السكري مروياً في معظم المناطق، وبعلاً بمساحات أقل في المناطق ذات المعدلات العالية للهطولات المطرية، والجيدة التوزيع، كما هو الحال في العروة الخريفية في الغاب وحمص. وتختلف المتطلبات المائية للشوندر السكري بحسب التربة والعوامل المناخية (الحرارة، والإضاءة والرياح)، وكذلك بحسب الصنف وموعد الزراعة، ومرحلة نمو النبات، وعمليات الخدمة المختلفة. وتعد كمية المياه من 4000.3500م^3/هكتار عموماً كافية لتأمين متطلبات النبات المائية في موسم نموه الأول. ويتطلب محصول الشوندر تربة عميقة ومفككة، تسمح بانتشار جذوره المتعمقة حتى 2.5م. وتنجح زراعته في الترب اللومية (الطمية) والرملية السلتية والطينية اللومية العميقة والمفككة التي تحتوي على نسبة ضئيلة من الكلسيوم. وتتطلب زراعة الشوندر إجراء مسح مسبق للأراضي الصالحة لمحصوله وتجارب تمهيدية للتسميد وخاصة لعنصري البوتاسيوم والبورون (العودة،الموسوعة العربية).

يمثل الشكل (2-3-7) تغيرات انتاج الشوندر السكري في سورية والمساحات المزروعة خال مرحلة الدراسة (2000-2020) وذلك استناداً إلى البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.



الشكل(2-3-7): تغيرات الانتاج والمساحة المزروعة لمحصول الشوندر في سورية (2000-2020). المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء- السلاسل الزمنية 2019-جدول (30).

خلال المرحلة الأولى (2000-2010) لم تتطور مساحة محصول الشوندر السكري في سورية وهذا ناتج عن منافسة المحاصيل الاستراتيجية ولاسيما القمح والقطن (ناعس والعجيل،2011،8)، بلغ متوسط

المساحات المزروعة خلال تلك المرحلة 12 ألف هكتار، ومتوسط الانتاج 509 ألف طن بمتوسط غلة 41. مع وجود انخفاض واضح في الغلة في عام 2008 على الرغم من ارتفاع الانتاج فيها، حيث بلغت الغلة فيها 35 مقابل 43.9 في العام السابق 2007 و42 في العام اللاحق 2009. يعود هذا الانخفاض غي الغلة عام 2008 إلى زراعة العروة الصيفية التي أثبتت عدم جدواها الاقتصادية (ناعس والعجيل،2011،10) أما في عام 2009 انخفضت المساحات المزروعة نتيجة قلق المزارعين من حالة الجفاف حينها وارتفاع تكلفة ري محصول الشوندر السكري.

في المرحلة الثانية (2011–2020)، على الرغم من انخفاض مستويات الانتاج بشكل كبير إلا أن متوسط الغلة وصل حتى 38.8 وذلك بسبب انخفاض المساحات المزروعة بشكل كبير حيث لم يتجاوز متوسط المساحات المزروعة 2 ألف هكتار ومتوسط الانتاج 19 ألف طن وهي كمية منخفضة جداً تجاه الكميات امسجلة في المرحلة الاولى. أكدت رئيس قسم بحوث الشوندر السكري في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية الدكتورة انتصار الجباوي أن أبرز الصعوبات التي أدت إلى توقف محصول الشوندر هي تغير ظروف زراعته بشكل كبير خلال سنوات الأزمة التي تمر فيها سورية بسبب الظروف الأمنية في بعض المناطق، فمعظم الأراضي التي كانت تزرع بمساحات واسعة منه تقع في المناطق الساخنة، ما أدى إلى تقطع الطرق الزراعية، وعدم قدرة المزارعين على الوصول إلى حقولهم، وسرقة معظم مضخات المياه وشبكات الري، وخروجها من الخدمة، ونزوح سكان المناطق الزراعية (اليد العاملة) إلى مناطق آمنة وتوقف شركات السكر عن العمل باستثناء شركة سكر تل سلحب، إضافة إلى عدم توافر مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب (بذار – يد عاملة – أسمدة – مازوت)، كما أن كثيراً من المواد كالسماد والأدوية الزراعية يتم شراؤه من السوق بأسعار يفرضها التاجر والصيدليات الزراعية التي تبيع الأدوية المحلية والمستوردة، وكثيراً ما تكون تلك الأدوية غير فعالة ما يزيد التكلفة أكثر وتزيد معها نسبة الإصابة بالأمراض للمزروعات، وأيضاً ارتفاع أسعار حوامل الطاقة ما أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير، واستبعاد محصول الشوندر من التمويل بقروض، علماً أن حالة الفلاحين المادية لا تسمح بتمويل المحصول نقداً، وارتفاع تكلفة النقل،

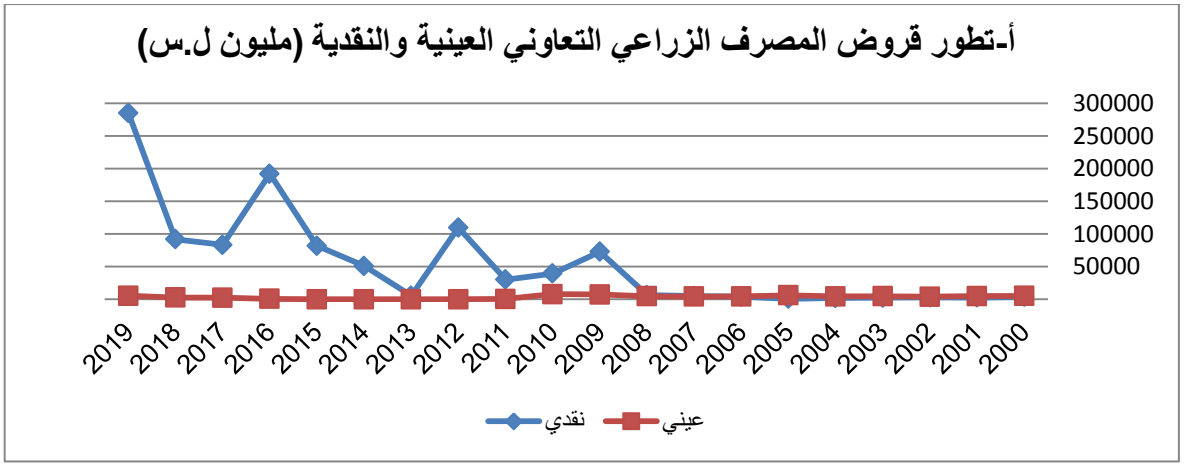
وتحكم ورشات القلع وأصحاب الجرارات بالأسعار، والأهم من ذلك انخفاض تسعيرة الشوندر المستلم في شركات السكر (جريدة البعث الرسمية السورية ، تقرير صحفي،2020).

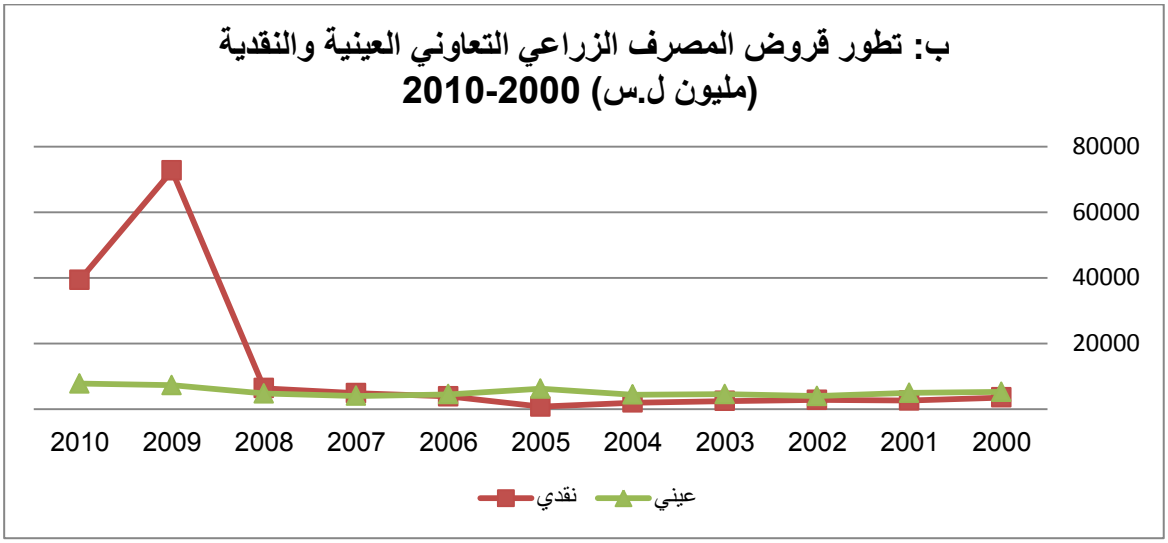
2-3-5 الموارد المالية الزراعية

الموارد المالية ضرورية لتأمن مستلزمات الانتاج من عدد وتجهيزات ومبيدات وتغطية تكاليف الانتاج وغيرها ولها أهمية كبير في ظل الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي التي تترافق بفترات انتظار طويلة نسبياً بين عملية الإعداد للزراعة وعملية قطاف المحاصيل وبيعها في الأسواق. تتوزع الموارد المالية الداعمة لقطاع الزراعي في سورية إلى مصدرين أساسيين: مصادر ذاتية ومصادر ائتمانية تعتمد على القروض و التسليفات من القطاع المصرفي. ونتيجة لحجم المخاطر التي تنجم عن طبيعة العمل الزراعي واعتماده على الظروف المناخية وغياب مؤسسات ضمان القروض فإن معظم المصارف التقليدية والإسلامية تحجم عن تمويل عمليات القطاع الزراعي، فقط المصرف الزراعي التعاوني (نجوم،2012،17).

يمتاز الاقتراض الزراعي في سورية بأنه مخصص بشكل رئيس لصغار المزارعين؛ إذ أن الحيازات الصغيرة هي المسيطرة في القطاع الزراعي، في حين أن معظم الدول المتقدمة في مجال الزراعة أخذت تعتمد على المزارع الكبيرة والمتخصصة، لأن المزارع الصغيرة على الغالب تعاني من مشكلات إنتاجية كثيرة أهمها ضعف الإمكانات المادية، وزيادة تكاليف الإنتاج ، وصعوبة استخدام المكننة الزراعية ، لذلك يحاول المصرف الزراعي التعاوني في سورية توجيه القروض التي يمنحها وفق غايات تحقق أكبر ربح للمزارعين بحيث يتمكنون من تطوير الإنتاج في مزارعهم (مقرر التمويل الزراعي،2019،6)

يبين الشكل(2-3-8) تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني العينية والنقدية خلال مدة الدارسة (2000-2020) في سورية .





الشكل(2-3-8) تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني العينية والنقدية: أ- خلال مدة الدارسة (2000-2020) في سورية .

ب-خلال المرحلة الأولى (2000-2010) المصدر بيانات المكتب المركزي للإحصاء-السلاسل الزمنية لقطاع الزراعة-جدول 35.

خلال المرحلة الأولى (2000-2010) شكلت القروض العينية القسم الأكبر من حجم قروض المصرف الزراعي التعاوني لاسيما خلال الأعوام من 2000 وحتى 2006 والتي كانت على شكل بذار وسماد ومبيدات، ثم بدأت تختلف القيم ليشهد عام 2009 تناقص القروض العينية مقابل ارتفاع هائل للقروض النقدية حيث وصلت إلى القروض لنقدية إلى ما يقارب 73 مليار ليرة سورية مقابل 7 مليارات فقط للقروض العينية. ويعكس هذا التغيُر في هيكلية الإقراض الزراعي المعاناة التي واجهها المزارعون في سورية خلال العامين 2008-2009 نتيجة تدهور واقع الانتاج الزراعي بسبب عدة عوامل من أهمها الظروف الجوية، ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الناجم عن الأزمة المالية العالمية وعن رفع أسعار المحروقات (نجوم،2012،19).

أما خلال المرحلة الثانية (2011–2020)، انخفضت قيمة القروض العينية بشكل كبير ولم تتجاوز قيمتها نصف مليار ليرة سورية في عام 2011 حتى انها اختفت تماماً خلال الأعوام 2012–2015 وعاودت ارتفاعها تدريجياً حتى وصلت لقيمة 5 مليارات ليرة سورية في 2019 وهي أقل حتى من القيم المسجلة في أعوام ما قبل الأزمة. على عكس القروض النقدية التي سجلت قفزات خلال عدة أعوام 2016–2019 حيث وصلت زادت عن 285 مليار ليرة سورية في عام 2019(بيانات المكتب المركزي للإحصاء، السلاسل الزمنية لقطاع الزراعة، جدول 35).

2-3-6 أهمية تطوير السياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه وكذلك حماية البيئة الطبيعية من الرعي الجائر ومكافحة التصحر أو إقامة محميات رعوية والحفاظ على التنوع البيئي الحيوي، وتأمين مستلزمات العمل الزراعي من تمويل ودعم زراعي وإنتاج وتسويق وتخزين ومصادر الري وطرق الري وغير ذلك. ترتبط السياسات الزراعية بشكل عضوي **بالسياسات الاقتصادية للدولة** وتتمثل في استراتيجية الدولة الإقتصادية للوصول إلى الأهداف التنموية المتوخاة خلال مدة زمنية معينة، وتقوم على تحديد الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة، وتحديد الوسائل اللازمة، ليصار إلى وضعها في خطط إنمائية، وتحويلها إلى حالات إجرائية تطبيقية بواسطة برامج تنفيذية معينة.

على وجه العموم تشمل السياسات الزراعية تأمين الغذاء، وتحديد نمط الإنتاج الزراعي وأنواع المحاصيل الزراعية التي تناسب الواقع المناخي، ونوع التربة الصالحة للزراعة وتوفر مصادر الري وأنواعه، وتتبع الحكومات عادة استراتيجيات زراعية تتجلى في سياسات عدة، كسياسات التمويل الزراعي والاستثمار، وسياسات التخزين، وسياسات التسعير وسياسات التسويق، وسياسات التجارة الخارجية (إستيراد وتصدير المواد

والسلع والمنتجات الزراعية) وغالباً ما تكون هذه السياسات ذات طابع عمومي (أهداف نوعية) كما تكون ذات أهداف قطاعية (الحاج،2019،3).

لقد اتبعت سورية خطط اقتصادية من شأنها تطوير الاقتصاد الوطني، مثل تعديل قانون الاستثمار رقم (10) عام 1991 ، مرات عدة، إذ كان التعديل الرابع في 2004 ، الذي سمح للمستثمرين العرب والأجانب بملكية الأبنية والعقارات وحرية تحويل رأس المال الثابت والأرباح بعد انقضاء أربع سنوات من عمل المنشاة المرخص لها بموجب قانون الاستثمار. كما قامت الحكومة بإحداث هيئة مكافحة البطالة عبر تقديم قروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتدريب أصحابها على كيفية الاقتراض والتشغيل الذاتي للمشروع، فضلاً عن قيام الحكومة بدمج الشركات العامة ذات الطبيعة الإنتاجية المتشابهة، واعادة هيكلتها وتحديث نظم العمل والتشغيل، واحداث المعهد الوطني للإدارة العامة لتأهيل الكوادر الإدارية، واحداث المعهد العالي لإدارة الأعمال، وتم طرح العمل بمبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي عام 2005 ، بهدف تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على أساس التكامل بين مبدأ التخطيط الاقتصادي الحكومي وبين مبدأ اقتصاد السوق الذي يعمل وفق قانون العرض والطلب وحرية الاستثمار.

2-3-7 خاتمة

التحليل السابق لمكونات الناتج الزراعي في سورية وأهم مقوماته، إضافة إلى تحليل الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي في سورية يؤكد على ضرورة اتباع سياسات زراعية فعالة تعمل على استثمار الموارد الزراعية الهامة التي تتمتع بها الجمهورية العربية السورية إضافة إلى محاولة تفادي أهم المؤثرات السلبية على الانتاج الزراعي. إن معظم الاستراتيجيات الزراعية الحالية تعتمد بشكل أساسي على زيادة مساحات الأراضي المزروعة للمحاصيل الرئيسة، لكن من وجهة نظر هذا البحث تعتبر هذه الاستراتيجية تقليدية وغير فعالة حيث أكدت النتائج أن هناك عوامل متعددة أثرت على انتاجية المحاصيل الزراعية إضافة إلى عامل مساحة الاراضي المزروعة وفي مقدمة تك العوامل المؤثرة على الانتاجية الجفاف ونوعية البذار المستخدم وتفعيل تائج البحوث الزراعية المتعمدة من قبل مركز الدراسات والبحوث الزراعية حيث أنها في معظمها مازالت دراسات نظرية لم

توضع قيد التطبيق رغم أهميتها. كما يجب على الاستراتيجيات المتبعة الاهتمام بالمحاصيل التي تؤدي دوراً اقتصادياً هاماً لاسيما محصول الشوندر السكري في محاولة لجعل الميزان التجاري الزراعي رابح. كما يجب التركيز على وضع سياسات محددة لاستغلال المياه الجوفية بشكل رشيد بعيداً عن الهدر أو الاهمال.

الفصل الثالث

تحليل منهجية استراتيجية التنمية ومسارها في سورية

مقدمة

لقد كان للحرب في سورية أثرها في تغيير البنية القطاعية للاقتصاد في سورية مع تراجع القطاعات الانتاجية على حساب القطاعات الخدمية بشكل أصبح من الصعب معه تحديد نمط محدد يوصف هذا الاقتصاد, ومع ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة تساهم في الوصول إلى الاستقرار في النمو الاقتصادي تستند على دعم القطاعات الاقتصادية الرائدة التي ساهمت في دعم نمو الناتج الاجمالي المحلي. نقطة الانطلاق في وضع تلك الاستراتيجية هي من خلال تحليل النمو الاقتصادي القطاعي والعلاقات التشابكية بين عناصره.

المشكلة الأساسية التي يعالجها هذا الفصل والفصل التالي هي أن تحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول النامية يتطلب تنفيذ حزمة كبيرة من الاستثمارات, ولكن من الضروري تحديد الاستراتيجيات التي سيتم وفقها تنفيذ تلك الاستثمارات. إن بناء تلك لاستراتيجيات يعتمد على ايجاد أجوبة منطقية لتساؤل مهم: ماهي القطاعات الاقتصادية التي يفضل توجيه الاستثمارات إليها؟ هل يتمتع نموها بالاستقرار المطلوب لعملية التنمية؟ هل يوجد بينها علاقات تكامل مشترك كما هو في اقتصاديات الدول المتطورة؟

اعتمد هذا الفصل على الاستفادة من أساليب الاقتصاد القياسي في تحليل الواقع الاقتصادي لقطاعات الزراعة– الصناعة –التجارة بوصفها القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوري والبحث في امكانية وجود علاقات تشابكية بينها على اعتبار أن الاقتصاد المتطور هوي الاقتصاد المبني على التشابك والتكامل بين القطاعات الرائدة.

المبحث الاول

الاستراتيجيات الاستثمارية من وجهة نظر نظريات التنمية

3-1-1 مقدمة

لا يفهم النُمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية؛ فكلاهما يعد جزءًا لا يتجزأ من عملية البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النُمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق وحسب طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظامين الاقتصادي والاجتماعي، والرقي بهما إلى الأحسن.

إن تحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول النامية يتطلب تنفيذ حزمة كبيرة من الاستثمارات، ولكن من الضروري تحديد الاستراتيجيات التي سيتم وفقها تنفيذ تلك الاستثمارات. إن بناء تلك لاستراتيجيات يعتمد على ايجاد أجوبة منطقية لتساؤل مهم: ماهي القطاعات الاقتصادية التي يفضل توجيه الاستثمارات إليها؟

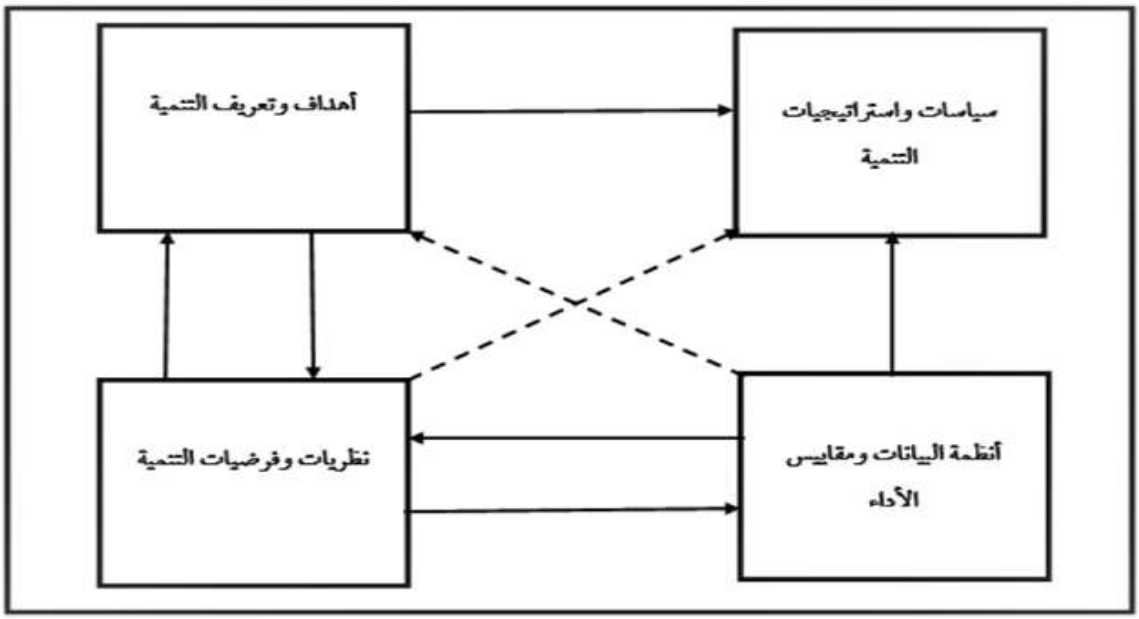
بناءً على ذلك تم وضع مجموعة من المفاهيم والنظريات الاقتصادية التي توصف توزع الاستثمارات في البنى الاقتصادية المختلفة. من استراتيجيات التنمية القطاعية الشائعة في الأدب التنموي :استراتيجية الدفعة القوية(Big – Push) ، رائد هذه الاستراتيجية هو الاقتصادي "روزنشتين – رودان .Rosenstein Rodan " واستراتيجية "النمو المتوازن"، وتنسب إلى الاقتصادي "راجنار نيركسه Nurkse "الذي تبنى الأفكار الرئيسة التي عرضها "روزنشتين – رودان"، واستراتيجية "النمو غير المتوازن" رائد هذه النظرية "هيرشمانHirschman "، واستراتيجيات التصنيع. برزت في هذا المجال استراتيجيتان نالتا شهرة واسعة في ادبيات التنمية الاقتصادية، وهما استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات، واستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير . وأخيرا استراتيجية التنمية الزراعية والريفية :والتي تتطلب الإصلاح الزراعي، سياسات عامة مساندة وداعمة، توسيع الإنتاج، إلى جانب سياسات تسعير حكومية مناسبة لكل من لمدخلات والمخرجات.

3-1-2 تطور الفكر الاقتصادي لاستراتيجيات التنمية

تعرف استراتيجيات التنمية مجموعة من السياسات المترابطة والمتسقة إلى حد ما أو الطرق العملية التي تتبعها الوكالات الدولية، الحكومات، المنظمات غير الحكومية و المجتمعية في محاولة تحفيز التغيير داخل بلدان و مناطق و قارات معينة. إن اختيار وتبني استراتيجية التنمية يعتمد على ثلاث عناصر رئيسية:

1. الأهداف الإنمائية السائدة المشتقة من النظرة السائدة وتعريف التنمية الاقتصادية.
2. الحالة المفاهيمية للفكر أو المجموعة الحالية لنظريات التنمية، الفرضيات، النماذج والتقنيات والتطبيقات التجريبية.
3. نظام البيانات الأساسي المتاح لتشخيص الموقف الحالي وقياس الأداء واختبار الفرضيات.

أما نهج التنمية فيعرف على أنه مجموعة من المبادئ والمعارف الناتجة عن التعقيد المترابط لعناصر التنمية المقبولة عموماً من قبل مجتمع التنمية في ذلك الوقت يبين الشكل(3-1-1) العلاقة المتبادلة بين عناصر نهج التنمية (نظريات ونماذج التنمية، الأهداف، نظم البيانات وقياس الأداء و سياسات ومؤسسات واستراتيجيات التنمية.

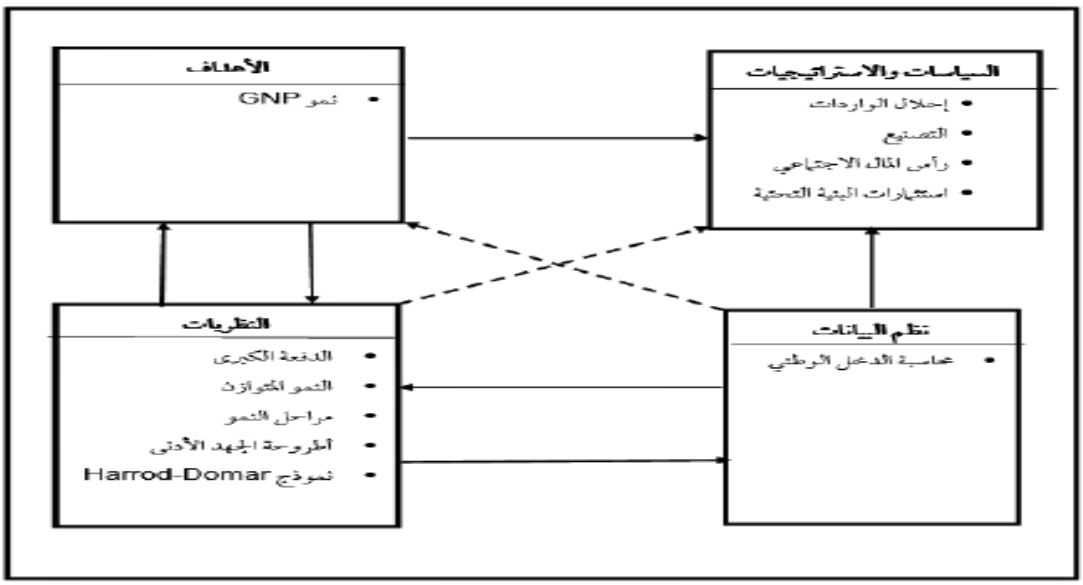


الشكل(3-1-1): نهج التنمية-العلاقات الترابطية-المصدر: (حواس،9،2021).

3-1-2-1 نظريات التنمية في مرحلة الخمسينيات

وفقاً للشكل (3-1-2) الذي يوضح نهج التنمية خلال فترة الخمسينيات، إن أهم نظريات التنمية في تلك المرحلة :"الدفعة الكبرى" (Rosenstein-Rodan) ،1943، "النمو المتوازن" (Nurkse،1953)، "الانطلاق نحو النمو المستدام" (Rostow،1956)، وأطروحة الحد الادنى من لجهد الحرج (Leibenstein،1957).

تشترك كل هذه الأفكار النظرية في نظرتها المساوية للنمو بالتنمية واعتبار النمو في البلدان الأقل تقدما عملية متقطعة تتطلب حقنة كبيرة ومتميزة من الاستثمار .على سبيل المثال، أكدت نظرية "الدفعة الكبرى " على أهمية وفورات الحجم في المنشآت العامة والصناعات الأساسية، واعتمد مبدأ" الانطلاق" على نموذج "Harrod-Domar" الذي يؤكد أن بلوغ معدل نمو الدخل الوطني أعلى من معدل نمو السكان يتطلب توفير حد أدنى من نسبة الاستثمار إلى GPD وفق نسبة رأس المال.



الشكل(3-1-2): نهج التنمية في الخمسينيات. المصدر :(الحواس،2021)

المساهمات الفكرية النظرية التي اهتمت بفلسفة التنمية خلال تلك الحقبة الزمنية شددت على دور الاستثمار في الأنشطة الحديثة خصوصا الصناعة باعتبار الاقتصاد يمثل قطاعاً واحداً. في المقابل، دعت "أطروحة الجهد الأدنى الحرج" لحقن الاقتصاد بأحجام كبيرة ومنفصلة من الاستثمار لتحريك عملية تراكمية تُهيمن

فيها قوى الدخل المحفزة للنمو على قوى الدخل المحفزة للتباطؤ .أخيرا، شدد مفهوم" النمو المتوازن "على الاقتصاديات الخارجية المتأصلة في جانب الطلب للتوسع الذي يعزز بشكل متزامن ومتبادل مجموعة كاملة من أنشطة الإنتاج التكميلية التي يتم دمجها لزيادة حجم السوق.

بالرجوع إلى الماضي، يبدو أن التركيز على الاستثمار واسع النطاق في الخمسينات قد تأثر بشدة بنموذج و أداء الاتحاد السوفياتي الناجح نسبيا بين عامي 1928 و 1940 ، و يُوجد نفس التركيز أيضا على الدور الحاسم للاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي للنمو في الأدبيات الخاصة بمعايير الاستثمار خلال فترة الخمسينات (حواس،3،2021).

نظرية النمو المتوازن لراغنار نوركسي هي نظرية اقتصادية ابتكرها الخبير الاقتصادي راغنار نوركسي (1907 –1959). تفترض النظرية أن الحكومة في أي بلد غير متطور بحاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة في عدد من الصناعات في وقت واحد. سيؤدي ذلك إلى توسيع حجم السوق وزيادة الإنتاجية وتوفير الحافز لدى القطاع الخاص للاستثمار. أيّد نوركسي تحقيق نمو متوازن في كل من القطاعين الصناعي والزراعي للاقتصاد. أدرك أن التوسع والتوازن بين القطاعات الزراعية والصناعية ضروريان بحيث يوفر كل من هذه القطاعات سوقًا لمنتجات الطرف الآخر، ويزوّد بدوره المواد الخام اللازمة لتطوير القطاع الآخر ونموه. (،12،2018، Potter et al)

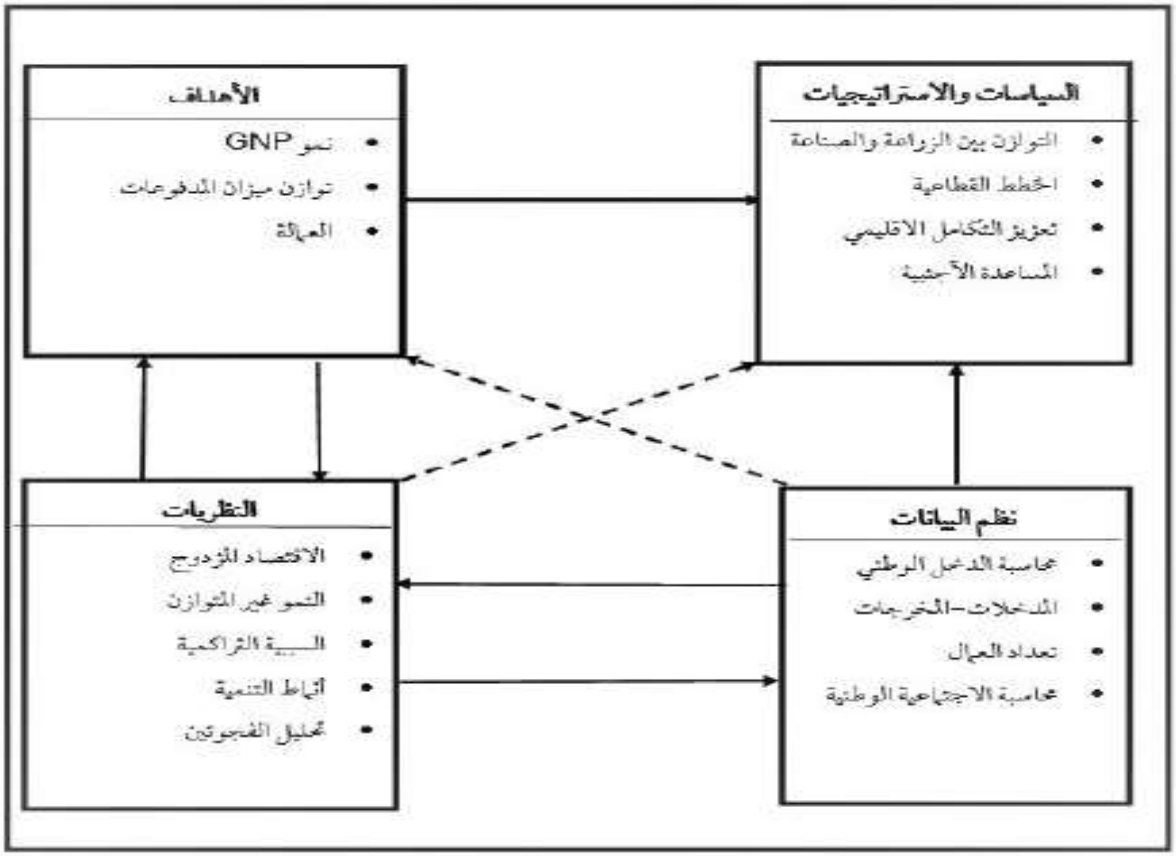
أما روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته : لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push"حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي،

ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية (Roland ،2016،20)

يرى (Sign،1979) ضرورة وجود علاقة تكاملية وتبادلية بين توفير الحاجات الأساسية وتعزيز التصنيع وتسريع التغير الهيكلي، وبالتالي إمكانية الجمع بين الاستراتيجيتين ومتابعتهما جنبا إلى جنب .على وجه التحديد، لتلبية الحاجات الأساسية على أساس مستدام من الضروري أن يتم تحويل الهياكل الإنتاجية لصالح الصناعة، ويجب أن تٌ ساعد استراتيجية الحاجات الأساسية المصممة بشكل صحيح على توزيع أكثر إنصافا للدخل لترقية الصناعة. كما يرى أن توفير الحاجات الأساسية على أساس مستدام يتطلب نموا سريعا (7–8%) سنوياً يعني بدوره نمواً في الانتاج الصناعي بنسبة (10–11%). هذا هو معدل نمو الصناعة اللازم للوصول لهدف ليما.

3–1–2–1 نظريات التنمية في الستينيات

يبين الشكل (3–1–2) نهج التنمية السائد في ستينيات القرن الماضي، حيث يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يزال يٌركز بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره الهدف الرئيسي، لكن مع نهاية العقد أدت الجدلية المتزايدة حول مشكلة البطالة والعمالة دون المستوى الأمثلي في العالم النامي إلى وضع التوظيف كهدف في حد ذاته إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي. حدث أيضا تغيير جدير بالملاحظة في مفهوم التنمية يهتم بفكرة البنية الفسيولوجية والقطاعية لعملية التنمية :أصبح يٌنظر للتنمية كتحول هيكلي مخطط لبنية الإنتاج والعمالة حيث تنخفض حصة الزراعة منها لصالح تزايد حصة الصناعة والخدمات.



الشكل(3-1-3): نهج التنمية الستينيات-المصدر (حوس،26،2021).

كما أنه في فترة الستينات نُوقشت قضية النمو المتوازن مقابل غير المتوازن :في جوهرها، أكدت أطروحة النمو المتوازن (Nurkse)،1953 على ضرورة وجود اتساق بين النمو القطاعي للناتج مع النمو التفاضلي للطلب على السلع المختلفة مع زيادة ارتفاع الدخل. من ناحية أخرى، حددت أطروحة النمو غير المتوازن الافتقار للقدرة على اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص" العائق الرئيسي أمام التنمية-1958) (Hirschman. كانت وصفة أطروحة النمو المتوازن لاختراق هذا الاختناق في خلق سلسلة من القدرة الزائدة المؤقتة للمرافق الاجتماعية العامة التي – من خلال إنشاء بيئة مادية جذابة- من شأنها أن تُشجع بناء أنشطة إنتاجية مباشرة، لكن نموذج النمو غير المتوازن يرى أن العملية تبدأ بتكوين أنشطة منتجة مباشرة قبل الطلب وهو ما سيُؤدي بدوره إلى توليد الحاجة لمشروعات عامة تكميلية.

يعتبر هيرشمان رائد نظرية النمو غير المتوازن ، أن النمو غير المتوازن هو أفضل طريقة في الدول النامية ولذا يجب ان تتركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات استراتيجية او رائدة محددة ذات اثر حازم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة اهميتها ، فالتنمية الاقتصادية

عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة التوازن الى حالة لا توازن أخرى ولكن عند مستوى اعلى من الإنتاج والدخل . وبالتالي فان كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق حالة لا توازن أخرى . ولكن عند مستوى اعلى من الإنتاج والدخل ، وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللا توازن السابقة ، ومن ثم تخلق حالة توازن لاحقة وهكذا بصورة متتالية وبشكل تدريجي يتحرك الاقتصاد نحو النمو المتوازن (Hirschman،1958،10).

أكد هيرشمان على نظرية النمو غير المتوازن لكونها اكثر واقعية وتتوافق مع الموارد المتاحة وفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرارات الاستثمار ، وانه اذا اريد الاقتصاد القومي ان يشق طريقه باستمرار الى الامام فان مهمة السياسة الإنمائية في البلدان النامية يجب ان تبقى على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن ، كما يرى هيرشمان أنه عندما تبدأ مشروعات جديدة فإنها تستفيد من الوفورات الخارجية للمشروعات الأخرى السابقة عليها وتحقق وفورات خارجية جديدة تشجع على إقامة مشروعات أخرى جديدة تستفيد منها . ويجب على السياسة الإنمائية ان تشجع على إقامة الاستثمارات التي تخلق وفورات اكثر مما تستفيد من غيرها(Hirschman،1958،13).

رغم أن طريق النمو المتوازن يكون أقصر الطرق في تحقيق عملية التنمية ولكن نظرا لعدم توافر متطلباته في ظروف الدول النامية ، فانه لذلك يفضل استخدام البديل الذي يتناسب وامكانيات الدول النامية الذي يتمثل في أسلوب النمو غير المتوازن (Peet and Hartwick ،2015،8).

أيد هيرشمان الدفعة القوية في التنمية معارضاً إعطاء الأولية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الانفاق الاستثماري وحبذا ان يبدأ التصنيع في المدن الكبرى ، لان الاستثمار في صناعة ما في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بن الاستثمارات.

تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في اطار نظرية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة في صناعات او مشروعات ويوضح هيرشمان ان معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين (حواس،47،2021):

المستوى الأول : يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع راس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي المباشر .

المستوى الثاني: في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات او مشروعات قطاع الإنتاج المباشر . بالنسبة للمستوى الأول وهو المفاضلة بين أولوية الاستثمار في راس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر فيمكن توضيح ذلك من خلال منحنيات الناتج المتساوي وهو ان كل منحني يوضح مستوى معين من الناتج القومي في المجتمع كما ان كل منحني ناتج متساوي اكبر من الناتج القومي والعكس صحيح. حيث يتم رصد الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر على المحور الافقي والاستثمار في قطاع راس المال الاجتماعي على المحور العمودي .

بشكل عام، يعتقد معظم الاقتصاديين أن نظرية النمو المتوازن قد لاتصلح في الدول النامية، لان تنفيذها تطلب مقداراً كبيراً من الإنفاق الاستثماري، كما أنه قد يتم توجيه الاستثمارات نحو قطاعات ذات جدوى اقتصادية منخفضة، ذلك يفضل الاتجاه نحو تطبيق صيغ نموذج النمو غير المتوازن، يبدأ ذلك من خلال اختيار القطاعات الرائدة في الاقتصاد وتحليل العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات (الحلو،2010،4).

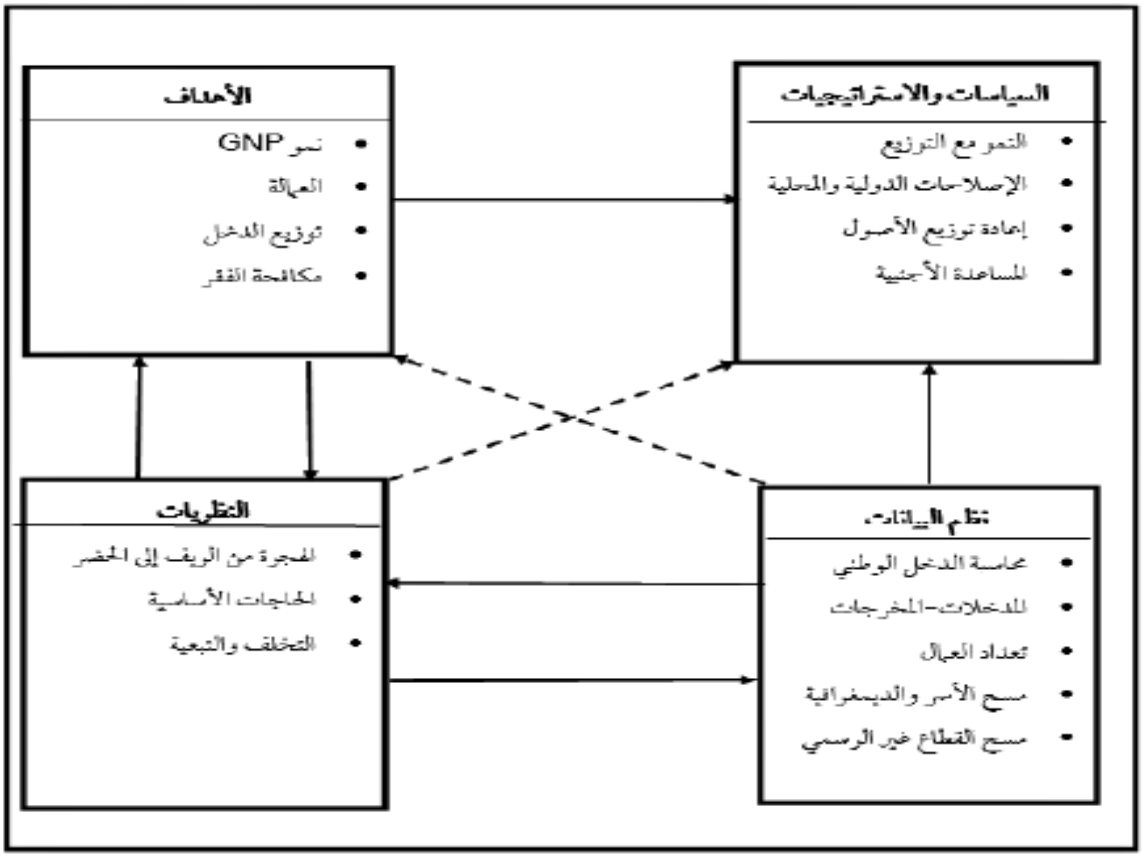
ظهرت مجموعة مهمة أخرى من المساهمات في الستينات ترتبط بالهيكل المشترك بين القطاعات ونمط النمو الاقتصادي . قدم نهجان مختلفان رؤى مهمة حول الهيكل المتغير بين قطاعات الإنتاج والطلب على طول مسار التنمية .اعتمد النهج الأول الذي استند لحد كبير على عمل (Kuznets–1966) الذي قدم تحليلاً تاريخياً دقيقاً لعدد كبير من البلدان، في حين استند النهج الثاني على التحليل المقطعي ل (Chenery–1960) الذي يدرس الأنماط الهيكلية في عملية النمو (Potter R et al.،2018،23).

3-1-2-3 نظريات التنمية في السبعينيات

خلال السبعينات، انتقد العديد من الاقتصاديين نظريات التراكم التقليدية السائدة فترة الخمسينات و الستينات كمخرج لمأزق التخلف و تحقيق الانطلاق الاقتصادي، و ذلك لأنها حققت نجاحا محدودا في الحد من ظاهرة الفقر في مناطق واسعة من العالم :فبدلا من الانطلاق مباشرة لمساعدة الفقراء، استفادت البلدان و المجموعات

الأكثر ثراء إلى حد كبير من ثمار التنمية الاقتصادية .كل هذا أدى ذلك إلى إعادة التفكير في كيفية تحقيق التنمية بدلالة معايير تحسين المستوى المعيشي ونوعية الحياة.

يبين الشكل(3-1-4) نهج التنمية الذي اعتمد في سبعينيات القرن الماضي. الظاهر أن المساهمات الفكرية في فترة السبعينات أثرت وتأثرت أيضا بتطور قاعدة البيانات المتاحة آنذاك. فبحلول منتصف السبعينات، أصبحت المعلومات في شكل المسح الإحصائي كالتوظيف، الدخل والاستهلاك وأنماط الادخار متاحة بشكل كبير وبدأت مجموعة متنوعة من الدراسات الاستقصائية التي تُغطي مجموعة متنوعة كالأسر الحضرية وغير الرسمية والريفية في توفير معلومات قيمة حول سلوك الادخار والاستهلاك لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية .في بعض البلدان النامية، أصبح من الممكن لأولى مرة تقدير توزيع الدخل تقريبا حسب المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية .في هذا السياق، كان العمل الرائد للأمريكية "Irma Admela" وزملائها في تصور عملية التنمية الاقتصادية كنتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية عبر الزمن لتحديد هيكل النمو وتوزيع الدخل في إطار التوازن العام عاملا رئيسيا في تجديد الكشف عن الطبيعة الديناميكية متعددة الأبعاد لهذه العملية(حواس،2013،132).



الشكل(3-1-4): نهج التنمية في السبعينيات-المصدر (حواس،56،2021).

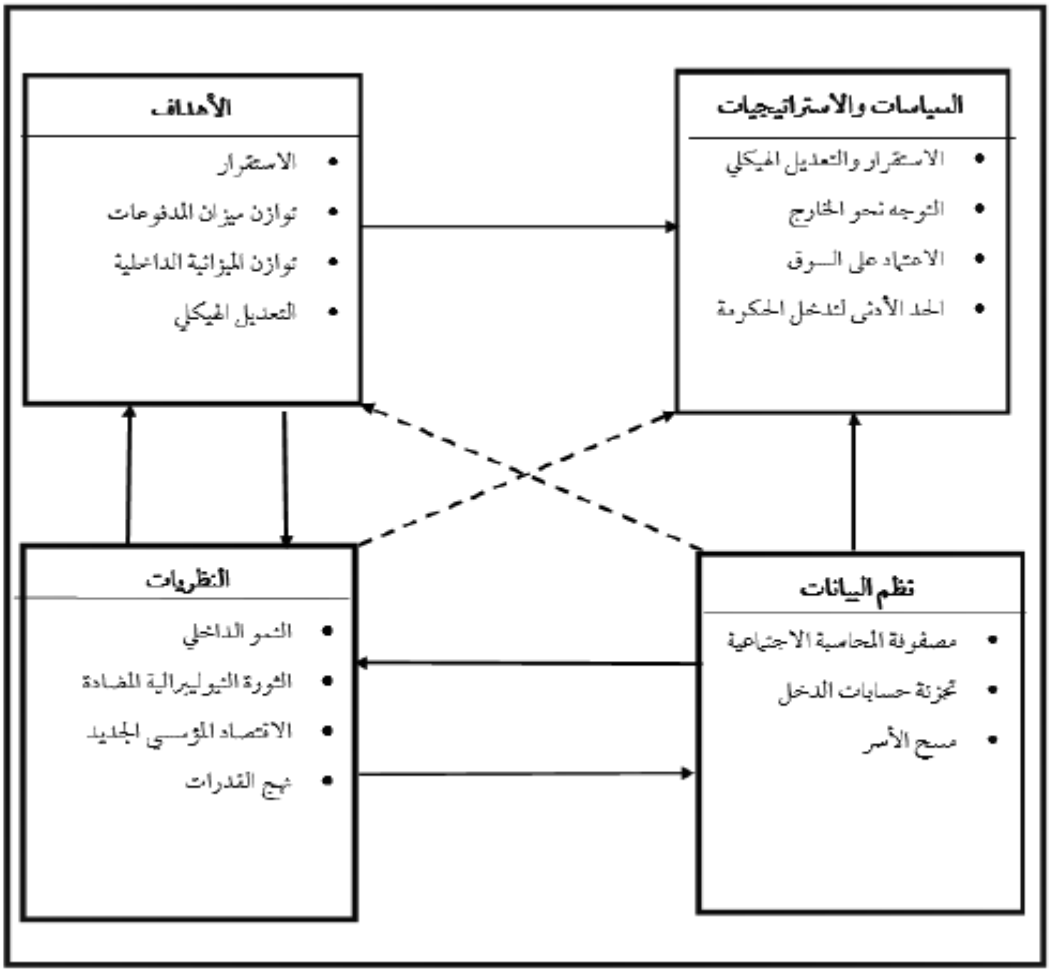
إحدى الاستراتيجيات التنموية الموجهة نحو توزيع الدخل خلال هذا العقد تُسمى" إعادة التوزيع مع النمو " Redistribution with Growth "ذات طابع تدريجي معتمدة على التوزيع الحالي للأصول والعوامل وتتطلب زيادة التحويلات الاستثمارية في المشاريع العامة والخاصة لصالح الفقراء .كانت الخطوة الأولى في هذه الاستراتيجية هي التحول في دالة التفضيل (الرفاهية) بعيداً عن النمو الكلي ونحو الحد من الفقر. أخيرا، يتبع النوع الثاني من استراتيجية التنمية نظريات التخلف والتبعية التي تم التطرق إليها سابقا.

كان هذا النهج جذريا إن لم يكن ثوريا ودعا لإعادة توزيع كبير للأصول إلى الدولة والقضاء على معظم أشكال الملكية الخاصة. يبدو أن هذه الاستراتيجية فضلت نموذجا جماعيا – كالنظام الصيني في السلطة ذلك الوقت-قائما على الاعتماد على الذات وتبني التكنولوجيا المحلية وأشكال التنظيم.

3-1-2-4 نظريات التنمية في الثمانينيات

إن التدهور الاقتصادي الذي ساد في تلك الفترة بدء عبء الديون الخارجية الثقيل – الذي يعكس الآثار التراكمية لعقود من الاقتراض وزيادة عجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة في معظم البلدان النامية–جنبا إلى جنب مع ارتفاع أسعار الفائدة والركود في البلدان الدائنة، كل ذلك أصبح معه تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلي (ميزانية الدولة) أهدافا شاملة وشروطا ضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وقبل استئناف مسار التنمية والحد من أزمة الفقر بعد عقد من التنمية المفقودة نتيجة أزمة الديون، كان على العالم الثالث ترتيب بيته وتنفيذ سياسات موجهة لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي. من الناحية العملية، تم استبدال استراتيجية التنمية السائدة في السبعينات والمتمحورة حول إعادة التوزيع مع النمو وتلبية الحاجات الأساسية باستراتيجية الاستقرار والتعديل الهيكلي .إن ضخامة أزمة الديون والتفاوت الداخلي والخارجي الهائل الذي واجهته معظم البلدان في افريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا دعا إلى ضرورة العمل على التكيف كشرط ضروري لاستئناف التنمية . لقد أصبح هدف السياسة الرئيسي لحكومات العالم الثالث تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي الذي يتكون من مجموعة من سياسات الحد من عجز ميزان المدفوعات كتخفيض قيمة العملة وعجز ميزانية الدولة كتخفيض النفقات (حواس،2015،142).

يبين الشكل (3-1-5) نهج التنمية السائد في فترة الثمانينيات، لقد استطاعت مدرسة ما يُسمى النمو الداخلي (Lucas 1988 ; Romer 1987) تحديد انخفاض رأس المال البشري كعقبة رئيسية أمام تحقيق وفورات الحجم المحتملة من عملية التصنيع. ساعد هذا المفهوم الجديد لرأس المال البشري على تحويل التقدم التقني من عامل محدد بشكل خارجي كلياً إلى عامل مُحدد داخلياً بشكل جزئي. تم افتراض أن التقدم ناتج عن عنصرين: أولاً الابتكارات المتعمدة التي يُعززها تخصيص الموارد بما في ذلك رأس المال البشري نحو أنشطة البحث والتطوير و ثانياً الانتشار عبر العوامل الخارجية والآثار الانتشارية من شركة أو صناعة إلى شركات أو صناعات أخرى.



الشكل(3-5): نهج التنمية في الثمانينيات. المصدر (حواس،2021،121).

مساهمة أخرى ظهرت في الثمانينات حاولت ارجاع أمجاد النهج التقليدي النيوكلاسيكي كتيار سائد في الأدبيات الاقتصادية عموما وفي مجال اقتصاديات التنمية خصوصاً (Bauer 1984 ;Lal 1983). تُؤكد الثورة النيوكلاسيكية المضادة ذات التوجه النيوليبرالي في الفكر الاقتصادي على الدور الفعال للأسواق الحرة والاقتصاديات المفتوحة وخصخصة المؤسسات العامة غير الفعالة .لا تتفق هذه النظرية مع نظرية التبعية الدولية في أن سبب فشل تطور المجتمعات يعود لهيمنة القوى الغربية على نظام دولي غير عادل يُفشل أي محاولات إصلاح في هيكل الاقتصاديات المتخلفة بل يعمل على تعميق جذور التخلف فيه، وإنما ترى في المقام الأول سبب ذلك للتدخل الحكومي المفرط في تنظيم الاقتصاد.

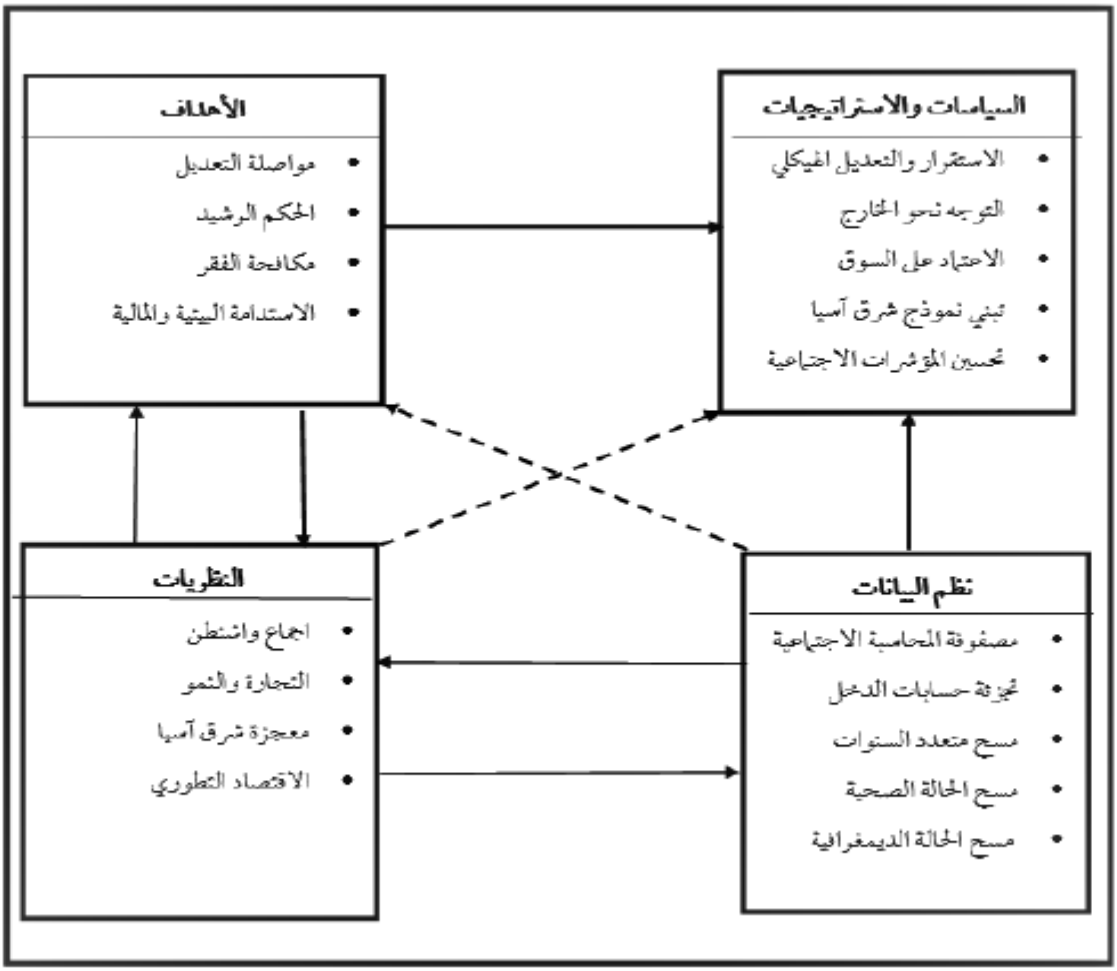
يُمكن تصنيف المجموعة الثالثة من المساهمات في نظريات التنمية التي ظهرت في الثمانينات على نطاق واسع تحت عنوان الاقتصاد المؤسسي الجديد (North 1981 ;Williamson 1985). كانت تهدف تلك الأعمال للتركيز على السلوك الاستراتيجي للأفراد والمجموعات المنظمة في سياق الأسواق غير الكاملة :إن نظريات المعلومات غير الكاملة وغير المتماثلة وعلى نطاق واسع تكاليف المعاملات أعطت تبريرا منطقيا لإدراج دور المؤسسات كأدوات لخفض تكاليف المعاملات. يعمل الإطار المؤسسي الجديد على تذكير مجتمع التنمية بأن المؤسسات والقواعد المناسبة هي عوامل ضرورية لتوفير حوافز مُؤيدة للتنمية ومحاربة الفساد، كما تقترح مبادئ توجيهية واسعة لبناء مؤسسات تٌ قلل نطاق السلوك الانتهازيKhan) ،.(2014 .S .

شهد عقد الثمانينات بعض الاسهامات البارزة ساعدت على فهم أفضل لمفهوم الفقر وقياسه، مع تطوير في إطاره النظري" القدرات والأداء الوظيفي Amartya Sen ."نهج شامل ومفيد عمليا لتحليل الفقر من قبل وفق هذا الإطار، ما يهم في النهاية هو تعزيز الحرية البشرية عبر توسيع الحقوق والفرص والاستحقاقات والتحرر من الحرمان من أجل حياة أفضل وأكثر سعادة.

3-1-2-5 نظريات التنمية في التسعينيات

ربما كانت القضية المحورية التي نوقشت خلال التسعينات هي الأدوار المناسبة للدولة والسوق في التنمية تحت مظلة العولمة الدولية–من المسائل ذات الصلة تحديد مجموعة المؤسسات الأكثر ملائمة لتسريع عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في التسعينات، ظهرت مساهمة نظرية ذو طابع معياري مشتق من النهج النيوليبرالي تٌعرف ب" إجماع واشنطن "تبنته العديد من دوائر صنع القرار الدولية تهدف لتقديم إصلاحات على شكل توصيات للبلدان المتخلفة التي فشلت إلى حد كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية (Williamson)،.1989 تهدف هذه الإصلاحات إلى تغيير هيكل الاقتصاد اعتمادا على سوق أكثر كفاءة وأكثر انفتاحا على التجارة الدولية وأكثر تركيز على إنتاج السلع القابلة للتداول، أما الهدف الرئيسي لإصلاحات التعديل الهيكلي فهو تقليل أو إزالة التشوهات الناتجة عن التدخل الحكومي في غالبية البلدان النامية. (Ros،J.، 2013).



الشكل(3-1-6): نهج التنمية في التسعينيات. المصدر: (حواس،2021،120).

النمو المذهل لبلدان شرق آسيا الاهتمام بتحديد وشرح وقياس مصادر النمو، وعملت العديد من الدراسات على إزالة الغموض التي يكتنف معجزة شرق آسيا-أولى تلك الدراسات نشر البنك العالمي تقريراً مؤثراً جداً عام 1993حاول فيه تقدير عناصر النجاح في الاقتصاديات الآسيوية عالية الآداء وإمكانية نسخها في أماكن أخرى في البلدان النامية. من الواضح أيضا أن دور التجارة في توليد ونشر التقدم التكنولوجي قد لقى الكثير من الاهتمام والتحليل :تم التأكيد أن الأنظمة الأكثر انفتاحا تسمح للاقتصاديات الصغيرة باستيعاب التكنولوجيا المولدة في البلدان المتقدمة بوتيرة أسرع مما يُمكنهم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة-يُمكن للانفتاح في ظل ظروف معينة أن يؤدي لنمو سريع حتى على المدى الطويل أن (Grossman and Helpman)،.1991

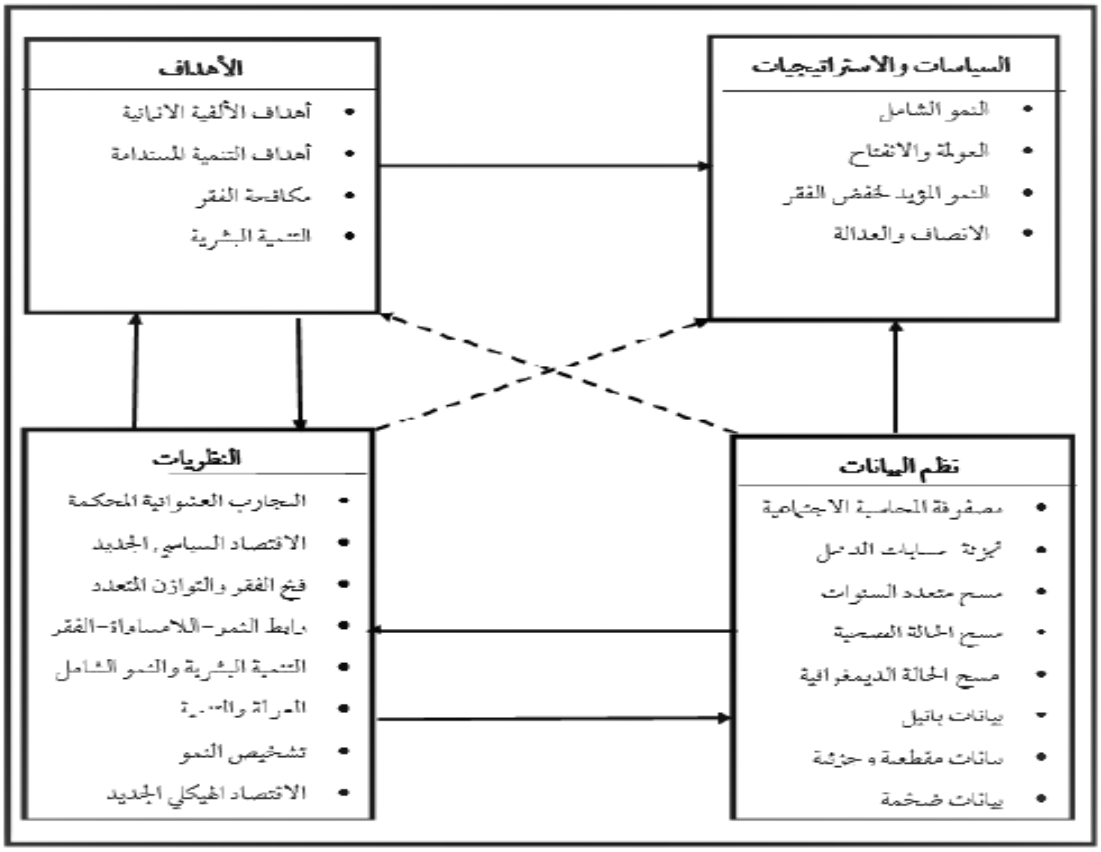
إن تحليل الاقتصاد الجزئي من خلال دراسة الجوانب المختلفة للاستخدام المتعدد للمدخلات الوسيطية، اختراع التصاميم واستيعاب التقدم التكنولوجي يٌ ساعد على فهم أفضل للروابط المحددة بين السياسة التجارية والنمو. إلى جانب التجارة الدولية، يٌمكن للأنشطة المصاحبة لها كالتسويق الدولي، بحوث التسويق، تخطيط الإنتاج والرحلات الدولية أن تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا .ومن ثم، تُتيح العولمة للتجارة في ظل ظروف معينة توسيعا للمعرفة والأفكار والذي يعني تعزيزا للنمو الاقتصادي–ترتبط هذه الظروف الخاصة بانتشار الفوائد من الابتكار. في هذا الإطار، إن إمكانية تعزيز التجارة الدولية للنمو الاقتصادي للاقتصاديات الصغيرة عن طريق تسهيل حركة التكنولوجيا والتي تتجسد في كثير من الأحيان في المنتجات، والواضح أن تبني التكنولوجيات القائمة بدلا من خلق التكنولوجيا الجديدة ينبغي أن يكون عملية أسهل بالنسبة للبلدان لكن في المقابل تتحدد هذه العملية أيضا بعوامل أخرى كمؤسسات البلد مثلا (Lucas،2000،32).

تم طرح نهجين متضاربين للتعديل وتشخيص تأثيراته على الأداء :أولا، جادل الرأي الأصولي الذي عبر عنه البنك العالمي بشكل أفضل في بداية العقد بأن التثبيت المناسب وحزمة التعديل تُؤتي ثمارها بدليل أنالبلدان التي ذهبت في تنفيذ تلك الحزمة شهدت تحولا في معدل نموها ومؤشرات الأداء الأخرى .على نقيض ذلك، دعم نهج المبتدع ممثلا بمفهوم التكيف مع الوجه الإنساني الذي تبناه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) الحاجة للتعديل، ويرى أن الإصلاحات التقليدية تُركز بشكل مكثف على الاستقرار على المدى القصير ولم تُعالج بفعالية نقاط الضعف الهيكلي المتجذر في الاقتصاديات الإفريقية التي مثلت الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الكلي والركود الاقتصادي .وبناءاً على ذلك، كانت هناك حاجة لتغييرات هيكلية ومؤسسية كبيرة لاستكمال سياسات التكيف لتحفيز التحول الهيكلي) كالتصنيع وتنويع قاعدة التصدير وتكوين رأس المال البشري وحتى إصلاح الأراضي (التي دونها لم يكن النمو المستدام طويل الآجل في إفريقيا ممكنا وبالتبعية في البلدان النامية الأخرى التي تُواجه ظروفا أولية مماثلة (حواس،2017،110).

3-1-2-6 التنمية الاقتصادية في بداية الالفية الجديدة

شهدت الألفية الجديدة في بدايتها بعض المساهمات الفكرية الغنية والجوهرية في مجال اقتصاديات التنمية يُلخصها الشكل (3-1-7) ولعل أبرز ما يُميز هذه المساهمات الحديثة في نظرية التنمية محاولة نقل هذا المجال العلمي من النظام البديهي والاستدلالي إلى نظام تجريبي وتطبيقي أكثر. (Rodrik، D، 2018).

لقد مكن الاقتصاد السلوكي من خلال التحقيقات النظرية والتجريبية والاختبارية دمج أنماط السلوك غير التقليدية التي تُؤثر على عملية صنع القرار كالمماطلة أو المبالغة في نتائج الاحتمالات المنخفضة، النفور من الخسارة والاستعداد للتضحية بالعوائد من أجل الانصاف.



الشكل(3-1-7): نهج التنمية في الألفية الجديدة-المصدر: (حواس،2021،152).

منذ بداية الألفية الجديدة، تم إعادة صياغة أفكار النظريات الكلاسيكية وذلك بتعديل أو توضيح هيكلها المنطقي وأهميتها بالنسبة للسياسة ويرجع ذلك في جزء كبير منه للندرة النسبية الحالية للأفكار الجديدة في الاقتصاد الكلي للتنمية، ومع ذلك تقدم هذه النظريات المعاصرة رؤى جديدة تماما للتعرف على العوائق التي تُعرقل أو تُساهم في عملية التنمية -تستمد كل هذه النماذج أفكارها من الإطار النيوكلاسيكي الأصولي مع تعديل

بعض المبادئ كافتراض وجود المعلومات الكاملة، عدم أهمية التأثيرات الخارجية، وجود توازن وحيد و أمثلي و عصمة السوق ذاتي التنظيم .

يقترح الاقتصاد الهيكلي الجديد على الحكومة أن تحدد صناعات ذات مزايا نسبية كامنة ومن ثم توفير الحوافز للمتحركين الأوائل للتغلب على فشل التنسيق في شكل تحسين البنية التحتية والمؤسسات لتحويلها إلى مزايا تنافسية للبلد. نظرياً، يجب أن تكون السياسة الصناعية أداة مفيدة لدى الحكومة من أجل تفعيل دورها "الميسر" عمليا، فشلت السياسة الصناعية إلى حد كبير في البلدان النامية لذا اكتسبت سمعة سيئة في التيار الاقتصادي السائد .إذا لم تقم الحكومة بتسهيل تطوير الصناعات التي تتماشى مع المزايا النسبية للبلد، ستموت تلك الصناعات القديمة بسبب فقدانها المزايا النسبية في حين لن تظهر الشركات الجديدة للوجود بشكل تلقائي بسبب الافتقار للمتحركين الأوائل وعدم وجود بنية تحتية صلبة ولينة ملائمة. إحدى الانعكاسات ستكون إزالة التصنيع وبدون صناعات جديدة لا تستطيع البلدان تحقيق نمو اقتصادي قوي، حل تحدي توليد فرص العمل واللحاق بركب البلدان المتقدمة بدلالة الدخل. تتطلب السياسة الصناعية إجراء مرحلتين :أولا، العثور على اقتصاد "مرجعي" ذو دخل غير بعيد عن البلد" التابع"، ومن ثم تحديد القطاعات في البلد المرجع التي يٌ مكن للاقتصاد التابع تبنيها للتصدير بنجاح (Todaro،Smith and M. S، 2014،122).

المبحث الثاني:

تحديد طبيعة النمو الاقتصادي السوري وفق الاقتصاد القياسي

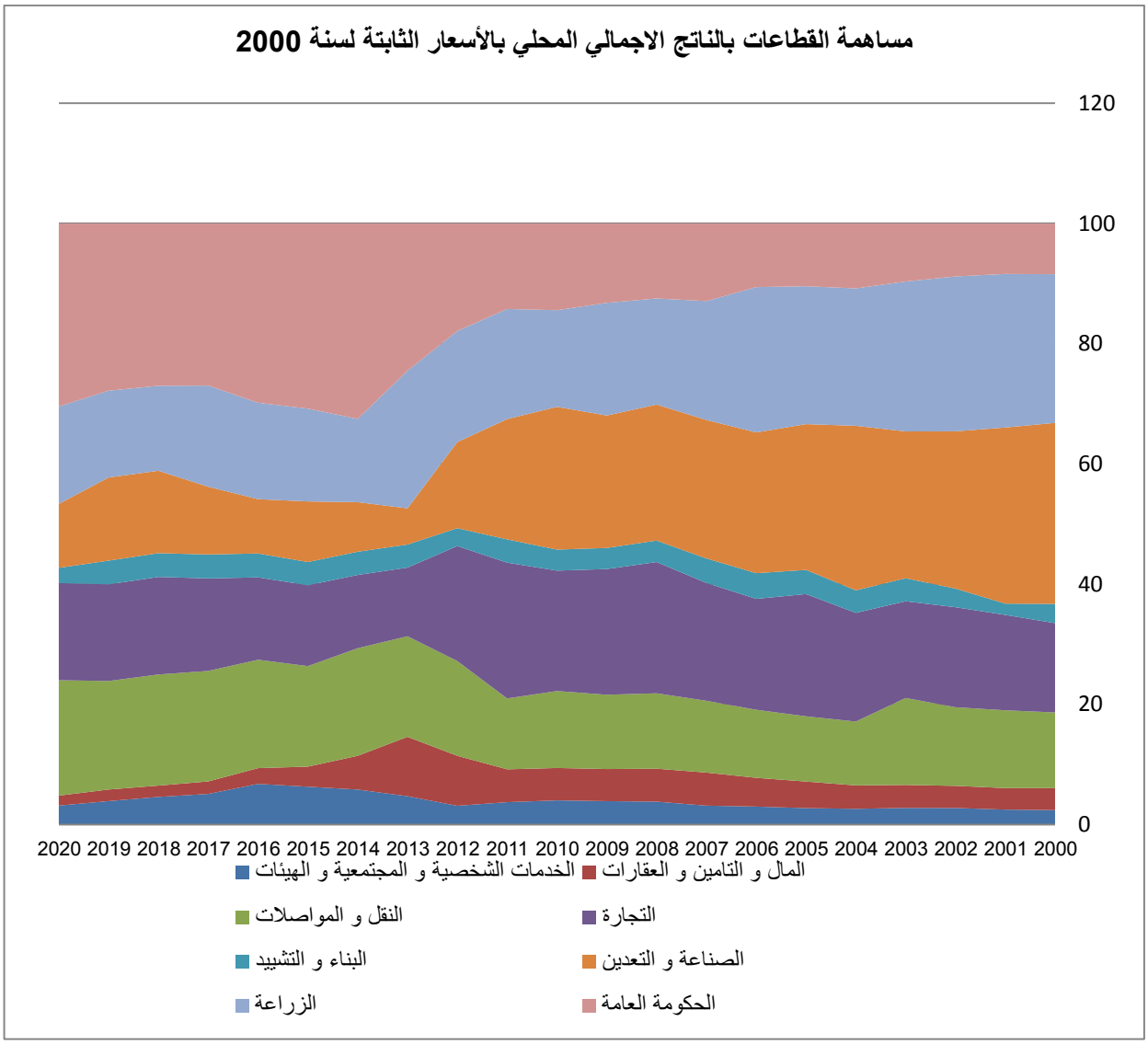
3-2-1 هيكلية الاقتصاد السوري

وفقاً للتصنيف الدولي الصناعي الموحد (International Standard Industrial Classification، ISIC) والصادر عن الامم المتحدة وبيانات المكتب المركزي للاحصاء ، ينقسم الاقتصاد السوري إلى ثمانية قطاعات رئيسية موضحة في الجدول، وتنقسم تلك القطاعات بدورها إلى قطاعات خدمية وأخرى سلعية، يبين الجدول التالي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

الجدول(3-2-1): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الاجمالي المحلي الكلي للاقتصاد السوري (2000-2020). المصدر: تم حساب نسبة مساهمة كل قطاع من قبل الباحثة استناداً إلى قيم الناتج الاجمالي المحلي الكلي ولكل القطاعات من المكتب المركزي للاحصاء –جداول متعددة.

السنوات	الزراعة	الصناعة و التعدين	البناء و التشييد	التجارة	النقل و المواصلات	المال و التامين و العقارات	الخدمات الشخصية و المجتمعية و الهيئات	الحكومة العامة	الاجمالي
2000	24.73395	30.12459	3.19448	14.86288	12.58546	3.661967	2.392046	8.444623	100
2001	25.54969	29.30457	1.879036	15.86951	12.94184	3.580637	2.475134	8.399587	100
2002	25.77282	26.16542	3.102715	16.63747	13.08656	3.679672	2.744968	8.810379	100
2003	24.94118	24.43338	3.833185	16.08477	14.47116	3.819835	2.758491	9.658008	100
2004	22.8587	27.38293	3.750878	18.07406	10.62694	3.897431	2.605174	10.80398	100
2005	22.94508	24.25673	4.014216	20.34738	10.84987	4.417773	2.725306	10.44364	100
2006	24.1758	23.42038	4.274605	18.45018	11.32268	4.785599	2.978973	10.59179	100
2007	19.78242	23.03685	4.07645	19.60774	11.94493	5.501256	3.135119	12.91523	100
2008	17.65606	22.62901	3.57215	21.83699	12.54386	5.487221	3.79697	12.47774	100
2009	18.7441	22.03865	3.509003	20.911	12.36171	5.343211	3.883432	13.20889	100
2010	16.08136	23.75508	3.497204	20.0326	12.80508	5.387082	4.012394	14.4292	100
2011	18.32772	20.00454	3.872388	22.59212	11.79684	5.464318	3.71125	14.23083	100
2012	18.47754	14.33265	2.969505	19.13654	15.76132	8.316097	3.114165	17.89219	100
2013	22.88679	6.024239	3.841047	11.41757	16.74056	9.872357	4.7085	24.50893	100
2014	13.85039	8.250564	3.860542	12.18806	17.90787	5.610111	5.810787	32.52168	100
2015	15.44324	10.08053	3.860947	13.45653	16.73026	3.331148	6.288719	30.80864	100

100	29.83265	6.756037	2.621458	18.03111	13.70906	3.975912	9.030765	16.04301	2016
100	26.96684	5.082928	2.080752	18.38722	15.38976	3.980608	11.27098	16.84091	2017
100	27.00219	4.587731	1.881662	18.4855	16.23133	3.956543	13.70789	14.14716	2018
100	27.82618	3.891554	1.923109	18.05811	16.08491	3.942206	13.83396	14.43997	2019
100	30.44741	3.146456	1.647998	19.21188	16.15646	2.533326	10.64088	16.21558	2020
100	18.20098	3.838387	4.395747	14.60242	17.0989	3.595093	18.74879	19.51969	متوسط
الإجمالي	الحكومة العامة	الخدمات الشخصية و المجتمعية و الهيئات	المال و التامين و العقارات	النقل و المواصلات	التجارة	البناء و التشييد	الصناعة و التعدين	الزراعة	القطاعات



الشكل(3-1): المسار البياني لمساهمة القطاعات بالناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2000. المصدر: إعداد الباحثة نسبة إلى قيم الجدول (3-1).

وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء والجدول (3-2-2)، يمكن القول أن الاقتصاد السوري يتسم بأنه اقتصاد خدمي لاسيما خلال المرحلة الثانية من الدراسة إذ تراجعت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية من 50% خلال المرحلة الأولى (2000-2010) وحتى 32% خلال لمرحلة الثانية فيما ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الخدمية من 49% خلال المرحلة الاولى حتى 67% خلال المرحلة الثانية.

الجدول (3-2-2): تصنيف طبيعة الاقتصاد السوري وفقاً لمساهمة القطاعات الخدمية والانتاجية- لمصدر: إعداد الباحثة وفق البيانات المحسوبة في الجدول (3-1).

قطاعات الانتاج الخدمي						قطاعات الانتاج السلعي			المرحلة الزمنية
الحكومة العامة	الخدمات الشخصية و المجتمعية و الهيئات	المال و التامين و العقارات	النقل و المواصلات	التجارة	البناء و التشييد	الصناعة و التعدين	الزراعة		
10.926	3.046	4.506	12.322	18.429	3.519	25.141	22.113		متوسط 2010-2000
26.204	4.710	4.275	17.111	15.636	3.679	11.718	16.667		متوسط 2011-2020
49.228					**50.772**				مجموع متوسطات 2010-2000
67.936					**32.064**				مجموع المتوسطات 2011-2020

يتضح من الجدول (3-2-2) أنه في الأحوال العادية وخلال مرحلة ما قبل الحرب يعتبر قطاعي الصناعة والزراعة هما القطاعان الرائدان في الاقتصاد السوري وفقاً لمتوسط نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي إذ يساهمان بما يتجاوز 47% من الناتج الاجمالي المحلي، ولكن في المرحلة الثانية تراجع أداء القطاعين بحيث لم يتجاوز مجموع نسبة مساهمتهما في الناتج الاجمالي المحلي 28%.

الجدول(3—2-3): ترتيب القطاعات الاقتصادية الرائدة في الاقتصاد السوري وفقاً لنسبة مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي الكلي. إعداد الباحثة استناداً إلى قيم الجدول (3-1).

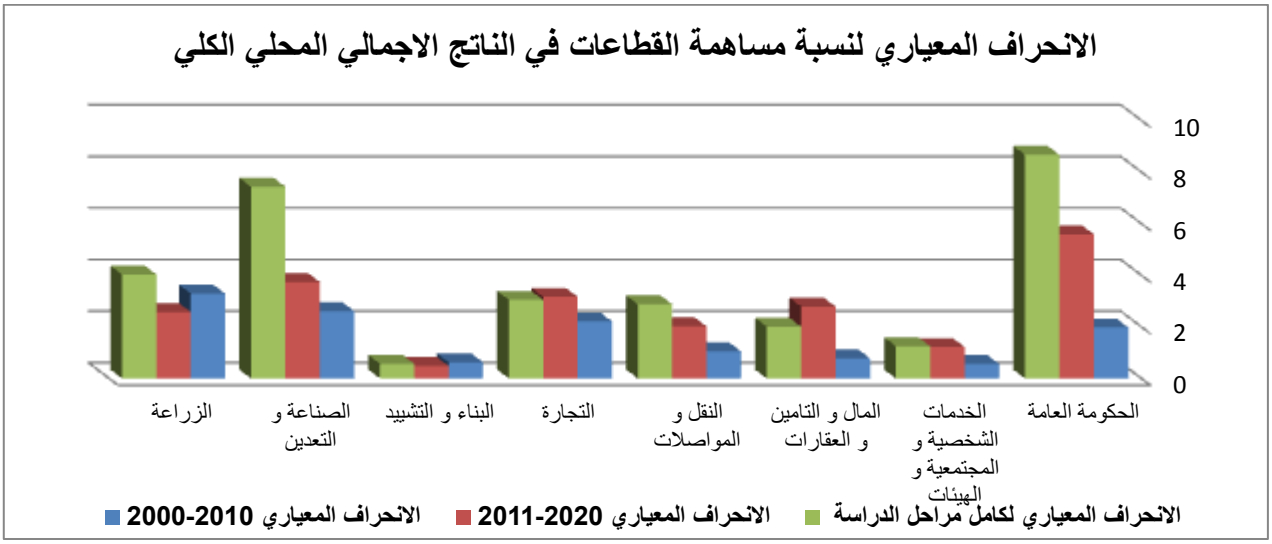
المرتبة (2000-2010)	القطاع الاقتصادي	المساهمة في GPD	المرتبة (2011-2020)	القطاع الاقتصادي	المساهمة في GPD
1	الصناعة و التعدين	25.141	1	الحكومة العامة	26.204
2	الزراعة	22.113	2	النقل و المواصلات	17.111
3	التجارة	18.429	3	الزراعة	16.667
4	النقل و المواصلات	12.322	4	التجارة	15.636
5	الحكومة العامة	10.926	5	الصناعة و التعدين	11.718
6	المال و التامين و العقارات	4.506	6	الخدمات الشخصية و المجتمعية و الهيئات	4.710
7	البناء و التشييد	3.519	7	المال و التامين و العقارات	4.275
8	الخدمات الشخصية و المجتمعية و الهيئات	3.046	8	البناء و التشييد	3.679

3-2-2 تحليل استقرارية النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية في سورية

من حيث الاستقرارية ووفقاً لحسابات الانحراف المعياري لمساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الاجمالي المحلي والموضحة في الجدول (3-4). لا تتمتع القطاعات الاقتصادية الرئيسية باستقرارية عالية فهي ذات قيم انحراف معياري بقيمة عالية، حتى في المرحلة الاولى قبل الحرب كان قطاع الزراعة الأقل استقراراً بين بقية القطاعات إذ سجل أعلى قيمة للانحراف المعياري لنسبة مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي الكلي حوالي 3.28 بينما كان قطاع الخدمات الشخصية الاكثر استقراراً. أما في المرحلة الثانية خلال الحرب في سورية عانت معظم القطاعات الاقتصادية من عدم الاستقرار بما فيها الخدمات الحكومية العامة التي سجلت أعلى قيمة للانحراف المعياري، واحتلت الصناعة المرتبة الثانية في عدم الاستقرار بينما كان قطاع البناء والتشييد الاكثر استقراراً من حيث المساهمة في الناتج الاجمالي المحلي الكلي.

الجدول (3-2-4): قيم الانحراف المعياري للسلاسل الزمنية المعبرة عن مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الاجمالي المحلي – إعداد الباحثة وفقاً لبيانات الجدول (3-1).

القطاعات	الحكومة العامة	الخدمات الشخصية و المجتمعية و الهيئات	المال و التامين و العقارات	النقل و المواصلات	التجارة	البناء و التشييد	الصناعة و التعدين	الزراعة
الانحراف المعياري 2000-2010	1.9732732	0.5588622	0.775136	1.04978056	2.20569	0.62165	2.607	3.284
الانحراف المعياري 2011-2020	5.5808263	1.2125633	2.783132	2.01629365	3.15714	0.47656	3.737	2.571
الانحراف المعياري لكامل مراحل الدراسة	8.6656224	1.2466333	2.004118	2.86956191	3.03969	0.56304	7.426	4.024



الشكل(3-2-1):**الانحراف المعياري لنسبة مساهمة القطاعات في الناتج الاجمالي المحلي الكلي.**

وفقاً للتحليل السابق لطبيعة النمو الاقتصادي خلال سنوات الدراسة تراجع نمو القطاعات الانتاجية الرئيسية بشكل أصبح من الصعب فهم سلوك طبيعة الاقتصاد السوري وتحديد ملامحه للانطلاق نحو بناء استراتيجية استثمارية تساهم في تصويب مساره. لذلك ابد من الاعتماد على منهجية الاقتصاد القياسي الأكثر تعقيداً في البحث عن العلاقات الاقتصادية المتينة بين القطاعات الاقتصادية المتينة التي تشكل أساس الاستراتيجية الاستثمارية التنموية التي يسعى لبنائها في مرحلة ما بعد الحرب للوصول إلى اقتصاد متنامي ومستدام مبني على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

الفصل الرابع:

التحليل القياس للنمو الاقتصادي ودوره في بناء الاستراتيجية الاستثمارية في سورية (2000-2020)

المبحث الاول: استراتيجية الاستثمار المبني على التكامل القطاعي

4-1-1 مقدمة

وفقاً للنتائج التي أدرجتها الفصول السابقة من هذه الدراسة ،إنّ نمو الاقتصاد السوري، وإن كان بمعدلاتٍ جيدة في بعض السنوات خلال مرحلة ما قبل الأزمةالحرب على سورية ، لم يعكس انسجاماً في نمو القطاعات المكوّنة لهذا الاقتصاد مما جعل عملية النمو هذه غير مستقرة وغير مستدامة. يفرض ما سبق ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وفق خططٍ واستراتيجيات اقتصادية ترسّخ وتنمي البُعد الإنتاجي الحقيقي في الاقتصاد السوري المستند بالدرجة الأولى إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية لا سيما التكامل الزراعي–الصناعي التحويلي بدلاً من البُعد الخدمي الذي بدأت ملامه تتشكل منذ مدةٍ ليست بقصيرة.

تتضمن إعادة هيكلة الاقتصاد عنصرين أساسيين هما إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية . وتشير(إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي) التي تسمى أحيانًا بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي إلى إحداث تغييرات في السياسة المتبعة بهدف الحد من أو إلغاء عدم التوازن في الموازنة العامة للدولة وفي الميزان التجاري. تشمل هذه التغييرات تنفيذ إصلاحات قصيرة الأجل للمشاكل الحالية وتؤثر بشكل أساسي في جانب الطلب . ويقصد بإعادة هيكلة البنية الاقتصادية مجموعة من التغييرات المصممة لضبط جانب العرض في الاقتصاد للتأكد من أن حالة عدم التوازن لن تحدث ثانية على المدى البعيد بعد معالجتها، وهناك طيف واسع من سياسات إعادة الهيكلة البنيوية تؤثر في جانب العرض من خلال إحداث تغييرات في بنية الإنتاج ووضع مقاييس للتأكد من وجود تخصيص فعال للموارد المتاحة (كوفارو،2008،12).

يدرس هذا الفصل إمكانية بناء استراتيجية استثمارية تستند على دعم القطاع الزراعي الذي يرتبط بدوره بقطاع الصناعة عامة سواء من حيث تأمين المواد الأولية للصناعة التحويليه أو المساهمة في تأمين الدعم المالي لاستيراد المواد الأولية الصناعية من خلال العائدات التجارية للصادرات الزراعية . إن بناء هذه الاستراتيجية يتطلب تحليل العلاقة بين القطاعات الثلاث خلال مدة الدراسة باعتبارها متشابكة ومحاولة إيجاد

نموذج يعبر عن تلك العلاقة وتحديد المدة الزمنية لإعادة التوازن لتلك العلاقات استناداً إلى قواعد الاقتصاد القياسي.

4-1-2 استراتيجية التكامل الزراعي – الصناعي - التجاري

تمثل القضية الاقتصادية والتي يتم التعبير عنها بقضية التنمية أول وأهم التحديات التي تواجه كافة الدول، ومن المعروف أن أهداف السياسة الاقتصادية القطاعية تؤثر في التنمية الاقتصادية بصفة عامة كما أنَّ أدوات وأساليب سياسة كل قطاع تتأثر بسياسات القطاعات والسياسة العامة للدولة، لذا يجب المحافظة على تحقيق تكامل وتنسيق في الاستراتيجية العامة بين كل القطاعات، حيث تعد استراتيجية كل قطاع جزءاً من الاستراتيجية العامة للدولة. ومما لاشك فيه أن العلاقة المتبادلة بين قطاعي الصناعة والزراعة تعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية لأي اقتصاد، حيث يعتمد النمو في القطاع الصناعي بدرجة كبيرة على زيادة مشترياتامدخلات القطاع الزراعي من السلعا مخرجات الصناعية توفر المواد الخام الزراعية اللازمة للتصنيع، كما يعتمد نمو القطاع الزراعي يعتمد بدرجةٍ كبيرة على طلب القطاع الصناعي على السلع الزراعية، وهو الأمر الذي يعني أن نمو وتطور القطاع الصناعي ضروري لنمو وتطور قطاع الزراعة وبالمثل فنمو وتطور الزراعة يمثل شرطاً ضرورياً لنمو وتطور الصناعة . لذا يجب أن تسعى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التكامل بين تنمية القطاعين الزراعي الصناعي وفق معدلاتٍ ووتائر مدروسة ومحسوبةٍ بدقة.

يعد قطاع الصناعة أكثر القطاعات قدرة على الانتشار والتشابك، وخلق القيمة المضافة، وخلق فرص العمل، وتعزيز قيمة العملة الوطنية، ومن ثم فهو أكثر القطاعات قدرة على تحقيق التنمية . وفي أدبيات التنمية، لا يوجد جدال حول أهمية التصنيع في التنمية الاقتصادية، حيث تؤكد هذه الأدبيات بوضوح على أنّ من سمات الاقتصاد المتخلف اعتماده على إنتاج وتصدير المواد الأولية (أي غير المصنعة)، وأنّ التصنيع سمةٌ رئيسة من سمات الاقتصاد المتقدم مهما كان النوع أو التوجه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد (الحسون،2015،15).

من جهةٍ ثانية، يؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية نظراً لما يقدمه من إسهاماتٍ مختلفة منها، على سبيل المثال، إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الإستراتيجية مثل القمح والوصول إلى نسبٍ مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من البعض الآخر، وفي توفير المواد الخام الأولية للصناعة، وتنمية القطاعات وتفعيل الحركة التجارية حيث يرتبط مع القطاعات الأخرى بروابط خلفية وروابط وأخرى أمامية حيث كونه يستخدم العديد من منتجات القطاع الصناعي كمدخلاتٍ مثل الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية بينما يمده بالمواد الخام للصناعات الغذائية والتحويلية الأخرى. كما يسهم القطاع الزراعي في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، وفي الحدّ من ظاهرة التصحر، وفي توفير العمالة وزيادة حصيلة البلد من العملات النقدية الأجنبية

تكتسب العلاقة المتبادلة بين الزراعة والصناعة أهميةً خاصة وتحظى بنقاشٍ أوسع في الدول النامية، حيث خضعت اقتصادات تلك الدول لتغييرٍ هيكلي في تكوينها القطاعي وانتقل كثيرٌ منها من اقتصادات تقوم من الاقتصاد القائم على الزراعة الأولية خلال السبعينيات، إلى اقتصادات ترتكز على قطاع الخدمات في التسعينيات .من المُرجّح أن يكون لهذا التغيير الهيكلي والنمط غير المتكافئ في النمو القطاعي تداعياتٌ مؤثرة في الإنتاج والطلب والعلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات، وبالتالي، يمكن أن يكون أثراً جوهرياً في النمو وتنمية الاقتصاد (Dilip،Saikia ،2009 ،26).

مما لا شك فيه بأن التصنيع الزراعي يساهم في التنمية الزراعية بما يمثله من روابط أمامية (Forward Linkages) للقطاع الزراعي مع القطاع الصناعي، حيث تستخدم المنتجات الزراعية كمواد خام ويقوم بتحويل جزء منها إلى منتجات صناعية غذائية، كما يساهم في توسيع سوق المنتجات الزراعية والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على تلك المنتجات، كما يساعد على زيادة دخول المنتجين الزراعيين وتحسين مستوى معيشة المستهلكين واستقرار أسعار السلع الزراعية .ومن ناحية أخرى يرتبط القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي بروابط خلفية (Backward Linkages) تتمثل في أنواع أخرى من التصنيع الزراعي مثل صناعات الأسمدة الكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية وغيرها.

يعبر عن العلاقات التشابكية أو علاقات التداخل بين القطاعين الزراعي والصناعي بالتكامل الزراعي الصناعي، ويطلق على العلاقة بين إنتاج صناعة ما وما تستخدمه من إنتاج صناعة أخرى، بمعامل المستخدم إلى المنتج (المدخلات/المخرجات). ويحدد هذا المعامل الكمية اللازمة من إنتاج صناعة ما لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج صناعة أخرى .ويتحقق من التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي وفورات تتمثل في تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية للاستثمار .ويوجد نوعين من الوفورات هما :الوفورات المالية أو الاقتصادية، ويظهر تأثيرها من خلال ما تؤدي إليه فكرة التكامل من اتساع نطاق السوق وزيادة الطلب لكل قطاع على منتجات القطاع الآخر ومن ثم زيادة حصيلة المبيعات المتوقعة لكل قطاع .أما النوع الآخر هو الوفورات الفنية التي يظهر تأثيرها من خلال توفير عناصر ومستلزمات الإنتاج بتكاليف أقل. وتؤدي الوفورات المالية والفنية المتحققة من طبيعة العلاقات التكاملية بين القطاعين إلى رفع الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني (خليفة وقمرة،2015،1).

منذ منتصف عقد السبعينيات وأوائل عقد الثمانينيات من القرن العشرين، شهدت بعض البلدان، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، نمواً سريعاً بفضل توسع صادراتها من السلع المصنعة ، وانتقلت بذلك من مصاف الدول الأقل نمواً، إلى مصاف الأسواق أو الاقتصادات الناشئة، وأصبح بالتالي قطاع الصناعة التحويلية في هذه الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع أحد أهم قطاعات الاقتصاد، وأصبح يسهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات والعمالة بصورة ملموسة. وبينما أسهم التصنيع في تعزيز الصادرات والعمالة في بلدان مثل ماليزيا والصين، وحول كوريا من دولة ذات اقتصاد صغير نسبياً في أواخر التسعينيات إلى أحد أكبر منتجي السفن والرقائق الإلكترونية الدقيقة، مع ذلك لم ينجح التصنيع في أفريقيا (البياع،2020،37).

3-1-4 نماذج لاستراتيجيات عالمية مبنية على التكامل الزراعي –الصناعي- التجاري

تم الانتقال من الاقتصاد المبني على الزراعة إلى الاقتصاد الصناعي التجاري في الدول المتطورة بشكل مدروس من خلال التكامل الزراعي– الصناعي كمرحلة وسيطة وكنقطة ابتداء لتحقيق تكامل صناعي تجاري في المرحلة الأخيرة. قدمت العديد من الدراسات توصيفاً للتجارب العالمية المبنية على التكامل الزراعي الصناعي والتجاري في مختلف بلدان العالم:

في 2022، درست توكيشي التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي في العالم من خلال كتاب تطور الزراعة في آسيا وافريقيا. وبينت فيه المفهوم الأدبي لاستراتيجيات التنمية القائمة على التكامل بين الزراعة والصناعة، وأدرجت كدراسة محددة توضح العلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية صناعة الكسافا/التابيوكا في تايلاند حيث تايلاند هي أكبر مصدر لمنتجات الكسافا (وتحديداً النشاء) وثالث أكبر منتج لجذور الكسافا بعد نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينت الاحصائيات وجود اتجاه طويل المدى للمساحة المحصودة وكمية إنتاج الكسافا منذ عام 1960. وقد شهد إنتاج الكسافا في تايلاند زيادة ملحوظة في الإنتاج والمساحة المحصودة بحوالي 16 مرة بين عامي 1960 وعام 2020 .وحتى عام 2000، كانت اتجاهات كلا المؤشرين متوازية تقريبا: فقد زادت المساحة المحصودة والإنتاج حتى حوالي عام 1990 ثم انخفضت في السنوات العشر التالية .ولكن بعد ذلك، تجاوزت الزيادة في كمية الإنتاج زيادة المساحة المحصودة، مما يشير إلى اتجاه متزايد واضح في الغلة، خاصة بعد عام 2000. لكن تلك الدراسة أكدت أن التطور الذي ساعد في زيادة انتاج النشاء وتطور صناعته هو زراعة نوع جيد من الكسافا التي تتصف ببكونها عالية النشاء، بمعنى أن الارتباط الوثيق بين تطور الزراعة والصناعة مرتبط بما يمكن أن تقدمه الزراعة من مواد أولية ضرورية للصناعات المرتبطة. (Aida TakeShi،2022 ،306).

في عام 2020 درس كل من ديل وأولكين التطور الحاصل في نمو القطاع الصناعي في جزيرة جاوة بعد تطبيق نظام الزراعة الهولندي فيها. وهو النظام الصناعي والزراعي المتكامل لإنتاج السكر الذي شكل جوهر

المشروع الاستعماري الهولندي في جاوة في القرن التاسع عشر، أظهرت القياسات أن المناطق القريبة من الأماكن التي أنشأ فيها الهولنديون مصانع السكر في منتصف القرن التاسع عشر أصبحت اليوم أكثر تصنيعًا، وتمتلك بنية تحتية أفضل، وأكثر تعليمًا، وأكثر ثراءً من المواقع الأخرى، كما بينت أن القرى التي أُجبرت على زراعة قصب السكر لديها المزيد من الأراضي المملوكة للقرية ولديها أيضًا المزيد من المدارس ومستويات تعليم أعلى بكثير (Dell،Benjamin Olken ،2020).

قدم جالييف ورفاقه في عام 2020 دراسة نموذجية للتطور الزراعي الصناعي في جمهورية تتارستان الروسية، استعرض فيها النتائج الإيجابية لأنشطة المؤسسات الصناعية الزراعية في تتارستان وهي إشراك الأراضي المهجورة والمباني الزراعية في التداول وتحديث الإنتاج على أساس المعدات والتقنيات الجديدة؛ زيادة جاذبية العمالة الزراعية ومعدل العمالة والدخل لسكان الريف؛ تخفيض تكاليف المعاملات في سلسلة الصناعات الزراعية بسبب الإدارة المركزية للكيانات المتكاملة التي توحد المنتجين الزراعيين والمصنعين وتجار المنتجات (galieva and A.Battalova،2020).

درس كل من ساهو وسازو تأثير القطاع الزراعي والصناعي على النمو الاقتصادي في الهند، حيث بينا أن حصة الزراعة والصناعة 14.6% و28.6 %على التوالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للهند، ولكن أهميتها في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد يذهب أبعد من هذا المؤشر . إذ يجب على كل قطاع خلق فرص العمل، وتوليد الدخل، وضمان الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء والأمن الغذائي، توفير الأدوات والمعدات للقطاعات الأخرى و عائدات النقد الأجنبي . درس الباحثان أثر مساهمة كل من الزراعة و القطاع الصناعي للاقتصاد الهندي من خلال تحليل المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(PcGNI) ، اجمالي جمالي الادخار المحلي(GDS) ، إجمالي رأس المال المحلي المتشكل (GDCF). مع العلم أن حصة الصناعة في إجمالي تكوين رأس المال أعلى بكثير من قطاع الزراعة (Sahoo & Sethi،2012). علماً أن الهند هي ثاني أكبر الاقتصادات نمواً في العالم وهو حاليا محور أساسي في العالم، ويحتل الترتيب التاسع على مستوى العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويعتبر الناتج المحلي

الإجمالي بمثابة مؤشر أداء الاقتصادي. منظمة الإحصاء المركزي في الهند تقسم الاقتصاد الهندي إلى ثلاثة قطاعات أساسية رئيسية أي القطاع الأولي (الزراعة)، القطاع الثانوي (الصناعة) و القطاع الثالث (الخدمات).

في 2014، درس كل من سوزا و باول ما إذا كان النمو في الزراعة يؤدي إلى نمو في الصناعة في اقتصاد مجموعة من الدولة النامية (62 دولة) موضحين وجود آثار قصيرة وطويلة الاجل بين القطاعين، إذ حددا التأثيرات الكبيرة على المدى القصير في ان زيادة النمو في الزراعة بمقدار نقطة مئوية واحدة هي ومن المتوقع أن يرفع النمو المعاصر في قطاع التصنيع بنسبة تتراوح بين 0.47 و0.56 في المائة. أما الآثار طويلة الأجل تشير إلى أن النمو في الزراعة يفيد قطاع الصناعة من خلال تحسين شروط التجارة المحلية، من خلال زيادة حصة الاستثمار والادخار في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال زيادة القدرة على استيراد المواد اللازمة للقطاع الصناعي. وكمثال محدد لدولة الصين : إن النمو الزراعي نسبة 4.4% سنوياً سيرفع النمو في قطاع التصنيع في نهاية المطاف بما يتراوح بين 0.95 و1 نقطة مئوية، وهذا تطور كبير حيث يبلغ متوسط عينة النمو في التصنيع 4.5% سنويًا. (Souza & Paulo،2014))

4-1-4 عوامل التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي

تتجسد علاقات التشابك بين القطاعين الزراعي والصناعي من خلال أهمية كل منهما بالنسبة للآخر وما يقدمه من مدخلات وما يعطيه من مخرجات مترابطة. حيث تتمثل أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للقطاع الصناعي في العوامل التالية (الطراونة،2008،35):

أ. قدرة القطاع الزراعي على تكوين فوائض من الإنتاج ومن ثم فوائض مالية تستخدم في تمويل التنمية الصناعية

ب. توفير المواد الغذائية السكان.

ج. تقوم الزراعة في الدول ذات الفائض في العمالة الزراعية بإمداد الصناعة بالقوى العاملة

د. تعد الزراعة أحد مصادر توفير المواد الخام والسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج الصناعي

ه. يمثل القطاع الزراعي سوقاً لتصريف المنتجات الصناعية حيث تستوعب ما ينتجه القطاع الصناعي سواء من المنتجات الاستهلاكية أو من مستلزمات ووسائل الإنتاج الزراعية.

و. تقوم الزراعة بدور مهم في تخفيف الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع أسعار السلع التي تنجم عن زيادة الطلب على الغذاء نتيجة زيادة السكان والقوة الشرائية.

أما فيما يتعلق بأهمية القطاع الصناعي بالنسبة للقطاع الزراعي، فيمكن تلخيصها في العوامل التالية (الطراونة،2008،35):

أ. توفر الصناعة فرص عمل تساعد على امتصاص فائض الأيدي العاملة في الزراعة وتساعد على إدخال وسائل الإنتاج الحديثة إلى القطاع الزراعي.

ب. تساعد الصناعة في تحسين التجهيز الفني للزراعة وإبدال الآلات البدائية بأخرى حديثة ذات كفاءة إنتاجية واقتصادية مرتفعة

ج. تقوم الصناعة بتحسين المرافق الرئيسة للزراعة (منشآت الري والصرف من سدود وقنوات ومصارف)، وذلك من خلال إنتاج الأسمنت والحديد والمنتجات الأخرى.

د. تسهم الصناعة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية وذلك من خلال إمداد الزراعة باحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج المصنعة مثل الأسمدة والمبيدات والأعلاف والوقود،

ه. تؤدي الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية إلى زيادة إمكانات تسويق المنتجات الزراعية واكتسابها(العديد من المنافع، عن طريق زيادة إمكانات التخزين وتقليل نسبة الفاقد وتنظيم عرض المنتجات الزراعية على مدار السنة، مما يؤدي إلى تجنب الخسائر الموسمية وتقلب الدخول الزراعية.

و. تسهم الصناعة في رفع مستوى المعيشة للمناطق الريفية وزيادة دخول المزارعين وإمدادهم بالسلع الاستهلاكية الصناعية.

ز. تؤدي الصناعات التحويلية خاصة الغذائية التي تقام في الريف إلى الحد من الهجرة للمناطق الحضرية وتوطين السكان في المناطق الريفية، مما يساعد على تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان.

ح. ترتبط التنمية الزراعية (التوسع الأفقي والتوسع الرأسي) بالسياسة التصنيعية (الصناعات الاستهلاكية والصناعات الثقيلة).

المبحث الثاني:

بناء الاستراتيجية الاستثمارية للنمو الاقتصادي السوري وفق منهجية الاقتصاد القياسي اعتماداً على بيانات الاعوام (2000-2020)

1-2-4 مقدمة

يستدعي وضع استراتيجية استثمارية للنمو الاقتصادي المستدام تحليل الواقع الاقتصادي العام بشكل علمي ودقيق ليتم وضع أهداف محدده تسعى لتطويره، يبحث هذا الفصل عن إجابة علمية لسؤال مهم: هل يعتمد النمو الاقتصادي خلال مراحل الدراسة على الادخار أم الاستثمار؟

ساهم الاقتصاد القياسي في تحديد الإجابة عن هذا السؤال وفق عدة منهجيات، اعتمد في هذا الفصل على تحليل اختبارين أساسيين: اختبار فرضيات كالدور والتي تبحث في دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي والتي في مضمونها تدعم منهجية النمو الاقتصادي القائم على الادخار وتراكم رأس المال فهي تنظر للقطاع الزراعي على أنه قطاع ثانوي وتدعو إلى سحب الاستثمار من القطاع الزراعي والخدمي وتقديمه إلى قطاع الصناعة التحويلية. المنهجية الثانية حول اختبار علاقات التكامل المشترك بين القطاعات الاقتصادية الأساسية: الزراعة– الصناعة –التجارة والتي في مضمونها تسعى نحو نمو اقتصادي متوازن ومستدام قائم على الاستثمار. في حال حقق الاقتصاد السوري فرضيات كالدور الثلاث ولم يحقق علاقات التكامل المشترك بين القطاعات الرئيسية، سيعني ذلك أن التطور في قطاع الصناعة التحويلية هو تطور غير متشابك مع القطاعات الأخرى وأنه في الأساس قائم على استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة التحويلية ولا يؤدي إلى تحقيق نمو في القطاع التجاري عن طريق زيادة الصادرات. أما في حالة تحقيق فرضيات كالدور وتحقيق علاقات التكامل المشترك بين القطاعات الرئيسية يكون النمو الاقتصادي يسعى لحالة توازن حقيقية. أما في حال عدم تحقيق علاقات التكامل او حتى فرضيات كالدور فهذا يعني أن النمو الاقتصادي يتدهور بشكل عكسي على المدى الطويل ولا يستند إلى قطاعات ارتكازية انتاجية حقيقية.

تم اجراء الاختبارات اللازمة باستخدام برنامج Eviews 9.5 وتحليل نماذج العلاقات الاقتصادية خلال مدة الدراسة للوصول إلى بناء استراتيجية مقترحة .

4-2-2 اختبار علاقات التكامل المشترك بين القطاعات الرئيسة:

تتمثل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوري هي : الزراعة –الصناعة–التجارة. ينطوي النمو الاقتصادي المتوازن على علاقات تكامل مشترك تعددية (زراعة –صناعة) (زراعة–تجارة) (صناعة –تجارة) . تبدأ الدراسة العملية باختبار هذه العلاقات حيث يتم إجراء الاختبار وفقاً للفرضيات التالية:

- فرضية العدم : لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نمو الناتج الاجمالي للقطاعات: (زراعة–صناعة) و (صناعة– تجارة) (زراعة–تجارة).

H0:p1=p2=p3=0.

- الفرضية البديلة: يوجد علاقات ترابط ذات دلالة معنوية بين نمو الناتج الاجمالي للقطاعات؟

H1:p=!0 or P2=!0

وفق المنهجية المتبعة في الاقتصاد القياسي، سيتم استخدام ثلاث اختبارات لتحديد قوة العلاقة ين قطاعي الزراعة والصناعة وفق الخطوات التالية (محمود،2023،3):

1- تحديد متغيرات الدراسة وتحليل تغيراتها.
2- اختبار الاستقرارية: اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى سكون السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة (اختبار ديكي فولر الموسع).
3- اختبار التكامل المشترك وفق اسلوب انجل جرانجر لتحديد مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل زوج من متغيرات الدراسة.
4- اختبار نموذج تصحيح الخطأ لتحديد مدى وجود علاقة سببية في الأجل الطويل والقصير

4-2-2-1 تحديد متغيرات علاقات التكامل وتحليل تغيراتها

وفقاً للفرضية المعتمدة، سيتم إجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الناتج الاجمالي المحلي القطاعي من قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة. من أجل تحليل تغيرات الناتج الاجمالي المحلي للقطاعات المستهدفة، تم استخدام مؤشر قيم الانحراف المعياري واختبار t لإحصائيات معدل النمو القطاعي خلال مدة الدراسة والمبينه في الجدول (4-2-1) كمتغيرات لإثبات وجود علاقة الترابط .

يعد اختبار t أداة إحصائية تستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينتين. ويستخدم الاختبار t عادةً عندما يتم تحليل بيانات عينتين مستقلتين (غير مرتبطتين) أو متوافقتين (مرتبطتين). تعتمد فائدة الاختبار t على قدرته على تحليل الفروق بين متوسطات العينتين وتحديد ما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية أم لا. ويساعد على تحديد ما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ناتجة عن الصدفة أو هي نتيجة فرق فعلي بين العينتين. ويستخدم الاختبار t في العديد من المجالات، بما في ذلك الطب، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، وغيرها (Mahbobi et al،2012).

استخدم (صالح وتشيد، 2021) هذه المؤشرات في معرض دراستهما حول تحديد القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي من خلال بحث تطبيقي حول العلاقات التشابكية بين القطاعات. مستنداً إلى الاقتصاد القياسي لاحصائيات القطاع الاقتصادي العراقي بين 2008-2014 . كما استخدمتها (قرفي، 2021) في تقييم كفاءة تطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الجدول(4-1-1): معدل النمو لقطاعات الزراعة- الصناعة- التجارة في سورية (2000-2020)

السنوات	معدل النمو القطاعي		
	الصناعة	الزراعة	التجارة
2001	0.968024	7.216569	10.82311
2002	-3.69541	8.80048	13.07808
2003	-6.06791	-2.65509	-2.75087
2004	19.80756	-2.02339	20.12364
2005	-5.91066	6.616935	19.57517
2006	1.424188	10.6805	-4.74845
2007	3.944099	-13.5293	12.30457
2008	2.627104	-6.7532	16.35501
2009	3.149171	12.43905	1.421076
2010	13.38413	-9.75173	0.772778
2011	-13.3883	17.2169	15.991

2012	-47.2241	-25.7369	-37.6058
2013	-69.0227	-8.71319	-56.0279
2014	22.83532	-45.7226	-4.25793
2015	18.28575	7.946675	6.888538
2016	-15.4576	-1.96508	-3.85917
2017	23.89805	4.209471	11.44274
2018	23.41593	-14.7556	7.024849
2019	4.701995	5.895089	2.811888
2020	-29.5394	2.868245	-7.98834
الانحراف المعياري 2000-2010	7.774514	8.745343	8.785459
الانحراف المعياري 2011-2020	31.01326	17.67904	21.70585
الانحراف المعياري 2001-2020	23.281	14.37686	18.22994
متوسط 2000-2010	2.963029	1.104086	8.695412
متوسط 2011-2020	-8.14951	-5.87569	-6.55801
اختبار T لمتوسط النمو الاقتصادي بين المرحلتين لكل قطاع	0.321347	0.307506	0.074641

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى البينات الأساسية للناتج الاجمالي المحلي القطاعي– المكتب المركزي للإحصاء.

يبين الجدول (4–1–1) عدداً من الملاحظات المهمة، لكن من منظور هذه الدراسة، يركز البحث على الملاحظات الآتية:

1. في أثناء مرحلة الاستقرار النسبي (2001–2010) كان متوسط الانحراف المعياري لقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة متقارباً جداً (بين 7.7 و 8.7). وفي أثناء المرحلة الثانية (مرحلة الأزمة\الحرب 2011–2020) ارتفعت قيم الانحراف المعياري للقطاعات الثلاث، كما هو متوقع في مراحل الأزمات، وكان الارتفاع بمقدار ضعفين في قطاع الزراعة وثلاثة أضعاف في قطاع التجارة أما قطاع الصناعة فكان له النصيب الاكبر بالتغيير فقد ارتفعت قيمة الانحراف امعياري أربعة أضعاف، الأمر الذي يعكس ويؤكد حساسية النشاط الصناعي الأكبر نسبياً مقارنةً بالنشاط الزراعي وحتى التجاري. مما يشير مبدئياً إلى علاقة ترابط جيدة بين تلك القطاعات.
2. أما متوسط معدلات نمو قطاعي الزراعة والصناعة فقد كانت متقاربة في مرحلة الاستقرار (2000–2010) حيث بلغ 2.9 في قطاع الصناعة مقابل 1.104 في قطاع الزراعة، وكما هو متوقع تدهورت هذه القيم في مرحلة الأزمة\الحرب (2011–2020) وأخذت قيماً سالبة 8.14 في قطاع الصناعة و5.87 في قطاع الزراعة. أيضاً تؤكد هذه الملاحظة على الترابط القوي بين القطاعين. أما بالنسبة لقطاع التجارة فقد اختلفت قيم متوسطات معدلات النمو بشكل كبير وانحدرت من 8.6 في المرحلة الأولى وحتى بلغت قيمة سالبة

بمقدار 6.8 في المرحلة الثانية. ويدل هذا على التأثر الكبير الذي عاناه هذا القطاع في مرحلة الأزمة وبشكل لايرتبط فقط بتراجع قطاعي الصناعة والزراعة بل يشير ذلك إلى وجود عوامل أخرى مساهمة.

3. قد يكون أحد أهم أسباب عدم الاستقرار الكبير في قطاع الصناعة مقارنة بقطاع الزراعة هو اعتماد القطاع الأول أكثر، سواء في روابطه الأمامية أو الخلفية، على الأسواق الخارجية التي اختلّ التعامل معها في مرحلة الأزمة\الحرب، الأمر الذي يوضح أكثر أهمية هذه الدراسة والمشكلة التي تعالجها وتؤكد أنّ زيادة وتفعيل التكامل الزراعي الصناعي في سورية ستحقق استقراراً أكبر في القطاعين كليهما وبالدرجة الأولى قطاع الصناعة.

4. يشير تحليل قيم مؤشرات الانحراف المعياري والمتوسط لمعدلات نمو قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة إلى أن الترابط بين قطاعي الزراعة والصناعة أقوى من الترابط بين قطاع التجارة وكل من القطاعين الآخرين.

4-2-2-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

اعتُمدت الدراسات الإحصائية القياسية فيما سبق (حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي) لاختبار العلاقات بين المتغيرات على معنوية المقدرات والقبول بنتائج اختبارات معامل التحديد (R^2) واختباري (T) و (F) للاستدلال على وجود العلاقة بين المتغيرات المدروسة، إذ كانت الدراسات التطبيقية تتم دون مراعاة خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة قبل إجراء التقدير، أي مع عدم دراسة سكون\استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ويتم قبول هذه النتائج والتسليم بمعنوية المقدرات كما في الدراسات التي قدمها كل من دومنيك وآخرون (Dominique et al،1995،201) وبول (pool،1974،13)

لكن، في عام 1974 بيّن كلٌّ من انجل جرانجر ونيوبولند (Granger and Newbolend) أهمية وضرورة اختبار استقرارية هذه السلاسل، وتوصلا إلى نتيجةٍ مهمة مفادها أنّ المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن تطبيق أساليب الانحدار على سلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة أو انحدار زائف (spurious regressions) لذا من الضروري إجراء اختبار الاستقرارية (B،Rao ،1994،91). كما بين

الاقتصادي جورج يويل (1898) نوعاً من العلاقات تسمي بالعلاقات الوهمية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والتي تعني بعدم وجود علاقة بين عدد من المتغيرات في الواقع ولكن مع ذلك يتبين عند تقدير الانحدار أن معامل التحديد ذو قيمة عالية مقابل قيمة منخفضة لاختبار دربن واتسون مما يوحي بعلاقة قوية بين المتغيرات ولكن ذلك يخفي عدم صحة اتجاه تلك العلاقة أو حتى عدم وجودها في الواقع، ومن أهم أسباب هذه العلاقة هو عدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات.

وفقاً لما تقدم، يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقرارية (stationary) هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الإحصائية لها. يقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتبايناتها ثابتة مع مرور الزمن (الوردي،1990، 258)، أي أنها تتذبذب حول وسطٍ حسابي ثابت مستقل عن الزمن. أما في حالة وجود نموٍ، موجبٍ أو سالب، في البيانات (تعتمد على اتجاهٍ زمني) فيقال أنّ السلسلة الزمنية غيرة مستقرة (Non-stationary). تُسمى الأساليب المستخدمة في تحديد استقرارية البيانات باختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests).

إذن، لا بدّ من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة وذلك بأخذ الفروق للدرجة (....2، 1= d،) لجعلها مستقرة وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية أنها متكاملة (Integrated) من الدرجة (d) ونشير لها بالرمز $\gamma_\tau \sim I\,(d)$. تشير أدبيات الاقتصاد القياسي المعنية بتحليل السلاسل الزمنية أنّ أكثر الأساليب استخداماً في اختبار البيانات التي تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) هو اختبار ديكي فوللر الموسّع (Augmented Dickey-Fuller). في عام 1981 طوّر كلٌّ من ديكي وفوللر ثلاث معادلاتٍ مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة، المعادلة الأولى من دون حدٍّ ثابت واتجاه عام، وتتضمّن المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط، في حين تتضمّن المعادلة الثالثة الحد الثابت والاتجاه العام، يمكن توضيح اختبار ديكي – فولر من خلال المعادلات الآتية (Gujarati،2004،820):

$$\Delta\gamma\tau = \delta\gamma_{t-1} + e_{t_1} \ldots\ldots\ldots (A-2-4)$$

$$\Delta\gamma\tau = \alpha + \delta\gamma_{t-1} + e_{t_2} \ldots\ldots\ldots\ldots (B-2-4)$$

$$\Delta\gamma\tau = \alpha + \beta\mathrm{T} + \delta\gamma_{t-1} + e_{t_3} \dots\dots\dots\dots (C-2-4)$$

حيث: T: الاتجاه الزمني، $\Delta\gamma\tau$: الفرق من الدرجة الأولى، e_t: حد الخطأ.

وإذا كان حد الخطأ (e_t) يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، فيمكن أن يُصحح بإضافة عددٍ مناسب من حدود الفروق المتأخرة زمنياً وتصبح المعادلة لهذا الاختبار على النحو الآتي (Dickey،1981 ، 1072 :(Fuller&

$$\Delta\gamma_\tau = \beta_1 + \beta_2\mathrm{T} + \delta\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \propto i\Delta\gamma_t + \varphi_t \dots\dots\dots\dots (3-4)$$

وهذا الاختبار يدعى اختبار ديكي – فولر الموسع ، اذ تصبح (φ_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخصائص المرغوبة ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة يتم استخدام معايير مثل معيار أكاييكي (AIC) أو شوايزبايزين (Sc) أو غيرها.

يتم اختبار فرضية العدم (Ho: $\delta = 0$) التي تنصّ على وجود جذر الوحدة (أي السلسلة الزمنية غير مستقرة) من خلال مقارنة قيم (t) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية والمطورّة أيضاً بوساطة (Mackinnon 1991). تُرفض فرضية العدم التي تنص على عدم استقرار السلسلة عندما تكون (δ) سالبة ومعنوية إحصائياً، أي تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت قيمة (t) اكبر من القيمة الجدولية بشكل مطلق، وبالعكس (العبدلي،2005،19).

عملياً، يهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test في هذه الدراسة إلى فحص السلاسل الزمنية لكل من مؤشرات القطاع الزراعي والصناعي والنمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل قطاع وذلك للتعرف على مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. لتحقيق ذلك، تستخدم الدراسة اختبار ديكي فوللر الموسع ADF وفق الفرضيات التالية:

- فرضية العدم (H0: φ=0): أي وجود جذر الوحدة في السلسلة. بمعنى أنها غير ساكنة.
- الفرضية البديلة (H1: φ =! 0): أي عدم وجود جذر الوحدة، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية ساكنة.

يبين الجدول (4−2−2)القيم الحرجة لنماذج ديكي−فولر الموسع الثلاث لاختبار جذر الواحدة التي ستتم مقارنة النتائج المحسوبة معها للتحقق من وجود جذر الواحدة وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول (4−2−2): جدول القيم الحرجة لكل النماذج الثلاثة:

النموذج	%1	%5	%10
$\Delta y_t = y_{t-1} + u_t$	*−2.56*	*−1.94*	*−1.61*
$\Delta y_t = \alpha_0 + \gamma y_{t-1} + u_t$	*−3.43*	*−2.86*	*−2.57*
$\Delta y_t = \alpha_0 + a_2 t + \gamma y_{t-1} + u_t$	*−3.96*	*−3.41*	*−3.13*

المصدر Wang.et al،[36](1995)

بتطبيق دالة ديكي فولر الموسع على السلاسل الزمنية للناتج الإجمالي المحلي لكل من قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة. تشير النتائج في الجدول (4−2−3) بالمقارنة مع القيم المعيارية الموضحة في الجدول (4−2−2) إلى أنّ المتغيرات الثلاثة غير مستقرة في المستوى الأول ولكافة مستويات المعنوية سواء بحد ثابت فقط أو بحد ثابت واتجاه أو من دون حد ثابت واتجاه، مما يعني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة. بعد أخذ الفرق الأول لها أصبحت متغيرات الزراعة والصناعة مستقرة، مما يعني أنّ المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1). وبما أنّ المتغيرين مستقلين وبنفس الدرجة لذلك من الممكن متابعة البحث للتحقق من وجود علاقة التكامل المشترك بينهما والمتابعة باختبارات انجل −جرانجر. بينما لم يستقر متغير الناتج الإجمالي المحلي لقطاع التجارة إلا عند أخذ الفرق الثاني لها مما يعني أنها مستقرة من الدرجة الثانية I(2) لذلك سيتم استبعاده من الدراسة.

[36] Y.Wang, s.Lai,(1995),Lar orders and critical values for Augmented Duicky fuller(ADF) test. journal of Business and economic statistics. July.1994. P3

الجدول (4-2-3): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (الناتج المحلي لقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة)

المتغيرات	المستوى Level			الفرق الأول 1st Diff			الفرق الثاني 2nd Diff		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون
الناتج المحلي للقطاع الزراعي	-0.83	-1.89	0.47	-1.67	-1.47	-1.8*	-	-	-
الناتج المحلي للقطاع الصناعي	-1.23	-2.33	-0.79	-3.2**	-3.2	-3.31***	-	-	-
الناتج المحلي للقطاع التجاري	-1.79	-2.2	-0.24	-1.96	-2.33	-0.89	-2.59	-2.69	-2.72***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews:9.5):

*** معنوي إحصائياً عند مستوى 1%، ** معنوي إحصائياً عند مستوى 5%، * معنوي إحصائياً عند مستوى 10%

4-2-2-3 اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر:

يرى كل من أنجل وجرانجر أنه كان متغيران غير مستقرين عند المستوى ولكن مستقرين عند الفرق الأول، فإنّه يوجد بينهما تكامل مشترك يمكن التحقق منه وفق الإجراءين التاليين: إيجاد العلاقة طوية الأمد بينهما من خلال تطبيق الاختبار، ومن ثمّ اختبار استقرار سلسلة البواقي، فاذا كانت سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى (أي مستقرة عند الدرجة صفر) كان بينهما تكامل مشترك، أما إذا لم تكن سلسلة البواقي مستقرة فلا يوجد علاقة تكامل بين المتغيرين (Angle & Granger،1987، 251).

ملخص النظرية: تكون العلاقة بين السلاسل الزمنية المدروسة هي علاقة تكامل مشترك إذا تحقق شرطان أساسيان: إذا تكاملت السلاسل الزمنية عند الدرجة نفسها، وإذا كانت بواقي الانحدار (الخطأ) مستقرة.

يبين الجدول (4-2-2) نتائج اختبار إنجل-جرانجر للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير تابع.

الجدول (4-2-2): نتائج اختبار إنجل-جرانجر للسلاسل الزمنية (الناتج المحلي للقطاع الزراعي والصناعي).

Variable	coefficient	Std.error	t.Statistics	Prob
C	-12.85	0.82	-16.3261	0
X	3.543	0.04	77.234	0
R-squared	0.63289		**mean depended VAR**	46.3
Adjusted R-Squared	0.63263		**S.D depended VAR**	27.856
S.E of reg.	0.23418		**log likehood**	72.13253
sum squared reside	28.5672		**F-statistic**	8423.513
			D.W. stat	1.4923

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews:9.5)

يبين الجدول أعلاه أنّ قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (R^2 =%63) وهذا يشير إلى أنّ التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة (المتغير المستقل X) يفسّر 63% من التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي لقطع الصناعة (المتغير التابع) ونحو 37% تعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة في النموذج المعتمد. إضافةً لذلك، بلغت قيمة دارين-واتسون (D.W)[37] (D.W=1.4923) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند حجم عينة ن = 21 ومستوى دلالة 5% البالغة 1.42 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنصّ على خلو النموذج المقدّر من مشكلة الارتباط الذاتي. بناءً على ما سبق يمكننا المتابعة وإجراء الخطوة الثانية من منهجية إنجل-جرانجر.

الخطوة الثانية: اختبار استقرار البواقي وذلك بتطبيق اختبار ديكي-فوللر الموسع ADF على البواقي من معادلات التكامل المشترك المقدّرة. يبين الجدول (**4-2-3**) نتائج تطبيق اختبار ديكي-فوللر الموسع على سلسلة البواقي الناتجة من اختبار انجل-جرانجر في الخطوة السابقة.

[37] تعد إحصائيات دوربين واتسون (DW) بمثابة اختبار للارتباط الذاتي في المتبقي من النموذج الإحصائي أو تحليل الانحدار . ستتراوح قيمة إحصائية Durbin-Watson دائمًا بين 0 و4. وتشير القيمة القريبة من 2.0 إلى عدم وجود ارتباط تلقائي تم اكتشافه في العينة .تشير القيم من 0 إلى أقل من 2 إلى ارتباط تلقائي إيجابي والقيم من 2 إلى 4 تعني ارتباط تلقائي سلبي.

الجدول (4-2-3): نتائج تطبيق اختبار ديكي-فوللر الموسع على سلسلة البواقي الناتجة من اختبار انجل-جرانجر.

Result	t.Statistics	Prob
ADF test statistic:	-4.56	0.0016
Test critical Values	-3.9756	1%
	-3.4188	5%
	-3.13	10%
R^2	0.6231	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews:9.5)

تبين المقارنة بين نتيجة اختبار ADF للبواقي والقيم الحدية أنّ القيمة المحسوبة لسلسلة البواقي البالغة **(t.Statistics= -4.56)** هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند جميع مستويات الدلالة. ونستنتج أنّ السلسلة مستقرة في المستوى أي من النوع ((I(0)) وهي خالية من جذر الوحدة. وفقاً لمنهجية إنجل-جرانجر نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسين وهما الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والناتج المحلي الصناعي في سورية .

4-2-2-4 تحديد مدة الإبطاء المثلى:

قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ من الضروري تحديد مدة الإبطاء (lag order) المثلى، يوجد عدة معاير لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى أهمها المعايير التالية:

معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Predictor Error Criterion،FPE)، **معيار المعلومات** ل AKAIKE (AKAIKE Information Criterion)، **معيار المعلومات البايزية** (BIC، Bayesian Information Criterion)، **معيار المعلومات** (HQIC،Hannan & Quinn Information Criterion).

تم اختبار مدة فترة الإبطاء وفق المعايير الأربعة (Cromwell et al،1994،73) (LARDIC et al.، 2002، (97)[1] وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews، وتبين أن عدد فترات الإبطاء المثلى هي (1) وفقاً لنتائج الجدول (4-2-4).

الجدول (4−2−4) معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني:

Lag	HQ	SC	AIC	FPE	LogL
0	3.291301	3.420121	3.330314	0.094981	-22.9381
1	-0.810202*	-0.398015*	-0.720105*	0.001712*	11.1463

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews:9.5).

4−2−5 تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين:

تم اعتماد الخطوات السابقة في اختبار التكامل المشترك بين نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي **(GDPAG)** والناتج الاجمالي المحلي لقطاع الصناعات التحويلية **(GDPMI)** ، باستخدام طريقة انجل – جرانجر ، ولا بد من تقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين وعلى النحو الاتي :

$$\text{Ln}\,\mathbf{GDPMI} = \propto\ -\beta\, Ln\,\mathbf{GDPAG} + e_t \ \ldots\ldots\ldots (4-4)$$

وفقاً لنتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج Eview، تم الحصول على النتائج التقدير الاتية :

$$\text{Ln } \mathbf{GDPMI} = 5.0812 + 0.276 \text{ Ln } \mathbf{GDPAG}$$

S.E 0.521 0.0136

T 9.79 −4.21

R^2 0.56

R^{2-} 0.51

F 16.347

ويتضح من نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينها ، وهذا ما يؤكده معنوية الاختبارات الاحصائية (F، R^2 ،T) وان الإشارة سالبة تتوافق مع النظرية الاقتصادية وقد بلغت المرونة (0.276) ، أي أن زيادة النمو في الناتج الاجمالي المحلي لقطاع الزراعة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج الاجمالي المحلي لقطاعات الصناعات التحويلية بنسبة 0.276% .

ولاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ، تعتمد الخطوة الثانية من طريقة انجل – جرانجر وهي اختبار استقرارية الخطأ (البواقي) المتحصل عليها من الخطوة الاولى باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة فإذا كانت

الاختبارات تدل على استقرار حد الخطأ (البواقي) عند المستوى (level) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (**GDPMl**) و (**GDPAG**) (Engle،1989، 251 &Granger).

4-2-2-6 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model: ECM):

بعد التأكد أنّ متغيري الدراسة، الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي الصناعي في سورية خلال المدة 2000-2020 مستقرين من الدرجة الأولى، وتأكيد اختبار إنجل-جرانجر وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، تنتقل الدراسة إلى تقدير هذه العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) حيث تحقق الشروط اللازمة لتطبيقه والذي يتميز بتقدير العلاقة في بعديها قصير الأجل وطويل الأجل، تأخذ معادلة النموذج الشكل الآتي (محمود،14،2023):

$$\Delta \ln Y = \propto_0 + \sum_{i=1}^{n} \propto_{li} \ln Y + \sum_{i=l}^{m} \beta_{1j} \Delta \ln X + \beta_2 E_{t-1} + V_t \quad \ldots..(5-4)$$

حيث أنّ: Δ : تشير الى صيغة الفروق من الدرجة الأولى، E_{t-1}: حد تصحيح الخطأ ويمثل العلاقة طويلة الاجل.

يتم التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل باستخدام معلمة حد تصحيح الخطأ (β_2) التي يجب أن تكون معنوية وسالبة.

يبين الجدول (4-2-5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق برنامج **Eviews:9.5**.

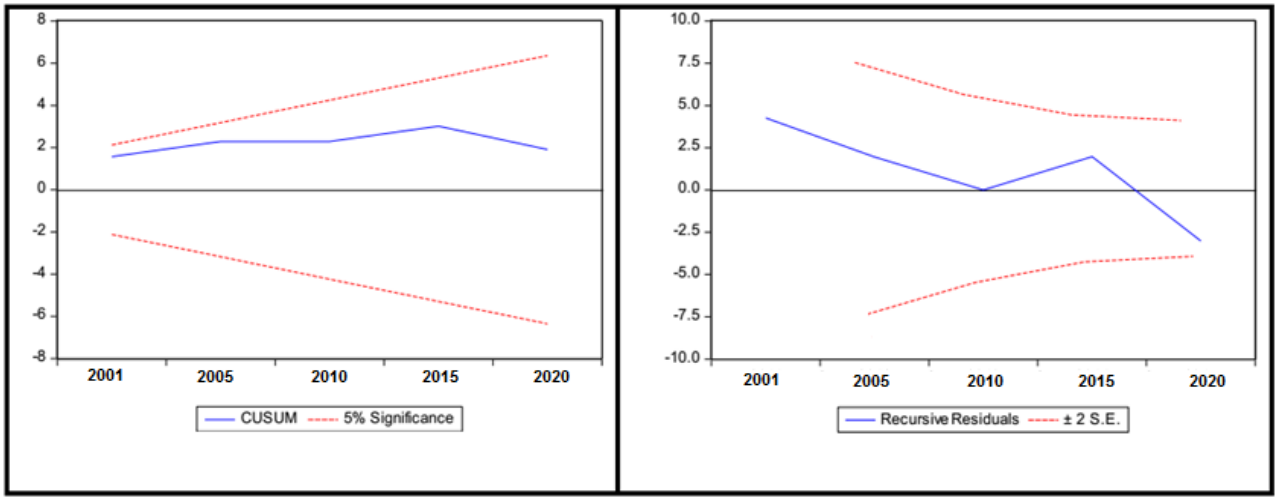
الجدول(4-2-5): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي بين الزراعة والصناعة.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8953	0.134409	0.069164	0.009495	**C**
0.1407	1.577496	0.190862	0.289665	**D ln X**
0.0188	-2.713176	0.18073	-0.261724	**ET_1**
R-squared	0.628136	**Mean dependent var**		0.073541
-1.980423	Schwarz criterion	**0.071012**		Sum squared resid
-2.09564	Hannan-Quinn criter.	**19.0123**		Log likelihood
1.979236	Durbin-Watson stat	**237.646**		F-statistic

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews:9.5)

كما يبين الجدول أعلاه فإنّ قيمة معامل تصحيح الخطأ (E_{t-1} = −0.261724) معنوية عند مستوى دلالة 5% وهي سالبة وتشير أنّه في حال تعرض النموذج لصدمة يتم تصحيح 26% من الاختلال سنوياً ويعود النموذج إلى وضع التوازن في نحو (1 ÷ 0.2617) 4 سنوات.

يعد اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability) من أكثر الاختبارات أهمية من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي اختلالات هيكلية. يتحقق ما تقدم باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي (**SUSUMSQ**) لمربعات البواقي المعاودة. ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) (**SUSUMSQ**) داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى 5% وفقا للاطار الزمني نقبل فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة (بوعزة،13،2022).



الشكل(4−2−1):**المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) & (SUSUMSQ).**

بما أن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي المبين في الشكل (4−2−1) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5% نقبل بفرضية العدم التي تنص أن جميع المعلمات المقدرة لنمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي والصناعي مستقرة.

4-2-3 اختبار فرضيات كالدور

يرى نيكولاس كالدور[38] أن الصناعة هي المحرك للنمو الاقتصادي في المدى الطويل؛ وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية مفادها "إن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار". ونظراً لأنّ الميل الحدي للادخار مرتفعٌ عند الطبقة الرأسمالية ذات الدخل المرتفع مقارنةً بالميل الحدي للادخار المنخفض عند الطبقة العاملة، فإنّ شكل توزيع الدخل يحدد في النهاية معدل النمو. وهكذا، فإنّ نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم الرأسمالي من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من جهةٍ أخرى. بناء على ذلك عمل كالدور على تحليل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي وما تحدثه هذه الآليات من آثار.

في حال كان الاستثمار في المجال القصير أكبر من الادخار، عند مستوى التوظيف الكامل، فإنّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبشكلٍ أعلى من ارتفاع الأجور (حدوث تضخم). في هذه الحالة يتغير توزيع الدخل لمصلحة الملّاك في حين ينخفض نصيب الأجور من الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الادخار وعندئذ يتم استرجاع حالة التساوي بين الادخار و الاستثمار ويتحقق التوازن. في الحالة المعاكسة، إذا كان الادخار أكبر من الاستثمار فإنّ المستوى العام للأسعار يتجه إلى الانخفاض، وبسرعة أكبر من سرعة هبوط الأجور مما يؤدي إلى تراجع مستوى الادخار القومي، بسبب انخفاض الأرباح وهي حصة (الملّاك) من الدخل، إلى أن يتساوى الادخار القومي مع الاستثمار القومي و يتحقق التوازن وهذا ما يعرف بمصطلح "أثر كالدور."

أما في الأجل الطويل، فإنه وبفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي، وكذلك ثبات معامل رأس المال[39] الذي يستخدم لقياس كفاءة استخدام رأس المال في تحقيق العائد المالي. فإنّ زيادة معدل النمو، تتطلّب زيادة معدل التراكم، وهو ما يتطلّب إعادة توزيع الدخل لمصلحة أرباب لعمل.

اختبر كالدور نظرياته من خلال ثلاثة قوانين أو فرضيات (عد الجواد والرسول،63،2021):

---

[38] **نيكولاس كالدور، البارون كالدور** (1908،1986).

[39] معامل رأس المال يعبر عن نسبة الأرباح التي تحققها الشركة بالنسبة لمبلغ رأس المال المستثمر فيها. يتم حساب معامل رأس المال عن طريق قسمة صافي الربح على رأس المال. وعادة ما يتم تعبئة هذا المعامل كنسبة مئوية.

- **القانون الأول:** النمو الصناعي هو محرك النمو الاقتصادي، وتوجد علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج الصناعي. وقام باختبار هذه الفرضية باستخدام معادلة الانحدار التالية:

$$Qt = \propto 1 + \beta 1Mt + q1t; \quad \beta 1 > 0 \quad (1-3)$$

حيث Qt يشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. Mt يشير إلى معدل نمو الناتج الصناعي. أما $\propto 1، \beta 1، q1$ تمثل الثوابت المحددة لشكل مخطط الانحدار (الميل ونقاط التقاطع) للقانون الأول.

- **القانون الثاني:** يسمى بقانون فيردورن نسبة إلى الاقتصادي الإيطالي (Verdoorn) والذي ينصّ على وجود علاقة إيجابية بين نمو إنتاجية العمل في الصناعة ونمو الناتج الصناعي. وقد قام باختبار هذه الفرضية من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$PMt = \propto 2 + \beta 2Mt + q2t; \ \beta 2 > 0 \quad (2-3)$$

حيث PMt تشير إلى معدل نمو الإنتاجية في القطاع الصناعي. أما $\propto 1، \beta 2، q2$ تمثل الثوابت المحددة لشكل مخطط الانحدار (الميل ونقاط التقاطع) للقانون الثاني.

- **القانون الثالث:** يؤثر نمو الناتج الصناعي إيجاباً في إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الصناعية وخاصة القطاع الزراعي، وقد قام باختبار هذه الفرضية من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Pt = \propto 3 + \beta 3Mt + q3t; \ \beta 3 > 0 \quad (3-3)$$

حيث Pt تشير إلى إنتاجية العمل في القطاعات غير الصناعية. أما $\propto 3، \beta 3، q3$ تمثل الثوابت المحددة لشكل مخطط الانحدار (الميل ونقاط التقاطع) للقانون الأول.

فسّر كالدور تلك العلاقة الطردية بين نمو الناتج الصناعي وإنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الصناعية بأنّ الاقتصادات التي تعاني من ازدواجية في قطاعاتها الاقتصادية (Dual Economy) تؤدي فروق الأجور بين القطاع الصناعي المتقدم والقطاعات الأخرى غير الصناعية الأقل تطوراً إلى انتقال العمالة الزائدة من تلك القطاعات، خاصةً القطاع الزراعي الأقل إنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر تطوراً، مما يؤدي إلى

زيادة إنتاجية العمالة في القطاعات الأقل تطوراً، كما تزداد إنتاجية هذه العمالة في القطاع الصناعي، وتكون محصلة ذلك هي نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي (Enerand Arica،2011،61).

وتعتبر إسهامات كالدور الفكرية أساساً نظرياً هاماً لاعتبار القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في النمو الاقتصادي، كما استندت إليها عديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة.

استهدفت دراسةOlabisi) ، (2020 اختبار فرضية" كالدور "الثانية للعلاقة بين نمو إنتاجية الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي في نيجيريا، باستخدام بيانات الفترة(2018 – 1985) واختبار "جرانجر" للسببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي وكل من إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية والطلب على الطاقة، وأوضحت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من نمو الناتج وإنتاجية الصناعات التحويلية، في حين أنها جاءت أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي وإنتاجية الصناعات التحويلية إلى الطلب على الطاقة. (Olabisi،2020 .E.O ،671).

بالمقابل واستنادًا إلى فرضية " كالدور "الأولى المعبرة عن العلاقة بين نمو ناتج الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي، قامت دراسة لوريا .Loría et al)،2019 ، (169 بتفسير أسباب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي في المكسيك، وباستخدام بيانات ربع سنوية خلال الأعوام(1980–2017) جاءت تقديرات المربعات الصغرى لمعلمات نموذج الانحدار، تبين ضعف التأثير الإيجابي لناتج القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي، وتؤكد على أن سياسات الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي التي تم اتباعها، لم تؤت بالنتائج المرجوه في رفع معدل نمو ناتج القطاع الصناعي، بما أدى إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد المكسيكي خلال فترة الدراسة.

لم تقتصر تطبيقات فرضيات كالدور على الدول النامية بل هناك العديد من الدراسات التي استهدفت تطبيقها على اقتصاديات الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الامريكية والصين، اختبر جونز و رومر (2010) (Charles I. Jones & Paul M. Romer ،2010 ،224) العلاقة بين معدل نمو انتاجية العمل ومعدل نمو

انتاج القطاع الصناعي في الأمد الطويل باختبار فرضية التكامل المشترك وسببية كرانجر لبيانات أمريكا للمدة 1987 –2007 بيّنت الدراسة وجود تكاملٍ مشترك بين الانتاج الصناعي و انتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية كما واكدت النتائج أن قانون وردرون– كالدور ينطبق تماما مع بيانات الولايات المتحدة في اثناء مدة الدراسة. أما دونغ وآخرون (2012) فقد اختبر صلاحية فرضيات كالدور لتطبيقها على الاقتصاد الصيني خلال الفترة 1996–2006 إذ شهدت الصين التصنيع السريع والنمو الاقتصادي طويل الأمد منذ نهاية السبعينيات . ومع ذلك، يرى الباحثون أن قطاع التصنيع غير موزع بالتساوي على الأراضي الصينية، مما أدى إلى تنمية اقتصادية غير متكافئة بين المناطق وتوصلت الدراسة أن نموذج كالدور مناسب لهذا البلد بالنظر إلى أن التصنيع لا يزال يمثل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي الصيني. (Sandy Dall'erba،Dong Guo ، and Julie Le Gallo،2012)).

في ضوء الإطار النظري لفرضيات كالدور المذكور أعلاه، تتابع هذه الدراسة التحليل العملي من خلال اختبار الفرضيات الثلاث وتقدير دور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي في سورية ، ولتحقيق ذلك سيتم استخدام إلى المعادلات التالية:

- معادلة الفرضية الأولى تعبر عن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج الصناعي في سورية خلال مدة الدراسة:

$$lnGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 lnGDPMI_t + \varepsilon_t \quad (5-4)$$

- معادلة الفرضية الثانية تعبر عن العلاقة بين نمو إنتاجية العمل في الصناعة ونمو الناتج الصناعي في سورية خلال مدة الدراسة:

$$lnProdMI_t = \beta_0 1 + \beta_1 lnGDPMI_t + \varepsilon_t \quad (6-4)$$

- معادلة الفرضية الثالثة تعبر عن العلاقة بين نمو الناتج الصناعي و إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الصناعية في سورية خلال مدة الدراسة:

$$lnProdNI_t = \omega_0 1 + \omega_1 lnGDPMI_t + \varepsilon_t \quad (7-4)$$

حيث:

GDP: الناتج الاجمالي المحلي.

GDPMI: الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية.

ProdMI: متوسط انتاجية العامل في الصناعات التحويلية.

ProdNI: متوسط انتاجية العامل في الصناعات غير التحويلية.

ε_t: حد الخطأ العشوائي، t: مدة الدراسة (2000–2020).

4–2–3–1 تحديد متغيرات فرضيات كالدور وتحليل تغيراتها

تستبق الدراسة التحليل القياسي باستكشاف دور قطاع الصناعة التحويلية كأحد الفروع الرئيسة لقطاع الصناعة ككل. يبن الجدول (4–2–6) نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج الاجمالي لقطاع الصناعة.

الجدول (4–2–6): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة في سورية :

العام	GPD	الصناعة والتعدين	صافي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج	صافي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج	مساهمة الصناعة التحويلية من مجمل الناتج المحلي للصناعة (%)
2000	904623	272514	273851	28913	11
2001	950248	275152	261345	70665	27
2002	1006431	264984	267274	73931	28
2003	1017619	248905	281415	77404	28
2004	1085992	298207	386224	114310	30
2005	1156713	280581	489708	121678	25
2006	1211339	284577	543837	123745	23
2007	1288001	295801	621736	137681	22
2008	1341516	303572	771846	134227	17
2009	1420827	313132	639149	163864	26
2010	1494595	355042	778933	186057	24
2011	1537191	307508	1162545	158722	14
2012	1132310	162290	NA	NA	NA
2013	834511	50273	623395	152335	24
2014	748471	61753	804137	240561	30
2015	724615	73045	682624	349599	51
2016	683816	61754	1009680	527649	52
2017	678841	76512	NA	NA	NA
2018	688859	94428	1635822	893689	55
2019	7147676	98868	1931179	1222945	63
2020	7470000	69663	3639429	2635201	72

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء– جداول إحصائية متعددة. والواحدة(مليون ليرة).

وفقاً للجدول (4-2-6) أعلاه، ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بشكلٍ مضطرد خلال مدة الدراسة وبلغ متوسط المساهمة لكامل هذه المدة نحو 33%. بالمقارنة بين مرحلتي الدراسة، أنّ مساهمة الصناعات التحويلية ارتفعت من 24% كمتوسط للمرحلة الأولى إلى 45% كمتوسط للمرحلة الثانية مما يدل على التغيير البنيوي لقطاع الصناعة في سورية .

تنتقل الدراسة الآن إلى اختبار فرضيات كالدور في حالة سورية ، وستتم عملية الاختبار وفق الخطوات التالية:

1- تقدير معدلات النمو لجميع المتغيرات موضع الدراسة باستخدام الدالة الأسية.

2- اختبار استقرار البيانات للسلسلة الزمنية محل البحث (اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون).

3- إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وذلك للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (EMC).

يتميز هذا النموذج أنه، بالإضافة إلى العلاقة طويلة الأجل فهو يقوم بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج، كما أنه يقيس سرعة التعديل أو تصحيح لإعادة التوازن في الأجل الطويل.

يبين الجدول (4-2-7) قيم متغيرات المعادلات خلال مدة الدراسة وذلك بعد إجراء الحسابات الأساسية لتحديد العمالة والإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية وبقية القطاعات الأخرى وذلك بالقيم الطبيعية الحقيقية، سيتم استخدام القيم اللوغاريتمية في التطبيق العملي ضمن البرنامج القياسي المستخدم.

الجدول(4-2-7): متغيرات معادلات فرضيات كالدور خلال مدة الدراسة.

العام	GPD (مليون ل.س)	GDPMI (مليون ل.س)	GDPNI (مليون ل.س)	ProdMI (ألف ل.س)	ProdNI (ألف ل.س)	عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية	عدد العاملين في القطاع غير الصناعي
2000	904623	28913	875710	77.25234	210.8763	374267	4152719
2001	950248	70665	879583	179.7236	207.8143	393187	4232544
2002	1006431	73931	932500	180.4104	211.3887	409793	4411305
2003	1017619	77404	940215	166.8074	188.2249	464032	4995169
2004	1085992	114310	971682	264.4985	208.8627	432176	4652251
2005	1156713	121678	1035035	287.1596	239.7266	423730	4317564
2006	1211339	123745	1087594	264.4562	235.5021	467922	4618192

4817049	476411	238.8018	288.996	1150320	137681	1288001	**2007**
5857821	579345	206.0987	231.6875	1207289	134227	1341516	**2008**
5317588	525915	236.3784	311.5787	1256963	163864	1420827	**2009**
4607355	455673	284.0106	408.313	1308538	186057	1494595	**2010**
4415526	545739	312.1868	290.8386	1378469	158722	1537191	**2011**
4241512	524232	NA	NA	NA	NA	1132310	**2012**
3337591	455126	204.3918	334.7095	682176	152335	834511	**2013**
2822716	384916	179.9366	624.9703	507910	240561	748471	**2014**
2262114	345392	165.7812	1012.182	375016	349599	724615	**2015**
1248428	117467	125.0909	4491.893	156167	527649	683816	**2016**
3433450	257872	NA	NA	NA	NA	678841	**2017**
3467201	269130	1729.032	3320.654	5994901	893689	6888590	**2018**
3273340	437930	1809.996	2792.559	5924731	1222945	7147676	**2019**
3972830	554189	1216.966	4755.058	4834799	2635201	7470000	**2020**

المصدر: حسابات الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء– جداول إحصائية متعددة.

علماً أن الرموز في الجدول أعلاه تشير إلى ما يلي:

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات
GDP	الناتج الاجمالي المحلي	المكتب المركزي للإحصاء
GDPMI	الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية	المكتب المركزي للإحصاء
GDPNI	الناتج الاجمالي للقطاعات الأخرى غير التحويلية	حسابات الباحثة (GDP-GDPMI)
ProdMI	متوسط انتاجية العامل في الصناعات التحويلية	حسابات الباحثة (عدد العاملين في قطاعات الصناعة التحويلية/GDPMI)
ProdNI	متوسط انتاجية العامل في الصناعات غير التحويلية	حسابات الباحثة (عدد العاملين في قطاعات الصناعة التحويلية/GDPNI)

تشير المعاملات (ω ، α، β) الموجودة في المعادلات (4–5) (4–6) (4–7) إلى التأثيرات قصيرة الأجل في ناتج الصناعات التحويلية GDPMI على كل من الناتج الإجمالي المحلي GPD، وإنتاجية العامل في قطاعات الصناعات التحويلية ProdMI، وإنتاجية العامل في بقية القطاعات غير الصناعية ProdNI. أما حد تصحيح الخطأ ε_t يشير إلى سرعة تكيف أو تعديل الاختلال في قيمة هذه المتغيرات في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

4-2-3-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

كما تمت الدراسة سابقاً توصلت العديد من الدراسات التي بحثت في خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية إلى أن معظم السلاسل الزمنية للمغيرات الاقتصادية الكلية والمالية تتبع ظاهرة السير العشوائي، وبما أن المتغيرات الاقتصادية تتسم غالباً بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في درجة استقرار سلاسلها الزمنية وتجعلها غير مستقرة. لذلك عد تحديد درجة الاستقرار ضرورة ملحة قبل تطبيق اختبارات التكامل والسببية (هيثم وبركة،2021،9).

يتم دراسة استقرار متغيرات معادلات فرضيات كالدور عن طريق اختبار جذر الواحدة وفق طريقة ديكي-فولر الموسع وفيلبس بيرون. يبين الجدول (4-2-8) نتائج تطبيق اختبار جذر الواحدة وفق البرنامج Eview.

الجدول (4-2-8): نتائج تطبيق اختبار جذ الواحدة على متغيرات معادلات فرضيات كالدور بعد أخذ الصيغة اللوغاريتمية للمتغيرات.

المتغير	الاختبار	النموذج الأول			النموذج الثاني		
		المستوي	الفروق الأولى	الفروق الثانية	المستوي	الفروق الأولى	الفروق الثانية
LnGDP	ADF	(-1.548 ns)	(-5.110)**	(-5.056)**	(3.291)ns	(-3.258)**	(-5.788)**
	PP	(-1.193 ns)	(-5.021)**	(-16.972)**	(3.901)ns	(-3.258)**	(-12.134)**
LnGDPMI	ADF	(-0.521 ns)	(-5.032)*	(-4.801)**	(-2.095)ns	(-2.096)*	(-5.011)**
	PP	(0.329 ns)	(-3.701)*	(-9.596)**	(5.769)ns	(-2.469)*	(-5.969)**
LnProdNI	ADF	(-1.234 ns)	(-7.497)**	(-11.021)**	(1.899)ns	(-5.258)**	(-11.101)
	PP	(-1.211 ns)	(-6.486)**	(-11.989)	(2.301)ns	(-5199)**	(-12.589)**
LnProdMI	ADF	(-1.597 ns)	(-3.699)**	(-4.669)*	(2.902)ns	(-2.041)*	(-4.801)**
	PP	(-1.439 ns)	(-3.991)*	(-4.011)*	(2.698)ns	(-2.0169)	(-4.284)**

المصدر: حسابات الباحثة وفقاً للبرنامج Eview9.5.

ns: غير معنوي.

*: معنوي عند مستوى معنوية 1%.

**: معنوي عند مستوى معنوية 5%

بالمقارنة مع القيم المعيارية لاختبار ADF نجد أن السلاسل الزمنية تستقر بعد أخذ الفروقات الثانية لذلك تعد مستقرة من الدرجة الثانية (المتغيرات مستقرة عن الفرق الأول إلا (**LnProdMI**) في النموذج الثاني). لذلك يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن. (هيثم وبركة،12،2021).

4-2-3-3 اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

يتم اختيار طريقة جوهانسن من أجل اختبار التكامل المشترك بسبب وجود أكثر من متغيرين اثنين في النموذج حيث لا يمكن في هذه الحالة استخدام طريقة انجل جرانجر، وبناءً على نتائج الاختبار يتم تحديد القرار في فرضيات كالدور الثلاث. لتبسيط المقارنة تم إدراج نتائج اختبار جوهانسن وتحديد القرار بكل فرضية كما هو موضح في الجدول (4-2-9).

الجدول(4-2-9): نتائج اختبار جوهانسن على متغيرات معادلات فرضيات كالدور الثلاث

فرضيات كالدور	H	λtrace	λmax
الفرضية الاولى	0	14.31*	8.81ns
	1	5.48*	5.48*
الفرضية الثانية	0	22.98*	17.51*
	1	5.99*	5.99*
الفرضية الثالثة	0	23.06*	19.2*
	1	4.02*	4.02*

اعداد الباحثة استناداً إلى نتائج البرنامج الاحصائي Eviews9.5.

*: معنوي عند مستوى معنوية 5%.

وفقاً للجدول (4-2-9) يمكن استخلاص النتائج التالية: متغيرات الدراسة جميعها غير مسقرة في المستوي، استقرت المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى، ووفق النتائج يمكن رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك. وبالتالي يمكن متابعة التحليل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM .

4-2-3-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model :ECM):

بما أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات فرضية كالدور، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة بين المتغيرين، وذلك بإدخال مقدرات سلسلة البواقي باعتبارها متغيراً مستقلاً مبطئاً لفترة واحدة (e_{t-1}) في النموذج.

الجدول(4-2-10) نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع وفق فرضيات كالدور الثلاث.

فرضيات كالدور	المحدد	القيمة المحسوبة
الفرضية الأولى	R-squered	0.73
	F-Stat	5.149*
	Error correction term	(-0.3519)*
الفرضية الثانية	R-squered	0.782
	F-Stat	5.699*
	Error correction term	(-0.3001)*
الفرضية الثالثة	R-squered	0.711
	F-Stat	4.810*
	Error correction term	(-0.1887)*

*: معنوي عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج البرنامج الاحصائي Eview9.5

وفقاً لنتائج الجدول (4-2-10) يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ لفرضيات كالدور الثلاث كالآتي:

- بالنسبة للفرضية الأولى، بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.3519-) وهي معنوية عند مستوى المعنوية 5%، وهي تعبر عن انحراف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عن مستواه التوازني بمقدار (0.3519) ويحتاج إلى (1/0.3519=2.8) أي ما يقارب 3 سنوات للوصول إلى المستوى التوازني.
- أما في الفرضية الثانية، بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.3001-) وهي معنوية عند مستوى المعنوية 5%، وهي تعبر عن انحراف معدل انتاجية العامل في الصناعات التحويلية عن مستواه التوازني بمقدار (0.3001)، ويحتاج إلى (1/0.3519=3.33) أي أيضاً ما يزيد عن ثلاث سنوات للوصول إلى المستوى المتوازن.

- في الفرضية الثالثة، بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.1887-) وهي معنوية عند مستوى المعنوية 5%، وهي تعبر عن انحراف معدل انتاجية العامل في القطاعات غير الصناعية عن مستواه التوازني بمقدار (0.1887)، ويحتاج إلى (1/0.1887=5.29) أي أكثر من 5 سنوات للوصول إلى المستوى التوازني.

في كل من الفرضيات الثلاث بلغت قيمة R-Squered تقريبا 0.7% بمعنى أن المتغير المستقل لكل فرضية مسؤول عن 70% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع بالتفصيل، إذاً إن نمو الناتج المحلي الاجمالي للصناعات التحويلية مسؤول عن 73% عن التغيرات في نمو الناتج الاجمالي المحلي GDP، ونمو الناتج الاجمالي المحلي للصناعات التحويلية مسؤول عن 78% من انتاجية العامل في الصناعات التحويلية، ونمو الناتج المحلي في الصناعات التحويلية مسؤول أيضا عن 71% من انتاجية العامل في القطاعات الأخرى)

4-2-4 العلاقة بين الاستثمار الزراعي والصناعي

يعتبر الاستثمار من بين العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، يعد الاستثمار إجراءً أساسياً مرتبطاً بالإنتاج، لذلك فإن حجم ومستوى الاستثمار قد يؤثر مباشرة في زيادة أو انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو بجانب الطلب الكلي . إن الاستثمار في القطاع الزراعي كأحد جوانب الاستثمار الوطني والأجنبي من شأنه هو الآخر أن يدفع بالتنمية الزراعية إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الناتج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

4-2-4-1 اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار في القطاع الزراعي والاستثمار في القطاع الصناعي

من أجل اختبار العلاقة بين الاستثمار الزراعي والصناعي، يتم اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك بين المتغيرات. يمثل الجدول (4-2-11) نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (الاستثمار الزراعي والصناعي) باستخدام ديكي فولر الموسع. أما الجدول (4-2-12) فيبين نتائج اختبار أنجل جرانجر للسلاسل الزمنية للاستثمار المحلي في القطاع الزراعي كمتغير مستقل، و الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي كمتغير تابع وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews9.5.

الجدول (4-2-11): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (الاستثمار الزراعي والصناعي):

المتغيرات	المستوى Level			الفرق الاول Ist Diff			الفرق الثاني 2nd Diff		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون
الاستثمار الزراعي	-0.84745	-1.90871	0.46992	-1.70123	-1.46849	-1.80501*	-2.61070	-2.72530	-2.7269***
الاستثمار الصناعي	-1.32727	-2.44399	-0.80112	-3.2045**	-3.20601	-3.31600***	-3.38791**	-4.3479**	-3.5303***

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews:9.5).

*** يشير الى المعنوية الاحصائية 1%

** يشير الى المعنوية الاحصائية 5%

* يشير الى المعنوية الاحصائية 10%

بالمقارنة مع القيم الحرجة في الجدول (4-2-2) ، نجد أن الاستثمارات المحلية لقطاعي الزراعة والصناعة غير مستقرة في المستوي ولا حتى عند اخذ الفروق الأولى لكنها استقرت بعد أخذ الفروق من الدرجة الثانية وذلك عند مستوى معنوية 1%.

الجدول (4-2-12):نتائج اختبار أنجل -جرانجر للسلاسل الزمنية (الاستثمار الزراعي والصناعي)

Variable	coefficient	Std.error	t.Statistics	Prob
C	-12.85	0.82	-16.3261	0
X	3.543	0.04	77.234	0
R-squared	0.67893		**mean deppended VAR**	46.3
Adjested R-Squared	0.68263		**S.D deppended VAR**	27.856
S.E of reg.	0.23418		**log likehood**	72.13253
sum squered resid	28.5672		**F-statistic**	8423.513
			D.W. stat	1.7946

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews:9.5)

تبين قيمة (R^2 = %68) في اختبار انجل-جرانجر أن التغيّر في المتغير المستقل وهو الاستثمار الزراعي يُفسّر نحو 68.3% من التغيّر في الاستثمار المحلي في قطاع الصناعة. إضافة لذلك، وفقاً لقيمة اختبار دروبن واتسون (D.W) (D.W= 1.7946) وهي أقل من القيمة المعيارية 2[40] وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

الخطوة الثانية: اختبار استقرار البواقي وذلك بتطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع ADF علي البواقي من معادلات التكامل المشترك المقدرة. يبين الجدول (4-2-13) نتائج تطبيق اختبار ديكي فوللر المُوسّع على سلسلة البواقي الناتجة من اختبار انجل-جرانجل في المرحلة السابقة.

[40] **Durbin Watson Test critical values** (Ekanayake, 1999: 45-46)

الجدول (4-2-13): نتائج تطبيق اختبار ديكي-فوللر الموسّع على سلسلة البواقي الناتجة من اختبار انجل-جرانجر.

Result	t-Statistics	Prob
ADF test statistic	-3.910	0.0126
Test critical Values	-3.9699	1%
	-3.4088	5%
	-3.109	10%
R2	0.6231	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews:9.5)

بالمقارنة بين القيمة المحسوبة نتيجة اختبار ADF للبواقي والقيم الحدية نجد أن القيمة المحسوبة (**t.Statistics= -3.910**) أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المحسوبة (-3.4) عند مستوى دلالة 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنصّ على عدم استقرار البواقي من معادلة التكامل المشترك ونقرر قبول الفرضية البديلة التي تنصّ على أنّ تلك البواقي مستقرة عند مستوى دلالة 5% وبما أنّ البواقي متكاملة من الدرجة صفر (أي مستقرة مباشرة) فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً، أي توجد علاقة طويلة الأجل بينهما، والانحدار غير زائف.

4-2-3-3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ECM):

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الزراعي والاستثمار الصناعي، تنتقل الدراسة خطوة إلى الأمام لتقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ECM) الذي يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وذلك بإدخال مقدرات سلسلة البواقي باعتبارها متغيراً مستقلاً مبطئاً لفترة واحدة (e_{t-1}) في النموذج. يبين الجدول (4-2-14) نتائج تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وفق برنامج Eviews:9.5.

الجدول(4-2-14): نتائج تطبيق نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي بين الزراعة والصناعة .

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8953	0.134409	0.069164	0.009495	**C**

0.1407	1.577496	0.190862	0.289665	**D ln X**
0.0188	-2.713176	0.18073	-0.195624	**ET_1**
R-squared	0.630211	**Mean dependent var**		0.073541

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews:9.5)

يظهر من الجدول أعلاه أنّ قيمة معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5% وقد بلغت قيمتها المطلقة نحو 0.2 وتدل هذه القيمة أنّه في حال حصول صدمة للنموذج يمكن تصحيح نحو 20% من الخلل سنوياً وهذا يعني أن النموذج يعود إلى وضع التوازن خلال 5.12 سنة.

4-2-5 تحديد تخطيط الأولويات الاستثمارية

الأولويات الاستثمارية هي الطريقة التي يتم بها التخطيط الفعال للاستثمارات وتوجيهها من خلال توزيع التمويل بين القطاعات حسب الأهمية. بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار في القطاعات المهمة التي تمّ تصنيفها كأولويات استثمار وطنية بمجموعة من المحفزات المالية والضريبية والتجارية ... إلخ والتي تميزها عن غيرها من القطاعات الأخرى.

من البدهي أن تختلف أولويات الاستثمار الوطنية في البلد نفسه عبر الزمن وفقاً للمراحل التي يتقدم فيها البلد اقتصادياً واجتماعياً وغيرها، وكذلك بين البلدان المختلفة تبعاً لمعايير عديدة مثل مستوى التطور والمزايا النسبية التي يمتلكها والموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة له وغيرها.

في العادة، تسعى الدول لوضع أولوياتها الاستثمارية في الخطط المتوسطة والطويلة الأمد، وتعمل على توفير التمويل اللازم لهذه الاستثمارات. على سبيل المثال، كانت الأولوية الاستثمارية للهند في العقدين الأخيرين هي الزراعة والصناعة والتكنولوجية. وقد حققت الهند معدل نمو اقتصادي تجاوز 6%، واحتل اقتصادها المركز الخامس في عام 2019. وفي الوقت نفسه تمكّنت الهند من تحقيق الاكتفاء الزراعي الذاتي لمليار ومئتي مليون من مواطنيها. أما في الصين فقد أظهر قطاع الصناعات التحويلية الصيني مرونة وإمكانات نمو قوية، مع إصدار الحكومة مجموعة من السياسات لتحقيق الاستقرار في السلسلة الصناعية، وتخفيف الأعباء عن الشركات، وتعزيز التحول الصناعي. وأظهرت البيانات الواردة من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية أنه في

النصف الأول من عام 2022، شكل ناتج القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية الصينية 28.8بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، بزيادة 1.4 نقطة مئوية عن عام 2021. وحافظ الاستثمار الصناعي على معدل نمو مرتفع نسبيًا ، حيث ارتفع بنسبة 10.4 في المائة على أساس سنوي خلال نفس الفترة. وفي الربع الثاني وحده ، نما الاستثمار الصناعي بنسبة 7.4 في المائة، بزيادة 3.2نقطة مئوية عن معدل نمو الاستثمار في الأصول الثابتة. وأظهرت البيانات أن الصناعات التحويلية عالية التقنية، التي سجلت زيادة في ناتج القيمة المضافة بلغت 9.6 في المائة على أساس سنوي ، ما جعلها قوة رئيسية دفعت التنمية عالية الجودة للقطاع التحويلي[41].

أما في سورية ، يشكل الاستثمار في الصناعات التحويلية النسيجية والغذائية في المرحلة المقبلة أهم الصناعات التي يجب التركيز عليها نظراً للمزايا النسبية التي تمتلكها سورية في هذا المجال مثل توفر موادها الأولية محلياً واليد العاملة الخبيرة والتجربة الطويلة في العمل في هذا المجال، إذ وفقاً للنتائج السابقة يعتبر قطاع الصناعات النسيجية من أهم القطاعات الصناعية في سورية إذ يساهم بنسبة 27% من صافي الناتج الصناعي غير النفطي وبحوالي 45% من الصادرات غير النفطية، كما يعمل فيه حوالي 30% من إجمالي العاملين في الصناعة، وهناك حوالي 24000 منشأة مختلفة الحجم مسجلة رسمياً تعمل في الصناعات النسيجية عدا المنشآت غير النظامية (اللحام،2009،4).

6-2-4 بناء الاستراتيجية الاستثمارية المقترحة وفقاً لنتائج التحليل القياسي

وفقاً للنتائج السابقة يمكن الاستناد إلى نتائج علمية قياسية دقيقة في بناء استراتيجية اقتصادية تستند إلى مبادئ البحث العلمي والاقتصاد القياسي، الجدول الآتي يتضمن الاستراتيجية لتطوير الزراعة والصناعة والتجارة في سورية في إطار التكامل القطاعي بما يسهم أيضاً في استدامة النمو الاقتصادي ودعم التنمية المحلية والإقليمية.

[41] https://arabic.cgtn.com/n/BfJIA-BcA-HEA/IDfGEA/index.html

االمدى الزمني	بنود الاستراتيجية	أصحاب المصلحة	الهدف النهائي
هدف إطاري	إعداد دراسات مفصّلة حول المزايا النسبية التي يمتلكها الاقتصاد السوري لاستخدام نتائجها في التخطيط الاقتصادي لتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني ولتشكّل الأساس الذي تتحدد بموجبه الهوية الاقتصادية السورية وكذلك الأساس الذي تستند إليه عملية النمو الاقتصادي المستدام	هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المكتب المركزي للإحصاء، كليات الاقتصاد في الجامعات السورية	تنظيم عملية التخطيط للاقتصاد السوري بالاستناد إلى ركائز محددة مبنية على أدلة دقيقة. توجيه السياسات الاقتصادية الحكومية (المالية والنقدية) خاصةً سياسة الدعم الحكومي
تسريع " 1 – 2 سنة"	تبني مواصفات قياسية عالمية لمنتجات الصناعات الغذائية والالتزام بالعمل بموجبها.	وزارة الصناعة	تحسين جودة المنتجات الغذائية وقدراتها التنافسية محلياً وخارجياً
	الربط الإلكتروني لأسواق الهال في جميع المحافظات معاً وإنشاء منصة على الشابكة تعرض أسعار الجملة لجميع المنتجات التي يتم تبادلها في هذه الأسواق	وزارة الإدارة المحلية	زيادة الشفافية ووضوح الأسعار لجميع المتعاملين مع السوق وكذلك المستهلكين
	إعداد دراسات تكلفة واقعية ودقيقة للمنتجات الزراعية خاصةً التي تسعّر إدارياً.	وزارة الزراعة	تصويب عملية تسعير هذه المنتجات
	إصلاح اختلالات أسعار المنتجات الزراعية، خاصةً المحاصيل الاستراتيجية، وكل المحاصيل التي تُسعّر إدارياً لتكون أقرب ما يمكن إلى سعرها الحقيقي في السوق.	وزارة الزراعة، وزارة التجارة الداخلية	وضع أسعار واقعية للمنتجات الزراعية تعكس تكاليفها الحقيقية
	تقديم الدعم الزراعي بشقيه النباتي والحيواني عند استلام المنتج (محاصيل زراعية، دجاج،	وزارة الزراعة	التأكد والتحقق من وصول الدعم إلى

	أغنام وأبقار وماعز وغيرها)		الفلاحين، وعدم سرقته أو تهريب المنتجات المدعومة
	إعداد مصفوفة إنتاج\استهلاك منتجات القطاع الزراعي كلها بحيث تتوافر بيانات محدّثة عن كمية الإنتاج من كل منتج والكميات المطلوبة للاستهلاك وحساب الرصيد	وزارة الزراعة، وزارة التجارة الداخلية، المكتب المركزي للإحصاء	تخطيط كيفية التصرف بالرصيد (تصدير في حالة الفائض أو استيراد في حالة العجز) بما يدعم استقرار عملية الإنتاج
	إعداد دراسة حول معامل الصناعة التحويلية ذات الترابط الصناعي الزراعي التي أغلقت وتحديد أسباب الإغلاق وإعداد دراسات جدوى اقتصادية لإمكانية إعادة افتتاحها (الجرارات وغيرها)	وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد	توفير مدخلات القطاع الزراعي من المصادر المحلية
	تنفيذ دراسات جدوى اقتصادية لتصنيع مدخلات الزراعة ومخرجاتها وتوفير هذه الدراسات للمستثمرين وطرحها في منتديات وورشات الاستثمار المحلية والعالمية (زراعة المحاصيل العلفية، معامل تصنيع أعلاف دواجن وماشية بمختلف أنواعها، صناعة الأسمدة، صناعة الآليات والمعدات الزراعية وصيانتها، صناعة الأدوية الزراعية والحيوانية ... إلخ)	وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد، هيئة الاستثمار، كليات الاقتصاد، وزارة الإعلام	توفير معلومات مبنية على أدلة علمية عن فرص الاستثمار الزراعي بما يسهم في رفع مستويات هذا الاستثمار
	تأسيس مراصد وطنية تتابع باستمرار إعلانات المناقصات والاحتياجات للدول والشركات الأجنبية فيما يخص المنتجات الزراعية وتحويلها إلى الجهات الحكومية لدراسة إمكانية الاستفادة منها وتلبيتها من الإنتاج المحلي	وزارة الاقتصاد، هيئة التخطيط والتعاون الدولي	توفير المعلومات عن فرص التصدير للمنتجات الزراعية
	زيادة قدرات التسويق الزراعي من خلال: • التوسّع في الشراء المباشر من المنتج عبر السورية للتجارة والجمعيات الفلاحية • تنظيم أسواق البيع المباشر للمنتجات الزراعية أسبوعياً يومي الجمعة والسبت واختيار أماكن	المؤسسة السورية للتجارة وزارة الإدارة المحلية مجالس المحافظات الجمعيات الفلاحية	التخلص من احتكار تجار سوق الهال، وتحقيق منفعة أكبر لطرفي عملية الإنتاج الزراعي المنتج

	مثل الصالات الرياضية وملاعب كرة القدم التي تُجرى فيها مباريات رياضية في هذين اليومين للاستفادة من الجمهور الرياضي وغير الرياضي الذي يقصد المدن الرياضية للترويح والتسلية	الاتحاد الرياضي العام	والمستهلك، وتشجيع المشاريع الأسرية والصغيرة
	• تعويض الفلاحين المتضررين لأسباب مختلفة مثل أصحاب البيوت البلاستيكية في الساحل نتيجة التنين البحري، والفلاحين في الرقة المتضررين بسب السيول. • تقديم سلف وقروض بدون فائدة للفلاحين لا سيما لتمويل تطبيق الأساليب الحديثة في الزراعة	وزارة المالية والمصارف العام اتحاد الفلاحين وزارة الزراعة	تمكين الفلاحين من العودة إلى الإنتاج في أسرع وقت ممكن.
	• وضع خطة إسعافية لتوفير الأعلاف والتوزيع السريع لهذه الأعلاف على المربين حسب تطورات الوضع • التوسّع في إنتاج العلف الأخضر الطري وإمكانية إحلاله محل بعض المكونات العلفية الأخرى • التوسّع في زراعة الصبّار العلفي وإدخاله ضمن الخلطة العلفية	وزارة الزراعة وزارة الاقتصاد اتحاد الفلاحين اتحاد غرف الزراعة	استقرار الإنتاج الزراعي الحيواني
	التحديد الدقيق للاحتياجات المختلفة اللازمة لتسويق المحاصيل الزراعية الأساسية (وسائل نقل، أكياس، عبوات بلاستيكية ... الخ) والتوسّع في صناعتها محلياً	وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة التجارة الداخلية	استقرار التسويق الزراعي
	اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المحاصيل الزراعية والغابات من المخاطر المختلفة مثل الحريق وغيره.	وزارة الزراعة وزارة الإدارة المحلية	منع حدوث المخاطر مثل الحرائق والتصدي السريع لها في حال حصولها
	اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بمنع تهريب الثروة الحيوانية ومنتجاتها بما فيها ربط تقديم الدعم بالتسويق للحكومة. مثلاً، بيع العلف لمربي الأغنام بسعر السوق وعند بيع الأغنام لصالح مؤسسات الدولة يتم تعويضهم بالفرق بين سعر السوق والسعر المدعوم للعلف.	الجمارك وزارة الزراعة	تأمين حاجة السوق المحلية من هذه المنتجات واستقرار أسعارها المحلية وتصويب سياسة الدعم
	تغيير الصورة النمطية للفلاح لدى أفراد المجتمع التي تصوّره كشخص بسيط يرتدي لباس ريفي\بدوي ينتمي إلى الماضي من مستوى تعليمي منخفض	وزارة الإعلام الهيئة العامة للتلفزيون الاتحاد العام للفلاحين	المعالجة التدريجية للصورة الاجتماعية السلبية عن العمل

	ومستوى معيشي بسيط إلى صورة حضارية تظهره رجل أعمال يعمل في مجال مهم اقتصادياً واجتماعياً ويحمل شهادات جامعية (هندسة زراعة وطب بيطري) ومعهد متوسط ويرتدي لباساً عصرياً ويعيش في منزل حديث ليس بالضرورة دار ريفية بسيطة.	وزارة الزراعة الجمعيات الفلاحية نقابة الفنانين	الزراعي، وتغييرها.
	تعديل السلة الغذائية المدعومة التي تقدمها الحكومة لتتضمن منتجات محلية مثلاً زيت الزيتون بدل الزيت النباتي، البرغل بدل الرز، زهورات أو زعتر أو معكرونة أو بيض أو غيرها بدل الشاي، وعدم إدراج مواد مستوردة ضمنها مثل المتة والطون.	رئاسة مجلس الوزراء وزارة الزراعة وزارة التجارة الداخلية	دعم الإنتاج المحلي وتوفير القطع الأجنبي
متوسط "2-5 سنة"	زيادة القدرات التخزينية للمنتجات الزراعية مثل صوامع الحبوب ومنشآت الخزن والتبريد من خلال تأهيل المنشآت الحالية المتوقفة وتوسيع القائمة وإقامة منشآت جديدة	وزارة الصناعة وزارة التجارة الداخلية	امتصاص الفائض الزراعي وزيادة العرض خارج فترات الإنتاج
	دراسة إمكانية وجدوى التحوّل من الأسمدة الكيميائية إلى الأسمدة العضوية والقدرات المحلية لإنتاج السماد العضوي	وزارة الزراعة، كليات الزراعة، وزارة الصناعة	الحدّ من الآثار الضارة للسماد الكيميائي على الأرض الزراعية. تقوية الروابط الخلفية مع الإنتاج الزراعي الحيواني (تربية الدجاج والماشية)
	توسيع طاقات التصنيع الزراعي والتأكد من عدم وجود أية عقبات أو اختلالات في تعيق مصانع الكونسروة وغيرها (إجراء الصيانة اللازمة لخطوط الإنتاج، التأكد من الجاهزية، التأكد من توفّر مستلزمات الإنتاج الأخرى ... الخ)	وزارة الصناعة	زيادة القيمة المضافة المحلية والتوسّع في تسويق المنتجات الزراعية زيادة العرض من هذه المنتجات مع إمكانية التصدير
	التوسّع في نشر برامج التأمين الزراعي	وزارة الزراعة، وزارة المالية، وزارة الإعلام	زيادة استقرار العمل الزراعي وتخفيض مخاطره وتخفيف العبء على موازنة الدولة
	دراسة احتياجات قطاع الزراعة من الأسمدة سنوياً	وزارة الزراعة، وزارة	استقرار الإنتاج الزراعي

	وشهرياً ومقارنتها مع الإنتاج المحلي تمهيداً لتحديد الاحتياجات التي لا يمكن تلبيتها محلياً وبناءً على ذلك تخطيط استيرادها وإعداد دراسات جدوى اقتصادية لتصنيعها محلياً	الصناعة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الاقتصاد	وتخفيض تكاليف الإنتاج
	دراسة احتياجات قطاع الزراعة من المعدات والآليات الزراعية المختلفة وإحصاء المتوفر منها وتوزّعها الجغرافي تمهيداً لتحديد الاحتياجات منها وتخطيط استيرادها وإعداد دراسات جدوى اقتصادية لتصنيعها محلياً	وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الاقتصاد	استقرار الإنتاج الزراعي وتخفيض تكاليف الإنتاج
	إتاحة ما يمكن توفيره من أراضي أملاك الدولة لمن يرغب في استثمارها في مجالات الزراعة النباتية أو الحيوانية بشروط مُيسّرة وبسيطة	وزارة الإدارة المحلية وزارة الزراعة	زيادة الإنتاج المحلي الزراعي بشقية النباتي والحيواني
	مراقبة عمليات حفر الآبار لمنع حفر آبار جديدة ومعالجة الآبار غير المرخصة	وزارة الزراعة وزارة الموارد المائية وزارة الداخلية	المحافظة على مصادر المياه الجوفية
	التوسّع في مشاريع زراعة النباتات العطرية والطبية (زعتر، زوفا، نعناع، إكليل الجبل، ميرمية، العطرشان، مليسة ... إلخ)	وزارة الزراعة، الأمانة السورية للتنمية،	توليد مصادر دخل إضافي للفلاحين وللاقتصاد الوطني
	تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية أوضاع المداجن غير المرخصة وتبسيط إجراءات ترخيصها	وزارة الزراعة	تنظيم جميع الأنشطة الزراعية
	زيادة أعداد أسواق الهال في جميع المحافظات لزيادة المنافسة التجارية بين تجار المنتجات الزراعية مع وضع حدود عليا للتركّز\الاحتكار لكل تاجر أو شركة في هذه الأسواق.	وزارة الإدارة المحلية وزارة التجارة الداخلية	زيادة المنافسة بين التجار وتنويع خيارات التسويق أمام الفلاحين
	تقديم حوافز مغرية لتأسيس شركات التوضيب والفرز والتغليف والتسويق الزراعي	وزارة الصناعة وزارة التجارة الداخلية	رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية
طويل الأجل "أكثر من 5 سنة"	دعم تأسيس شركات تأجير الآلات الزراعية (محاريث، مباذر حصادات ... الخ). بسبب تشتت الحيازات الزراعية وارتفاع أسعار هذه المعدات وكذلك ارتفاع بدلات استئجارها، لا يوجد جدوى اقتصادية لشراء هذه المعدات من قبل الفلاحين	وزارة التجارة الداخلية اتحاد غرف الزراعة	تأمين مدخلات عملية الإنتاج الزراعي من المكننة الزراعية بتكاليف مقبولة على الفلاحين وفي الوقت المناسب

	وضع خارطة للتوزّع الإقليمي للصناعات الزراعية بما يحقق التكامل الزراعي الصناعي والاستقرار لكلا القطاعين الزراعي والصناعي، والمحافظة على الاستقرار السكاني والحد من الهجرة الداخلية	وزارة الزراعة وزارة الصناعة اتحاد الفلاحين	استقرار عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة القيمة المضافة المحلية والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية
	تشجيع تأسيس شركات استثمار زراعي تشمل جوانب الإنتاج والتسويق المحلي والخارجي.	وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد	مأسسة العمل الزراعي وتدعيم استقراره
	إنشاء سدّات مائية في مناطق الهطول المطري الغزير مثل سفوح الجبال الساحلية الغربية والشرقية وجبال العرب، وكذلك في مناطق متفرقة ضمن البادية السورية	وزارة الموارد المائية وزارة الزراعة	تخزين مياه الأمطار المهدورة للاستفادة منها في المواسم غير الماطرة، بتكاليف معقولة مقارنةً بتكاليف إنشاء السدود
	إعداد دراسات مفصّلة عن واقع الصناعات الزراعية السورية التقليدية\المنزلية (قمر الدين، الحصر والبسط، الدبس، البندورة المجففة، الفواكه المجففة، الخل، القصب، الحرير، الأجبان والألبان ... إلخ)، ومن ثم دعم هذه الصناعات مالياً وتسويقياً	وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، الأمانة السورية للتنمية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	دعم المشاريع الزراعية الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوليد دخول إضافية للفلاحين
	تقديم مزايا تمويلية للفلاحين الراغبين باستخدام أساليب الزراعة الحديثة ومضاعفة المزايا في الحالات الجماعية	وزارة الزراعة، وزارة المالية	تطوير الزراعة في سورية
	تقديم الحوافز واتخاذ الإجراءات التي تُشجع القطاع الخاص على تصنيع الأدوية الزراعية والآليات الزراعية (جرارات ومحاريث وحصادات ... الخ). يمكن هنا تقديم محفزات وفق قانون الاستثمار وكذلك وفق قانون التشاركية رقم 5 لعام 2016	وزارة الصناعة هيئة التخطيط والتعاون الدولي اتحاد غرف الصناعة	تأمين مدخلات الإنتاج الزراعي تشجيع الصناعة المحلية توفير القطع الأجنبي

النتائج والمقترحات

1. حصل استقرار عام في معدل نمو الناتج المحلي خلال الأعوام [2000–2010] بمتوسط يقارب 5%، بالرغم من حدوث انخفاضٍ واضح وطارئ في عام 2003 يعزى إلى العقوبات التي فرضت على سورية إثر اجتياح العراق، حصلت خلال الأعوام من 2011 حتى 2020 حالة عدم استقرار وتغيراتٍ كبيرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
2. ارتفعت معدلات التضخم خلال الأعوام من 2011 وحتى 2020 نتيجة تراجع سعر الصرف والانخفاض الكبير في حجم الإنتاج.
3. خلال المرحلة الأولى (2000–2011) بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة والتعدين من الناتج المحلي الإجمالي نحو 24،7% خلال تلك المرحلة، مع وجود ذرا عليا ودنيا. بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة خلال مدة مرحلة الدراسة (2000–2020) حوالي 18،7% أما معدل النمو في القطاع الصناعي فقد بلغ متوسطه قيمة سالبة (–2.86)%.
4. كان قطاع الصناعة والتعدين الأكثر تأثراً بالتغيرات والتقلبات التي رافقت الأزمة/الحرب على سورية بعد عام 2011، يليه قطاع التجارة.
5. كان قطاع الزراعة الأفضل مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة [2000–2020] فخلال كامل مدة الدراسة كانت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية شبه مستقرةٍ بمتوسط يبلغ 19.5%
6. ارتبط معدل نمو القطاع الزراعي في سورية بالتغيرات المناخية في إحدى المراحل وبالأوضاع المرتبطة بالأزمة/الحرب فضلاً عن ارتباطه أساساً بالسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي من الممكن أن تتبع لمحاولة التعويض عن الخسارات الناجمة عن عمليات السرقة المحتملة أو حتى التغيرات المناخية المتوقعة.

7. تقدم قطاعي الخدمات الحكومية والنقل على بقية القطاعات في مرحلة الأزمة/الحرب، في حين كانا في المرتبة الخامسة والرابعة في المرحلة السابقة وذلك لا يعكس إنتاجية مثالية إنما يعبر عن انتقال حركة الناتج المحلي من القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) قبل الأزمة إلى القطاعات الخدمية.

8. ضعف غلة الإنتاج الزراعي للمحاصيل الأساسية الناتج عن تطبيق السياسات الزراعية البدائية المتعمدة على زيادة المساحات المزروعة لزيادة الإنتاج بدلاً من اعتماد السياسات الزراعية النوعية المتمثلة بإيجاد بذار زراعية ذات إنتاجية عالية بكلفة قليلة.
9. تمثل الأراضي الزراعية المروية باستخدام المياه الجوفية حوالي 65% من نسبة الأراضي المروية وهذه النسبة تدل على تطبيق سياسات مائية غير مدروسة تعتمد على الاستجرار الجائر للمياه الجوفية على الرغم من أنّها مصادر غير متجددة، لاسيما مع حالة الجفاف التي طغت على معظم سنوات الدراسة وهي الحالة المناخية المتوقعة للعقود القادمة لذلك ومن الملح والضروري البحث عن سياسة جديدة إدارة الموارد المائية في سورية .
10. ركّزت السياسة المائية في سورية خلال أعوام الدراسة على إنشاء السدود لحفظ مياه الأمطار والأنهار حتى أنّه تمّ استثمار جميع السدود المجدية. ولم تتجاوز كفاءة الري للمحاصيل الاستراتيجية 60% بسبب بطء تطبيق تقنيات الري الحديث.
11. في مرحلة الاستقرار، تأثر التشغيل في قطاع الزراعة بتغير هيكلية التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية وانتقال العمالة من الزراعة إلى قطاعات أخرى لاسيما في مراحل الجفاف إضافةً إلى منعكسات الأزمات الاقتصادية العالمية وفوق كل ذلك التوجّه الاقتصادي السوري المتسرّع باتجاه السوق المفتوحة ومحاولة الانضمام إلى منظمة لتجارة العالمية مما يعني ضرورة أن تكون السياسات الاقتصادية للقطاعات المختلفة متكاملة مع بعضها ومتكاملة مع السياسة العامة للدولة.

12. التزام سورية بقوانين منظمة التجارة الخارجية باستيراد المواد الزراعية المحسّنة وراثياً لعدم إنتاجها في الداخل ساهم بشكلٍ كبير بخسارة الميزان التجاري الزراعي، مما يجعل من الضروري دراسة التعاقدات التجارية الخارجية والداخلية بشكلٍ شامل وربطها مع أهداف السياسات الزراعية.
13. الاقتصاد السوري يتسم بأنه اقتصاد خدمي لاسيما خلال المرحلة الثانية من الدراسة إذ تراجعت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية من 50% خلال المرحلة الأولى (2000–2010) وحتى 32% خلال لمرحلة الثانية فيما ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الخدمية من 49% خلال المرحلة الاولى حتى 67% خلال المرحلة الثانية.
14. أحد أهم أسباب عدم الاستقرار الكبير في قطاع الصناعة مقارنةً بقطاع الزراعة هو اعتماد القطاع الأول أكثر، سواء في روابطه الأمامية أو الخلفية، على الأسواق الخارجية التي اختلّ التعامل معها في مرحلة الأزمة\الحرب، الأمر الذي يوضح أكثر أهمية هذه الدراسة والمشكلة التي تعالجها وتؤكد أنّ زيادة وتفعيل التكامل الزراعي الصناعي في سورية ستحقق استقراراً أكبر في القطاعين كليهما وبالدرجة الأولى قطاع الصناعة.
15. يشير تحليل قيم مؤشرات الانحراف المعياري والمتوسط لمعدلات نمو قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة إلى أنّ الترابط بين قطاعي الزراعة والصناعة أقوى من الترابط بين قطاع التجارة وكلّ من القطاعين الآخرين.
16. التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة يفسّر 63% من التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي لقطع الصناعة ونحو 37% تعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة في النموذج المعتمد.
17. وفقاً لمنهجية إنجل–جرانجر نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والناتج المحلي الصناعي في سورية .

18.تشير النتائج أنّه في حال تعرض نموذج التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي لصدمة يتم تصحيح 26% من الاختلال سنوياً ويعود النموذج إلى وضع التوازن في نحو (1 ÷ 0.2617) 4 سنوات.

19.وفق اختبار فرضيات كالدور دلت الفرضية الاولى على انحراف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه التوازني، وعبرت الفرضية الثانية عن انحراف معدل إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية عن مستواه التوازني أما الفرضية الثالثة لكالدور عبرت عن انحراف معدل إنتاجية العامل في القطاعات غير الصناعية عن مستواه التوازني.

20.إنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية مسؤولٌ عن 73% عن التغيرات في نمو الناتج الإجمالي المحلي GDP، ونمو الناتج الإجمالي المحلي للصناعات التحويلية مسؤولٌ عن 78% من إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية، ونمو الناتج المحلي في الصناعات التحويلية مسؤولٌ أيضاً عن 71% من إنتاجية العامل في القطاعات الأخرى.

21. يوجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الزراعي والاستثمار الصناعي، وفي حال حصول صدمة لنموذج التكامل المشترك يمكن تصحيح نحو 20% من الخلل سنوياً وهذا يعني أن النموذج يعود إلى وضع التوازن خلال 5.12 سنة.

المقترحات:

1-إن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين قطاع الصناعة وقطاع التجارة أو حتى بين قطاع الزراعة والتجارة يعطي مؤشراً بعدم كفاية الصناعة التحويلية من حيث انتاجية القطاع وفق خطة محددة تعتمد على بناء المنتجات بهدف التصدير وعدم قدرة قطاع الزراعة على رفد قطاع الصناعة التحويلية بكل ما يلزم من أجل عمليه التصدير، وعليه يجب وضع خطة محددة متكاملة من الأعلى إلى الاسفل تبدأ بتحديد المنتجات المستوردة والتي يمكن صناعتها محلياً، دعم الاستثمار في زراعة وانتاج المواد الأولية لتلك المواد، دعم الاستثمار في المنشآت المسؤولة عن تحويل تلك المواد الاولية للمواد النهائية.

2-إن تحقيق الاقتصاد السوري لفرضيات كالدور خلال مدة الدراسة مع عدم وجود علاقات تكامل تعددية للقطاعات الريادية يستنتج منه التوصيف الآتي: إن النمو الاقتصادي خلال مرحلة الدراسة قائم على الإدخار الناجم عن تراكم رأس المال، حيث أن الطبقة الرأسمالية، و هي ذات دخل أعلى لها ميل مرتفع للادخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضاً لذلك لابد من السعي للوصول إلى حالة التوازن في النمو القطاعي بحيث يتم تحقيق علاقات تكامل اقتصادية تعددية بين القطاعات الريادية (الزراعة-الصناعة-التجارة) مما يشجع أصحاب رؤوس الاموال من استثمار أموالهم في الزراعة بدلاً من ادخارها، بحيث يكون عامل التشجيع على الاستثمار مرتبط برفع انتاجية القطاع الزراعي بربطه مع منتجات زراعية قابلة للتصنيع ثم التصدير .

3 -نقل النمو الاقتصادي من مرحلة الاعتماد على الإدخار إلى مرحلة الاعتماد على الاستثمار من خلال تبني استراتيجية استثمارية تستهدف النمو الاقتصادي الممنهج والمستدام بالشكل الذي يشكل فيه هذا النمو دافعاً لنمو قطاع الخدمات وليس العكس.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: وجود خلل في التكامل القطاعي في الاقتصاد السوري أثر في معدلات النمو الاقتصادي.

وفقاً لنتائج هذا البحث تقبل هذه الفرضية ، إذ اتضح تأثر مساهمة معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية في الناتج المحلي بفعل الأزمة في سورية إضافة إلى عوامل مختلفة ارتبطت بكل قطاع. حيث تشكل قطاعات الزراعة، والصناعة والتعدين وقطاع النقل والمواصلات القطاعات الأساسية المساهمة في النمو الاقتصادي خلال مراحل الدراسة. يعد القطاع الزراعي هو المشغل الأساسي للقوى العاملة في الريف، كما أنه مصدر لتشغيل قطاعات النقل والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية. تباينت نسبة مساهمة القطاع الزراعي خال سنوات البحث وفقاً لتغير الإنتاج الزراعي بفعل الجفاف والتغيرات المناخية وتغير نسب مساهمة بقية اقطاعات وفق الناتج المحلي . تأثر قطاع الزراعة بشكل واضح بفعل الأزمة في سورية نتيجة توقف كثير من المزارعين عن الاستثمار في الزراعة نتيجة انعدام الأمن وفقدان المعدات المستخدمة وتضاعف أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة حيث ارتفع الفاقد في الإنتاج الزراعي بعد الأزمة من 14% حتى 30% فضلاً عن هجرة العديد من المهندسين والعمال الزراعيين . أما قطاع الصناعة والتعدين فقد نافس خلال المدة (2000–2011) قطاع الزراعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط بلغ نحو 24،7%، حيث بلغ ذروة عليا في عام 2000 بنسبة مساهمة تجاوزت 30%، ولكن بدأت تلك النسبة بالانخفاض التدريجي حيث تناقصت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في السنوات (2000–2003) من 30% إلى 27% بسبب انخفاض وتذبذب قطاع الصناعة الاستخراجية خلال تلك المدة

كما اتضح أن الاتجاه الثابت لنمو قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من الاختلالات الهيكلية للنمو الاقتصادي، والتي لابد ستسهم في ارتفاع تكاليف النمو أو حتى توقف عجلة النمو.

الفرضية الثانية الاقتصاد السوري يستند على قطاع الزراعة كأساس للتنمية.

وفقاً لنتائج هذا البحث تقبل هذه الفرضية ، حيث اتضح جلياً أن قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية لاسيما أنّها تمتلك كثيراً من مقومات نجاح الزراعة، فقد بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي 22% خلال الأعوام (2000–2010) ولكن تراجعت هذه النسبة إلى 17% في مرحلة الحرب. حصل تذبذبٌ كبير في معدل نمو قطاع الزراعة خلال تلك المدة ويمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل تدهور فيها هذا المعدل كثيراً. المرحلة الأولى في عامي 2006 و 2007 وفيهما عانت المنطقة من جفافٍ شديد انخفض معه إنتاج المحاصيل الأساسية بنسبٍ كبيرة، المرحلة الثانية خلال الأعوام (2012–2014) وفيها خرجت مساحاتٌ زراعية كبيرة في محافظات حلب وريف دمشق والمنطقة الشرقية من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بفعل الحرب وسيطرة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون على تلك الأراضي وإنتاجها. ورغم التعافي الذي شهده هذا القطاع خلال الأعوام 2016 –2017 بفعل عودة بعض الأراضي إلى سيادة الدولة إلا أنّ سرقة المحاصيل الأساسية لاسيما القمح والشوندر السكري من قِبل الجماعات الخارجة عن القانون في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية أدى إلى انتكاسةٍ جديدة في معدل النمو الاقتصادي لقطاع الزراعة لعام 2018. حتى في مرحلة الاستقرار، تأثر التشغيل في قطاع الزراعة بتغير هيكلية التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية وانتقال العمالة من الزراعة إلى قطاعات أخرى لاسيما في مراحل الجفاف إضافةً إلى منعكسات الأزمات الاقتصادية العالمية وفوق كل ذلك التوجّه الاقتصادي السوري المتسرّع باتجاه السوق المفتوحة ومحاولة الانضمام إلى منظمة لتجارة العالمية مما يعني ضرورة أن تكون السياسات الاقتصادية للقطاعات المختلفة متكاملة مع بعضها ومتكاملة مع السياسة العامة للدولة.

أكدت هذه الأطروحة أنه من الضروري جداً البحث عن آلية لزيادة غلة المحاصيل الزراعية الرئيسة التي تمثل قاعدة الأمن الغذائي في سورية كالقمح والشعير، أما فيما يتعلق بمحصول الشوندر السكري على الرغم من أهميته الكبيرة إلا أنّه وبسبب توقف معامل السكر فإنّ غلته مهدورة بشكلٍ كبير لذلك من الضروري تغييره في حال بقيت معامل السكر متوقفة لاسيما وأنّ كلفة إنتاجه عالية بسبب حاجته للري.

الفرضية الثالثة: يستند النمو الاقتصادي في مرحلة الدراسة على منهج التوازن القطاعي المستند إلى علاقة تكامل مشترك بين قطاعات الزراعة، الصناعة التجارة.

الفرضة الجزئية الأولى: يوجد علاقة تكامل مشترك بين قطاعي الزراعة والصناعة.

يتم القبول بهذه الفرضية حيث أنه وفقاً لنتائج اختبار انجل –جرانجر يوجد علاقة تكامل مشترك بين كل من قطاعي الزراعة والصناعة حيث أنّ التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة يفسّر 63% من التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي لقطع الصناعة (المتغير التابع) ونحو 37% تعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة في النموذج المعتمد. كما أن زيادة النمو في الناتج الاجمالي المحلي لقطاع الزراعة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج الاجمالي المحلي لقطاع الصناعة التحويلية بنسبة 0.276% .

الفرضية الجزئية الثانية: يوجد علاقة تكامل مشترك بين قطاعي الزراعة والتجارة.

الفرضية الجزئية الثالثة: يوجد علاقة تكامل مشترك بين قطاعي الصناعة والتجارة. -

لا يتم قبول هذه الفرضيات حيث بينت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية إلى أنّ المتغيرات الثلاثة غير مستقرة في المستوى الأول ولكافة مستويات المعنوية سواء بحد ثابت فقط أو بحد ثابت واتجاه أو من دون حد ثابت واتجاه، مما يعني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة. بعد أخذ الفرق الأول لها أصبحت متغيرات الزراعة والصناعة مستقرة، مما يعني أنّ المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1). وبما أنّ المتغيرين مستقلين وبنفس الدرجة لذلك من الممكن متابعة البحث للتحقق من وجود علاقة التكامل المشترك بينهما والمتابعة باختبارات انجل –جرانجر. بينما لم يستقر متغير الناتج الإجمالي المحلي لقطاع التجارة إلا عند أخذ الفرق الثاني لها مما يعني أنها مستقرة من الدرجة الثانية I(2) لذلك سيتم استبعاده من الدراسة.

الفرضية الرابعة: يمثل التكامل المشترك للاستثمار في القطاعات (زراعة–صناعة) و (زراعة–تجارة) أساس الاستراتيجي الاستثمارية المستدامة للاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة البناء والتنمية.

يتم القبول بهذه الفرضية حيث أنه وفقاً لنتائج اختبار فرضيات كالدور وعلاقة التكامل المشترك بين الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي، متغيرات الدراسة جميعها غير مسقرة في المستوي، استقرت المتغيرات بعد أخذ

الفروق الأولى، ووفق النتائج يمكن رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعدم رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك.

كما بينت نتائج اختبار التكامل المشترك للاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي أنه بالمقارنة بين القيمة المحسوبة نتيجة اختبار ADF للبواقي والقيم الحدية نجد أن القيمة المحسوبة (**t.Statistics= −3.910**) أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المعيارية (−3.4) عند مستوى دلالة 5% وبالتالي نرفض فرضية عدم استقرار البواقي من معادلة التكامل المشترك ونقرر قبول الفرضية التي تنصّ على أنّ تلك البواقي مستقرة عند مستوى دلالة 5% وبما أنّ البواقي متكاملة من الدرجة صفر (أي مستقرة مباشرة) فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً، أي توجد علاقة طويلة الأجل بينهما، والانحدار غير زائف.

المراجع

المراجع العربية

1. احمد، طالب. أطوز، ملك.(2014). أثر تغير متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص على التنمية الاقتصادية في سورية دراسة تحليلية بين عامي 2000 و2010. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (63)العدد (5).
2. اسماعيل، رياض.(1982). الادخار في المجتمع الاشتراكي، دار الجامعات المصرية، د.ط،
3. البطمة، سامية. الباشا، شيرين.(2017)، مجمل في الاقتصاد، دائرة الاقتصاد – كلية الأعمال والاقتصاد– جامعة بيرزيت، فلسطين.
4. البياع، غادة أنيس. (2020). التصنيع مسار أفريقيا البديل نحو التنمية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21– العدد4.
5. الجواد، راضي السيد. الرسول، أحمد أبو اليزيد.(2021). فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرون – العدد الأول– ص 63 – 92.
6. الحاج، منذر الحاج.(2019). مقرر السياسات الزراعية، جامعة البعث ، كلية الزراعة ، كلية الهندسة الزراعية .
7. الحسن، ياسر. (2009). واقع الصادرات الزراعية السورية (1998–2006)، جمعية العلوم الإنسانية، المجلد 43،ص
8. الحسون، ابراهيم.(2015). العلاقة المتبادلة بين قطاع الصناعة وقطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية مجلة جامعة الملك سعود، م ٢٦ ، العلوم الإدارية (1)، ص:1–15 .
9. الحلو، ذكريا.(2019).تقدير العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الاردن استناداً لجدول المدخلات والمخرجات 2010، البنك المركزي الاردني.

10.الحمش، منير.(1992)." التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها".ط 1، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1992.

11.الخاشعة، محمد سالم. احمد، علي محسن.(2006). أثر مسافات الزراعة على صفات النمو والغلة ومكوناتها لمحصول القطن طويل التيلة. كلية ناصر للعلوم الزراعية، جامعة عدن، ص5.

12.الزعبي، سميرة.(2006). المركز الوطني للدراسات الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في سورية .

13.الصايغ، كارول.(2014). دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2)،2014.

14.الصايغ، كارول.(2022).السّياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحفيز الاستثمار الكليّ " دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية لإعادة الإعمار في سورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. مجلد(38.(

15.الصرن، غزوة.(2015). دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نماذج التوازن العام .

16.العبدلي، عابد.(2005). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، السنة التاسعة ، العدد (27.)

17.العودة، أيمن. (2017).الشوندر السكري، الموسوعة العربية،-http://arab ency.com.sy/ency/details/6771/11

18.العيسى، ياسر العيسى.(2006). المركز الوطني للسياسات الزراعية، ملخص سلعي رقم 2، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، مشروع.GCP/SYR/006/ITA ص3 .

19.العيطة، سمير.(2020). العيطة، العواقب غير المنتظرة للتدابير أحادية الجانب المفروضة على الاقتصاد السوري وشركاته الصغيرة والمتوسطة، مركز كارتر، أتلانتا جورجيا.

20.القريشي، مدحت القريشي.(2007). التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2007 ،ص188.

21.الكواز،أحمد.(2004).السياسات الاقتصادية وراس المال البشري، معهد التخطيط العربي ، الكويت.

22.اللحام، فؤاد.(2009). الصناعات النسيجية في سورية ، مجلة الصناعي.

23.الوردي،عدنان.(1990). اساليب التنبؤ الاحصائي – طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة.

24.أطوز،ملك. دريباتي، يسيرة. محمد محمود. (2021).دراسة العلاقة بين الانتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية في سورية ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

25.ببيلي،محمد.(2019). الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم، القطاع الزراعي نموذجاً. المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق.

26.بخاري،عبلة عبدالحميد.(2016). التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي. ص 35.ص36 .

. www.faculty.mu.du.sa

27.بنابي، فتيحة.(2016). ، تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية– دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الأمريكي (2000/2014). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.

28.بهلول، محمد بلقاسم.(2002). ترقية الاستثمارات العربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق.

29.بوعزة، زياد.(2022).الاستثمار المحلي في الجزائر: دراسة قياسية (2020–1980) . مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. المجلد 06 ،العدد02.

30.جحجاح،محسن.(2011).دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في سورية خلال الفترة 2006-2010، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية، سلسة العلوم البيولوجية ، المجلد (25) العدد 1. ص11

31.جراد، سمير. قرقوط، مقداد.(2007). المنظور السلعي الزراعي رقم 4، الشعير، المركز الوطني للسياسات الزراعية .

32.حبيب، مطانيوس. شومبيتر، جوزيف.(2012). الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر http://www.arab-ency.com

33.حبيب، مطانيوس.(2017). الشراكة السورية – الأوربية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص36، 37.

34.حنوش، زكي.(1999)." الصناعة في مواجهة العولمة"، مجلة شؤون عربية، العدد 9.

35.حواس، أمين. (2013). المعجزات الآسيوية بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى. مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الرابع:107-132.

36.حواس، أمين. (2015). المؤسسات والنمو الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد 13: .151-142.

37.حواس، أمين. (2017). المؤسسات كمحدد رئيسي للأداء الاقتصادي عبر البلدان. المجلة الجزائرية للاقتصادوالمالية ،العدد(1): 119-89.

38.حواس، أمين. (2019). السياسة الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد: مراجعة. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد (11): 5-27.

39.حواس،أمين.(2021). نظريات التنمية، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2021. ص2-3 .

40.خوري،عصام.(1997). تطور بنية الاستثمار في الجمهورية العربية السورية في ظل قوانين تشجيع الاستثمار، سياسات الاستثمار في سورية ، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

41.رجوب، ابتسام.(2012). الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سورية و علاقته بالناتج المحلي الصافي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (43) العدد (3).

42.زروخي، صباح. (2018). محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة1993–2015 ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02 ، العدد 36 ، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 76.

43.زمان، قسطنتين.(2006).مراجعة الاقتصاد السوري، نشرة الاتجاهات الاقتصادية في سورية ، المجلد الأول، العدد الأول.

44.شحرور،ايمان.(2013).عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية" ، جامعة دمشق – قسم الاقتصاد الدولي –كلية العلوم السياسية.

45.عامودي، عمر.(2016). دراسة مدى انتشار "نمذجة معلومات البناء ") BIM (في صناعة البناء والتشييد في سورية والتحديات التي تواجهها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الثاني والثلاثون– العدد الأول.

46.عبدالله، خباية.(2009). أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.

47.عجمية، محمد عبد العزيز. ناصف، إيمان. (2000). التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية،جامعة الاسكندرية.

48.عون، توفيق عباس.(2007).المسعودي.

49.عيسى، هيثم.(2013). الاقتصاد الدولي" المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ص 280-281، ترجمة كتاب(Gerber, J. (2018) "International Economics" 6th edition، Pearson Education).

50.عيسى، هيثم.(2019). عملية إعادة البناء والتنمية في سورية . مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد. مجلد 1.عدد4: ص11.

51.عيسى،جيداء. عيسى،هيثم.(2003). تحليل البنية القطاعية للنمو الاقتصادي في سورية [2000-2020]، جامعة دمشق-مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية. ص 13-14.

52.عيسى،هيثم. بركة آلاء.(2021). قياس فعالية أساليب الاقتصاد القياسي في دراسة محددات إنتاجية العمل في سورية : مقارنة بين طريقتي التكامل المشترك والمربعات الصغرى. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 37 – العدد الأول.

53.غانم،عادل. محمد، خليفة. قمرة، سحرعبد المنعم.(2015). التكامل الإقتصادي بين القطاعين الزراعي والصناعي في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – الخامس والعشرون – العدد الثالث.

54.فيوريللو، شيرو. فيرآيل،جاك.(2003). الزراعة السورية على مفترق الطرق، سلسلة الفاو للسياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية، معد ضمن مشروعGCP/SYR/006/ITA ، ايطاليا،روما.

55.قرفي،شافية.(2021). تقييم كفاءة تطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام اسلوب تطويق البيانات. مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد (11)، العدد (01 .(ISSN :1112-7856.

56.قطنا، محمد.(2016).ملخص حول دراسة إعادة تأهيل قطاع الزراعة.جمعية العلوم الاقتصادية بدمشق:14. ص2

57.قطنا،حسان.(2018). الأمن الغذائي مفاهيم ومؤشرات، جمعية العلوم الاقتصادية السورية .

58.كوفارو،ناديا.(2003). التنمية الاقتصادية والزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي، المركز الوطني للسياسات الزراعية. وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون بدعم من مشروع الفاو GCP/SYR/OO6/ITA.

59.محشي، زكي.(2022). دراسة حول تحليل سلسلة القيمة لإنتاج القمح في شمال شرق سورية ، مؤسسة امباكت للأبحاث .

60.محمد، صالح. تشيد،فاروق.(2021). تحديد القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي من خلال العلاقات التشابكية بين القطاعات– بحث تطبيقي Journal of Economics and Administrative Sciences 27(126):497–516. February 2021 .

61.محمود، فايز عبد الهادي.(2023). العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الاجل بين الادخار والاستثمار،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الاساسية، مصر ، القاهرة. المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثانى ، نيسان 2023.

62.مطر، محمد أحمد.(2022). تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000 – 2020، جامعة القاهرة–مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– لمقالة 6، المجلد 23، العدد 4 – الرقم المسلسل للعدد 93.

63.معروف، هوشيار.(2003). الاستثمارات والأسواق المالية" دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.

64.ناعس،هيثم. العجيل،محمد.(2011). الفعالية الاقتصادية لمحصول الشوندر السكري في سورية خلال الفتة 1999–2009 ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (33) العدد (4).

65.نجوم،أسامة.(2012). تقييم دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السوري، مجمة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد(34) العدد(2). ص 7.

66.نزاري، رفيق.(2008). الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر ،المغرب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر.

67.يوسف، عبدالحميد.(2018). المحددات الاقتصادية لأداء شركات قطاع التأمين السوري ودوره في الاقتصاد الوطني، كّلية آلاقتصاد، جامعة تشرين.

التقارير الرسمية:

1. تقرير النهائي لبرنامج حياد تردي الأراضي في الجمهورية العربية السورية المقدم لمنظمة الفاو، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، آذار 2020، ص 137 .
2. تقرير البعثة السورية الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف حول المعلومات المتعلقة بالنظم الغذائية وحقوق الإنسان، في إطار الرد على أسئلة المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء للمساهمة في إعداد تقريره الذي سيقدمه إلى الدورة (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة.
3. تقرير التجارة الزراعية السورية –مركز الدراسات والبحوث الزراعية– 2016، ص 69.
4. تقرير التجارة الزراعية السورية ، مركز الدراسات والبحوث الزراعية، 2005 –ص 49–50
5. "تقرير الجمهورية العربية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، الفصل الخامس،
6. تقرير الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية– لمحة عن الزراعة في سورية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني/http://gcsar.gov.sy/syrianagriculture
7. تقرير امباكت للأبحاث هي قسم إدارة البحوث وبناء السلام ضمن امباكت للدراسات و التنمية. وقد تم تطوير هذا القسم في إطار عمل ايمباكت، ويجري تعزيزه بواسطة خبراء باحثين خارجيين.
8. تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير السنوي 2005 .
9. تقرير برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع الحكومة السورية ، 2004.

10.تقرير بيانات البنك الدولي2020 .

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

11.تقرير جريدة الأخبار اللبنانية، أيهم مرعي ، الخميس 13 كانون الثاني–2022، أحدث زيارة للموقع 15–تموز–https://al–akhbar.com/Syria/3277932023

12.تقرير حول فرص العمل وسبل العيش في سورية، دراسة أعدت لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية من قبل جمعية العلوم الاقتصادية السورية –دمشق – آب 2018– ص 16 .

13.تقرير صحفي منشور في موقع منظمة الفاو– الاستثمار في الزراعة ضروري لمستقبل سورية . نيسان 2018 – آخر زيارة 10–تموز–2023 .

https://www.fao.org/news/story/pt/item/1126563/icode/

14.تقرير صندوق النقد الدولي "الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية" 1990 ص 138.

15.تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، " البيانات الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية"، تقرير الأمين العام، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الامم المتحدة –2004، ص 3.

16.تقرير مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.(https://www.alnahrain.iq/post/1092017 .)

17.تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، بالتعاون مع وزارة الزراعة السورية حول الموسم الزراعي السوري للعام 2019 والذي صدر بتاريخ 5–9–2019 .

18.تقرير منظمة الفاو، 2011، التجارة والأمن الغذائي: أهمية الزراعة والتجارة الزراعية في البلدان النامية .

https://www.fao.org/3/j0083a/j0083a07.htm

19.تقرير منظمة الفاو، سلسلة الفاو للسياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية–الزراعة السورية على مفترق الطرق– 2003– معد ضمن مشروع –GCP/SYR/006/ITA ص 23 .

20.تقرير هيئة تخطيط الدولة–2005

الأبحاث الأكاديمية:

1. مروة، رامي.(2011). أثر التعديلات على رسم الإنفاق الاستهلاكي في الحد من التهرّب الضريبي – بحث ماجستير منشور–جامعة تشرين.
2. قويدري، كريمة.(2011). الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ابي بكر بلقيد: الجزائر.
3. شريط، صلاح الدين.(2012). دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية"، بحث دكتوراه منشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
4. شعبان، جعفر. محود،حبيب.(2016).أثر الإصلاح الاقتصادي في التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 2000–2010– رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام جامعة دمشق.
5. بكري، كامل.(1995). مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز الإسكندرية للكتاب.

الكتب:

1. الخزعلي، جعفر طالب احمد .(2017)." تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية) الجزء الثاني.
2. ايدجمان، مايكل.(1999).الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة. ترجمة محمد إبراهيم منصور. ،المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

المراجع الأجنبية

1. Aida TakeShi.(2022).Integrating Agricultural and Industrial Development، In book: Agricultural Development in Asia and Africa (pp.305-316).
2. Aleksey، Polidute.(2015).Economic Groth: Types and Factors، INTERNATIONAL CONFERENCE ON EURASIAN ECONOMIES، Russia، 2015،P:62.
3. Belzil،C .(2001). Unemployment Insurance And Subsequent Job Duration: Job Mating Vresus Unobserved Heterogenety. Journal Of Applied Economics، P. 37.
4. Charles I. Jones & Paul M. Romer.(2010)." The New Kaldor Facts: Ideas، Institutions، Population، and Human Capital".American Economic Journal: Macroeconomics vol. 2، no. 1، January 2010 (pp. 224-45)
5. Chioma، N. (2009). Causal relationship between GDP and personal consumption expenditure of Nigeria، African Journal of Mathematics and Computer Science Research. Vol. 2(8) ،p 180.
6. 1Cromwell، J. B.، Hannan M. J.، Labys W. C. and Terraza M. (1994)، "Multivariate tests for Time SeriesModels"، SAGE publications، Inc. California. pp. 73-75.
7. Darnhofer et al. (2010). Adaptiveness to enhance the sustainability of farming systems: a review Agron. Sustain. Dev.
8. de Souza، Joao Paulo.(2014). "Growth Complementarity Between Agriculture and Industry: Evidence from a Panel of Developing Countries". Economics Department Working Paper Series.
9. Dickey D.A، Fuller W.A.(1981). Likelihood Ration tests for Autoregressive time series unit Root ، Econometric ، vol.99 ، 1981 ، p1072.
10. Dominique M. A. Haughton and Swati Mukerjee.(1995). The Economic Measurement and Determinants of Diversity.JSTOR. Vol. 36، No. 3 (Nov.، 1995)، pp. 201-225 (25 pages)
11. Dong Guo، Sandy Dall'erba and Julie Le Gallo.(2012). "The Leading Role of Manufacturing in China's Regional Economic Growth: A Spatial Econometric Approach of Kaldor's Laws". https://doi.org/10.1177/01600176124577
12. Ener، M. and Arica، F. (2011). "Is the Kaldor's Growth Law Valid for High Income Economies: A Panel Study". Research Journal of Economics، Business and ICT: RJEBI، 1، 60-64.
13. 1Engle . R.F and C.W.J Granger ، Co-integration and error Conection : Representation ، Estimation and testing ، Econometrics ، vol:55 ، pp.251-276
14. 1F.Mukhametgaliev، L.Sitdikova، F. Mukhametgalieva and A.Battalova.(2020). "Development of integration processes in the agricultural sector". International Scientific-Practical Conference "Agriculture and Food Security: Technology، Innovation، Markets، Human Resources" (FIES 2020).
15. Government of Japan .(1999). Multifunctionality of Paddy Fields in Japan، Document submitted to the World Trade Organization، WT/CTE/W/107.
16. Gujarati N.D، Econometrics ، Fourth Edition. (2004).The Mc.Graw –hill companies ، pp800-820.
17. Gylafson.(2004). "principles of Economic growth" .Oxford University.
18. Haller، Alina- Petroneh .(2012). Concepts of Economic Growth And Development. Challenges of Crisis And of Knowledge. Economy

Transdisciplinarity Cognition، Vol. 15، No. 1، pp. 66-71.
19. Hirschman، A. (1958).The Strategy of Economic Development. New Haven،Conn. : Yale University Press
20. J . St . Mill.(1868).Principles of Political Economy ، London . p . 252 – 253 .
21. Julian M. Alston، Philip G. Pardey.(2014).Agriculture in the Global Economy، Journal of Economic Perspectives—Volume 28، Number 1. Pages 121–146
22. 1Kalpana Sahoo a، Narayan Sethi.(2012). INVESTIGATING THE IMPACT OF AGRICULTUREAND INDUSTRIAL SECTOR ON ECONOMIC GROWTH OF INDIA. Ontario International Development Agency ISSN: 1923-6654
23. Keynes، John Maynard.(1936).The General Theory of Employment، Interest، and Money، p 135.
24. LARDIC S. et MIGNON V.(2002). "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières" Ed. Economica-Paris. pp. 97.
25. Loiso et el.(2019).The role of agriculture as a development tool for a regional economy، since direct، Volume 173، July 2019، Pages 482-490.
26. Loría،E.، Brid، J.، Salas،E. & Juárez،S.I.(2019). "Kaldorian Explanation of low Economic Growth in Mexico". Revista Latinoamericana de Economía، 50(196)،1-13.
27. Lucas، R. (1988).On the Mechanics of Economic Development .Journal of Monetary Economics، Vol.22 (1):3-32.
28. 1Milessa Dell، Benjamin Olken.(2020). The Development Effects of the Extractive Colonial Economy: The Dutch Cultivation System in Java. The Review of Economic Studies، Volume 87، Issue 1، January 2020، Pages 164–203
29. Mohamed،Dowider. (1974). L'économie politique، une science sociale، Maspéro، Paris.
30. Mohammad Mahbobi and Thomas K. Tiemann.(2012). Introductory Business Statistics with Interactive Spreadsheets. BCcampus &OpenED.
31. N.Khanna،P.Solanki2.(2014). Role of agriculture in the global economy. 2nd International Conference on Agricultural & Horticultural Sciences. Agrotechnol.
32. Ogoyi.(2023).5 Challenges the Agricultural Sector Faces in 2023،Earth.org. https://earth.org/challenges-farmers/. last visit:4-july-2023.
33. Olabisi، E.O.(2020). "Causality between Manufacturing Efficiency، Energy Use and Economic Growth in Nigeria". International Journal of Research and Innovation in Social Science. IV(VIII)، 671-675.
34. Peet، R. and Hartwick، E. (2015).Theories of Development_Contentions،Arguments، Alternatives.3 rd Ed.، New York : The Guilford Press.
35. Perkins، D. et al. (2013).Economics of Development. 7 th Ed.، London: Norton and Company.
36. Peter،DG.(2005). "Was JuhaSuturat Mill A classic Ecnomist?"، University of Sedny، History f Economic ideas، 2005
37. Pierre،Robert.(2010). Croissance et crise (Analyse économique et historique)، chapitre I : La croissance، présentation d'un processus complexe، Pearson، France،2010،P:02.
38. Poole، R.W.(1974). An Introduction to Quantitative Ecology. McGraw-Hill، New York.
39. Potter، R et al. (2018).Geographies of Development: An Introduction to

Development Studies.4 th Ed.، London: Routledge

40. 1Rao ، B.، Contegration.(1994).for the applied economics ، New York ، the Macmillan . press ltd ، 1994 ،p91
41. Roland، G. (2016).Development Economics. London: Routledge
42. Romer، D. (2018).Advanced Macroeconomics.5th Ed.، New York : McGraw-hill
43. Saikia، Dilip. (2009). "Agriculture-Industry Inter- Linkages: between: Some Theoretical Methodological Issues in the Indian Context"، Institute for Financial Management and Research. Available Online at: h t t p : / /mpra.ub.uni-muenchen.de/27820/
44. Schaffner، J. (2013).Development Economics. Boston: Addison-Wesley Publishing.
45. Thirwall،A.(1999). 'Growth and Development'6th edition 1999 Macmillan press ltd.p89
46. Thurow، Lester C. (2008). "Profits". Concise Encyclopedia of Economics. Liberty Fund.
47. Timmer، C. Peter.(2009). A World without Agriculture: The Structural Transformation in Historical Perspective. Washington، D.C.: American Enterprise Institute Press.
48. U.S. Bureau of Economic Analysis. "Gross Domestic Product" https://www.bea.gov/resources/learning-center/what-to-know-gdp
49. Verdoorn- Kaldor's an empirical analysis with time series data in the United States) International Scientific Press، 2011
50. Y.Wang، s.Lai.(1995). Lar orders and critical values for Augmented Duicky fuller(ADF) test. journal of Business and economic statistics. July.1994. P3

ملحق 1

القيم المعيارية لاختبار ديكي فولر الموسع:

Table 1. Response Surface Estimation of Critical Values for the ADF Statistic

Coefficients	*No constant or trend*			*Constant, no trend*			*Constant and trend*		
& statistics	*10%*	*5%*	*1%*	*10%*	*5%*	*1%*	*10%*	*5%*	*1%*
τ_0	−1.609	−1.931	−2.564	−2.566	−2.857	−3.430	−3.122	−3.406	−3.958
	(.001)*	(.001)*	(.003)*	(.001)*	(.002)*	(.004)*	(.002)*	(.003)*	(.005)*
τ_1	−.285	−1.269	−2.906	−1.319	−2.675	−4.959	−2.850	−4.060	−7.448
	(.143)*	(.162)*	(.242)*	(.205)*	(.269)*	(.540)*	(.373)*	(.464)*	(.886)*
τ_2	−4.090	−5.719	−29.773	−15.086	−23.558	−72.303	−15.813	−40.552	−104.947
	(2.273)*	(2.434)*	(4.112)*	(3.900)*	(4.923)*	(10.133)*	(7.200)*	(9.122)*	(16.919)*
ϕ_1	.321	.380	.599	.667	.748	.842	.907	1.021	1.327
	(.024)*	(.032)*	(.061)*	(.035)*	(.046)*	(.072)*	(.058)*	(.069)*	(.150)*
ϕ_2	−.525	−.722	−1.580	−.650	−1.077	−2.090	−.804	−1.501	−3.753
	(.066)*	(.082)*	(.168)*	(.093)*	(.128)*	(.227)*	(.171)*	(.207)*	(.564)*
R^2	.647	.770	.894	.877	.924	.968	.866	.930	.969
$\hat{\sigma}_\varepsilon$	.009	.012	.026	.012	.015	.026	.020	.023	.039
Mean $\lvert\hat{\varepsilon}\rvert$	.007	.009	.021	.009	.011	.020	.015	.018	.029
Max $\lvert\hat{\varepsilon}\rvert$	.022	.038	.087	.046	.049	.096	.068	.086	.105
*Mean $\lvert\hat{\varepsilon}\rvert$	.006	.009	.020	.008	.010	.019	.012	.014	.025
*Max $\lvert\hat{\varepsilon}\rvert$	.021	.036	.086	.029	.045	.070	.042	.045	.099